جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة :العلوم الاقتصادية: التخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

دراسة قياسية لأثر الجباية البترولية على الناتج المحلي الخام الجزائري للفترة 1980-2018

مقدمة من طرف الطالب:

زرارقي محمد

اعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن عامر مصطفى	استاذ محاضر	جامعة مستغانـــم
مقررة	بوقروة مريم	استاذة محاضرة	جامعة مستغانـــم
مناقشا	محمد محمود محمد عيسى	استاذ محاضر	جامعة مستغانـــم

السنة الجامعية 2019-2020

جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة :العلوم الاقتصادية: التخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

دراسة قياسية لأثر الجباية البترولية على الناتج المحلي الخام الجزائري للفترة 1980-2018

مقدمة من طرف الطالب:

زرارقي محمد

اعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن عامر مصطفى	استاذمحاضر	جامعة مستغانـــم
مقررا	بوقروة مريم	استاذة محاضرة	جامعة مستغانـــم
مناقشا	محمد محمود محمد عيسى	استاذ محاضر	جامعة مستغانـــم

السنة الجامعية 2019-2020

اهـــــــــــداء

اهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع هذا الى الوالدين الكرمين حفظهما الله واطال في عمرهما

الى ر وح جدي الغالي رحمة الله عليه .

الى الزوجة الكريمة.

الى ابنائي الاعزاء محمد الامين ،روعة،عبد الرحمان.

الى كل افراد عائلة زرارقي وعائلة بلفاضل صغيرا وكبيرا.

الى موظفي وعمال خزينة ما بين البلديات بسيدي لخضر.

الى كل زملائي طلبة الفوج واساتذته.

الى كل الاصدقاء والاخوة.

محـــــــــمد

تشكـــــــرات

الحمد لله تبارك وتعالى إن أولى ما فغر به الناطق فمه، وافتتح به كلمه، حمدا لله، واجب على كل ذي مقاله أن يبدأ بالحمد قبل افتتاحها كما بدئ بالنعمة قبل استحقاقها، والصلاة والسلام على سليل أكرم نبعة وقريع أشرف بقعة جاء بأمته من الظلمات إلى النور، وأفاء عليهم الظل بعد الحرور، محمد نبي الله وصفوته وخيرته من بريته وعلى آله وصحبه أجمعين

و إ اعترافا بالجميل وحسن الصنيع، فإنني أتقدم بجزيل الشكر والعرفان، وفائق الاحترام والتقدير إلى الأستاذ الدكتورة :بوقروة مريم على قبولها الإشراف على هذه المذكرة، وعلى كل النصائح السديدة والتوجيهات القيمة التي قدمتها لي في سبيل إتمام هذا العمل

كما أتقدم بخالص التقدير وجميل العرفان إلى كل أعضاء اللجنة الموقرة على قبول مناقشة موضوع المذكرة وحضورهم للمشاركة في إثراء جوانبه.

ولا يفوتني أن أشكر كل من تزودت بعلمهم من الطور الابتدائي إلى ما بعد التدرج، وكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

محـــــــــمد

فهرس المحتويات

اهـــــــــــداء.....

تشكـــــــــرات.....

فهرس المحتويات .....أ

قائمة الجداول والاشكال ..... ب

المقدمـــة العامـــة 1

الفصل **الاول : الاطار المفاهيمي للجباية البترولية والناتج المحلي الخام.....6**

المبحث الأول: أهمية الجباية البترولية وخصائصها و نظمها ..... 8.

المطلب الأول: الجباية البترولية.....8

المطلب الثاني: خصائص الضرائب البترولية وأهم أنظمتها و عقودها 12

المطلب الثالث: المحيط الاقتصادي لأنشطة البحث والاستغلال في الصناعة البترولية :.....20

المطلب الرابع: حصة الحكومة في الصناعة البترولية:.....23

المبحث الثاني: الناتج المحلي الخام كمؤشر اقتصادي.....27

المطلب الأول: قياس الأداء الاقتصادي بواسطة الناتج المحلي الإجمالي.. 27

المطلب الثاني:قياس معدل النمو الاقتصادي 29

المطلب الثالث: عيوب الناتج المحلي الإجمالي.....30

المبحث الثالث :الإطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر 32

المطلبالأول الجبايةالبترولية خلال لفترة 1962-1985 31

المطلب الثاني :الجباية البترولية من خلال قانون 86-14 والقانون المعدل له 91-21 31

المطلب الثالث:الجباية البترولية من خلال قانون : رقم 05-07 35

الفصل الثاني :دراسة قياسية لاثر الجباية البترولية على الناتج المحلي الخام 41

..المبحث الأول: أهمية الجباية البترولية في تمويل 43

-المطلب الاول :.حصة الجباية البترولية ضمن إجمالي الجباية :.....43

-المطلب الثاني :. تطور معدل ضغط الجباية البترولية على PIB :.....50

-المبحث الثاني-منهجية البحث في الاقتصاد القياسي 55

المطلب الاول: مرحلة تعيين النموذج 55

المطلب الثاني :مرحلة تقدير معلمات النموذج 56

المطلب الثالث : مرحلة تقييم المقدرات.....57

المطلب الرابع : مرحلة تقييم القوة التنبؤية للنموذج 57

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الجباية البترولية على الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة -.....
.....2018-1980..... 59

المطلب الاول : تعيين النموذج: 59

المطلب الثاني: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية وتعيين النموذج.....60

الخاتـــــــمة العامة:.....78
المراجع 82
الملاحق .....
الملخص.....

قائمة الجداول والاشكال

1- قائمة الاشكال

شكل رقم I-1 مراحل حياة الحقل النفطي..... 9

شكل رقمI-2 مراحل العملية الإنتاجية والضرائب المفروضة 12

شكل رقم I-3أنظمة الجباية البترولية 15

شكل رقمI-4. :توزيع الريع البترولي..... 25

الشكل رقم:II-1. يبين تطور الجباية البترولية مقارنة بالجباية .العادية..... 47

الشكل رقم: II-2يبين تطور معدل الجباية العادية مقارنة بالبترولية..... 48

شكل رقم II-3 يبين تطورPIBمن 1963 إلى 2010..... 54

شكل رقم: II-4 يبين تطور معدل PIB 54

شكل رقم II-5. منهجية البحث في الاقتصاد القياسي 57

الشكل رقم: II-6. يمثل تطور الجباية البترولية والناتج المحلي الخام من 1980 الى 2018..... 61

الشكل رقم II-7. يبين معيارAkaike لعدة تباطؤات زمنية 67

الشكل رقم II-8.التوزيع الطبيعي للبواقي..... 70

الشكل رقم II-9. اختبار مربع المجموع التراكمي 75

الشكل رقم II-10يبين ختبار المجموع التراكمي للمربعات..... 76

2-قائمة الجداول

الجدول I-1.:الفرق بين عقود الامتياز القديمة و الحديثة 17

الجدول I-2. التغير في أنظمة الجباية البترولية في بعض الدول وما صاحبه من تغيير في حصة الحكومة 26

جدول ر قم II-1 يبين تطور الجباية البترولية مقارنة بالجباية العادية من 1963الى 2010 (بالمليون دج)..... 46

جدول ر قم II-2 يبين تطور معدل الجباية العادية مقارنة بالبترولية..... 49

جدول ر قم II-3 : جدول يين معدل تطور حصةا لجباية البترولية مقارنة بحصةالجباية العادية 52

جدول ر قم II-4 : يبين تطور معدل PIBمن 1963 إلى 2010..... 53

جدول ر قم II-5 يبين اختبار ديكي فولر المطور و فيليبس بيرون ل(FP) 62

جدول ر قم II-6 يبين اختبار ديكي فولر المطور و فيليبس بيرون لD(FP 62

جدول رقم II-7 يبين اختبار ديكي فولر المطور و فيليبس بيرون ل(PIB).....63
جدول رقم II-8 يبين اختبار ديكي فولر المطور و فيليبس بيرون ل(PIB)D 63
جدول رقم II -9. اختبار السببية لجانجر والنتائج الموضحة بالاعتماد على معيار المعلومات Schwaz 65
جدول رقم II -10. يبين تقدير نموذج ARDL.....66
جدول رقم II - 11.يبين اختبار الارتباط الذاتي للبواقي 68
جدول رقم II -12. يبين اختبارLM test وهو يبين مدى ارتباط البواقي.....69
جدول رقم II -13.IIايبين معاملات المدى الطويل واختبار الحدود 70
جدول رقم II -1.4يبين معامل تصحيح الخطأ.... 73
جدول رقم II -15يبين اختبار اختلاف تباين في حد الخطا 74

المقدمـــة العامـــة

مقـــــــــــدمة

تنقسم الإيرادات المالية في الجزائر إلى جباية عادية وجباية بترولية، حيث يمثل البترول الدعامة الأساسية للنشاط الاقتصادي منذ تأميمه نظرا لإيراداته الهامة، وقد عرفت الجباية البترولية تطورات مختلفة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تماشيا مع التطورات الحاصلة في أسعار النفط و تغير سعر صرف الدينار الجزائري، لذلك عرفت الجباية البترولية في الجزائر عدة إصلاحات من أجل دعم النمو الاقتصادي وضمان استقرار الجبهة الاجتماعية، كما أخذ قطاع المحروقات في الجزائر أهمية بالغة في استراتيجيات التنمية سواء في ظل الاقتصاد الموجه أو اقتصاد السوق المنتهج الآن، فالدولة الجزائرية تسعى إلى تحويل ميزانيتها العامة لتغطية نفقاتها وذلك عن طريق إيراداتها العامة المتمثلة في الإيرادات العادية ممثلة في الضرائب

والإيرادات غير العادية المنحصرة في القروض و الإصدار النقدي الجديد، أو بصفة عامة تمويل الميزانية بواسطة الجباية العادية والجباية البترولية و تعتبر هذه الأخيرة أهم مصادر تمويل الميزانية في الجزائر وتتأثر بصورة كبيرة باضطرابات السوق البترولية، وعليه أصبحت الجزائر رهينة لتقلبات أسعار هذا المورد الاستراتيجي، وهذا ما أثبتته الصدمات السعرية المتوالية للنفط وما نتج عنها من أزمات، كالأزمة السعرية سنة 1986 التي خسر فيها النفط أكثر من نصف قيمته مما أدى إلى انهيار اقتصادي و اجتماعي حقيقي وهو ما اضطر الجزائر إلى تغيير سياساتها الاقتصادية بشكل جذري نتج عنه انتهاج اقتصاد السوق والخضوع إلى قرارات الهيئات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي، وذلك من أجل الحصول على القروض اللازمة لتسيير ما تبقى من شؤون الدولة، لكن هذه الأزمة لم تغير شيئا من الطبيعة الهيكلية للاقتصاد الجزائري الذي ظل مرتهنا أكثر من ذي قبل لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وهو ما أكدته الصدمة السعرية الحديثة للنقط سنة 2014، فعلى الرغم من البحبوحة المالية التي كانت تتمتع بها الجزائر آنذاك وإنفاقها أزيد من 800 مليار دولار على الاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من انخفاض المديونية الخارجية نتيجة التسديد المسبق للديون الخارجية وتراجعها من 25.3 مليار دولار عام 2000 إلى 17.2 مليار دولار عام

2005 ثم إلى 5 . 6 مليار دولار عام 2007، ثم إلى 623 مليون دولار نهاية عام 2008، وواصلت الهبوط إلى 486 مليون دولار عام 2009، إلا أن ذلك كله لم يشفع في تنويع الاقتصاد الوطن ولم يحلحل هذه التبعية المفرطة اتجاه أسعار النفط،

أولا/ إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق ذكره سنحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى اثر الجباية البترولية على الناتج المحلي الخام الجزائري ؟

لتحليل هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مكانة الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني؟

-ما علاقة الجباية البترولية بالناتج المحلي الخام؟

ثانيا/الفرضيات: للإجابة على الأسئلة المطروحة سابقا نطرح الفرضية الرئيسية التالية: - إن حدوث أي صدمة ايجابية في إيرادات الجباية البترولية لها أثر ايجابي على الناتج المحلي الخام.

ثالثا/مبررات اختيار الموضوع:

إن دوافع وأسباب اختيار الموضوع تكمن في عدة أمور ،أبرزها: كون

-أن النفط العجلة التي تحرك هذا العالم وان الجزائر البلد المنتج والمصدر للنفط و أن أغلبية عوائده المالية معتمدة على الجباية البترولية فان اقتصادها عموما يعتمد ويرتكز على النفط. لذألك فأي تذبذب في الأسعار سينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني وكذا على ميزانية الدولة وبرامج التجهيز العمومي والسياسة الاجتماعية والقدرة الشرائية للجزائريين.

-كما يعد موضوع الدراسة مقدمة لإيجاد بدائل اقتصادية لهذا المورد الذي يتميز بالنضوب

- طبيعة تخصصنا تحليل اقتصادي واستشراف الذي يمس مجال الاقتصاد ألريعي ،و الأزمات الاقتصادية والمالية الدولية وكذا الاستشراف .

-إيجاد بديل للجباية البترولية أصبح امرأ أكثر من ضروري.

-إثراء البحوث والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

رابعـــــا/ أهداف الدراســـــة :- نسعى من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالي:

- إبراز دور ومكانة الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني؛

- معرفة اثر الجباية البترولية على الناتج المحلي الخام الجزائري.

-استشراف الاقتصاد الجزائري.

.- بناء نموذج قياسي يبرز لنا أثر الإيرادات الجبائية والجباية البترولية خصوصا على الناتج المحلي الخام في الجزائر.

خـــــــامسا / أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في الدور الذي تلعبه الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني، وباعتبارها إيراد حكومي مهم في الموازنة العامة، من هنا تأتي أهمية الدراسة لتحديد دور وأهمية إيرادات الجباية البترولية في تمويل الإنفاق العام لرفع معدل الناتج المحلي الخام.

ســـــــــادسا /حدود الدراسة: يمكن تقسيمها الى حدود موضوعية ،مكانية وأخرى زمانية تتمثل الحدود الموضوعية في دراسة لأثر الجباية البترولية على الناتج المحلي الخام. وتتمثل الحدود المكانية في التركيز على الجزائر، أما الحدود الزمنية فسيتم اعتماد الفترة الإحصائية من سن1980 إلى 2018 .

ســـــــابـــعا /:منهج البحث :- نعتمد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي من خلال تحليل المعطيات المتوفرة ،وإرجاء دراسة قياسية لتبيان ووصف اثر مدا خيل الجباية البترولية على الناتج المحلي الخام للاقتصاد الجزائري واستخدام برنامج eviews 10 .

ثـــــامنـــا /هيكل الدراسة :-لتحقيق أهداف هذه الدارسة والإجابة على الإشكالية المطروحة واثبات مدى صحة الفرضيات المقدمة تم تقسيم هذه الدراسة إلى جزء نظري بفصل واحد و أخر تطبيقي على النحو التالي . جاء الفصل الأول بعنوان :**الاطار المفاهيمي للجباية البترولية و الناتج المحلي الخام** حيث سنتطرق في المبحث الأول.: أهمية الجباية البترولية وخصائصها ونظمها كما سنتناول في المبحث الثاني.: الناتج المحلي الخام كمؤشر اقتصادي وفي المبحث الثالث إلى الإطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر و في الفصل التطبيقي إلى دارسة تطبيقية لأثر الجباية البترولية على الناتج المحلي الخام للفترة 1980-2018 .

تـــــاسـعا /الدراسات السابقة[1] دراسة :معوشي عماد(2019):دراسة تحليلية لانهيار أسعار البترول مع قياس اثر الجباية البترولية على الناتج المحلي الخام الجزائري للفترة 1900-2016 حيث اعتمد الباحث على دالة الإنتاج كوب دوغلاس من أشهر دوال الإنتاج حيث خلصت الدراسة إلى معرفة اثر عوامل الإنتاج على الناتج النهائي في المرحلة الأولى تقدير دالة الإنتاج في ابسط شكل لها حيث اعتمد الباحث على عاملي العمالة ورأس المال الثابت ثم توسيعها بإدراج الجباية البترولية (H) حيث خلصت النظرية إلى تأثير عوامل الإنتاج المدمجة على الناتج المحلي ا لخام حيث الزيادة في هذه الأخيرة تؤدي إلى الزيادة الزيادة بالإيجاب في الناتج المحلي الخام .

-دراسة: إبراهيم عبد الحفيظي:[2] حيث تناولت الدراسة اثر انخفاض إيرادات الجباية البترولية على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 1980-2016 ، خلصت هذه الدراسة إلى سيطرت إيرادات الجباية البترولية على الإيرادات المالية للجزائر كما لخصت الدراسة انه في ظل عدم استقرار أسعار. البترول سينعكس سلبا وبشكل كبير على ضمان استقرار النمو الاقتصادي وبالتالي على الاقتصاد

---

[1] معوشي عماد ، **دراسة تحليلية لإنهيار أسعار البترول، مع قياس أثر الجباية البترولية على الناتج المحلي الجزائري للفترة1980_2017**،مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية، المجلد الثالث ، العدد الاول،مارس/2019، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة المدية الجزائر، على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/asjp، تاريخ النشر2019/03/15. ص129_138

[2]إبراهيم الحفيظي، **اثر انخفاض إيرادات الجباية البترولية على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر دارسة قياسية للفترة 1980-2016** ، البوابة العلمية للمجلات العلمية (ASJP)، الجزائر ،الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/asjp تاريخ النشر:2018/05/01 ص541_556

الكلي مما يجعل امن الجزائر الاقتصادي و الاجتماعي في خطر .اعتمد الباحث في هذه الدراسة القياسية على نموذج الانحدار الخطي البسيط وعن طريق نموذج تصحيح الخطأ في السلاسل الزمنية.

دارسة [1]- أ. فجاني عبد الحميد، د. صارمة عبد الوحيد جامعة أم البواقي: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية والديناميكية بين الجباية البترولية ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، وذلك باستخدام أساليب القياس الاقتصادي مثل التكامل المشترك لجوهانسون والسببية ل غرانجر ونموذج الانحدار الذاتي، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الجباية البترولية ومعدل النمو الاقتصادي، كما دل اختبار المسيبية لا غرانجر بوجود اتجاه للسببية من الجباية البترولية إلى معدل النمو الاقتصادي.

[1] فجاني عبد الحميد و صارمة عبد الوحيد ،**دراسة العلاقة الديناميكية والسببية لأثر الجباية البترولية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014**،مجلة البيت الاقتصادية والمالية،جامعة أم البواقي، العدد السادس، ديسمبر 2016 ،الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/asjp تاريخ النشر:2016/12/25 ص49_80.

الفصل الاول :الاطار المفاهيمي للجباية البترولية و الناتج المحلي الخام

مقدمة الفصل:

إن النشاطات الصناعية في مجال المحروقات متعددة ومختلفة، وهذا ما يجعلها متميزة عن بقية النشاطات الاقتصادية والصناعية الأخرى، توليها الدول المنتجة وخاصة منها المصدرة للبترول أهمية كبرى، هذا ما يستوجب عليها وضع سياسة نفطية متينة وقوية قادرة على التكيف مع التغيرات التي تطرأ على السوق العالمية للنفط. ومن بين أهم عناصر السياسة النفطية، النظام الجبائي المتبع، فالمتغير الجبائي يقابل بتشريعات الدولة ذات السيادة ويستلزم المنافسة بين الدول عن طريق منافسة المؤسسات. ولهذا نجد الجباية البترولية خاصة تختلف في تطبيقاتها من دولة الأخرى.

و قد اكتسى نشاط القطاع النفطي منذ بداياته خصوصية شديدة وأهمية بالغة، بين الدول المنتجة والشركات العالمية النفطية، وكان كل طرف يسعى إلى تغليب مصلحته. أين تسعى الدول المنتجة الحصول على أكبر عائد مالي من القطاع النفطي، ومن أجل هذا حاولت تلك الدول وضع أنظمة جبائية بترولية توازن بين الحصول على العائد المالي الناتج عن الصناعة النفطية، وهذا عن طريق فرض ضرائب خلال مراحل الصناعة النفطية وبين جذب رؤوس الأموال التي تساهم في تطوير قطاع المحروقات. تؤثر الزبادة في الجباية البترولية ايجابا على النمو الاقتصادي حيث يعتبر الناتج المحلي الإجمالي **(PIB)**المقياس الرئيسي للأداء الاقتصادي لمختلف بلدان العالم. فهو يشير إلى مستوى نمو (أو تقلص) اقتصاد دولة ما.

لكن هذه الإيرادات التي تحصل عليها الدول المنتجة، والمتمثلة في الجباية البترولية تواجه عدة تحديات جعلت استفادة شعوب الدول المنتجة ضعيف جدا. و بناءا على ما سبق ثم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول.: أهمية الجباية البترولية وخصائصها و نظمها .

المبحث الثاني : الناتج المحلي الخام كمؤشر اقتصادي

المبحث الثالث: الإطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر.

المبحث الأول: أهمية الجباية البترولية وخصائصها و نظمها

تتميز الصناعة البترولية عن غيرها، بتنوع أنشطتها وضخامة رأسمالها ومعدل المخاطرة المرتفع فيها، وهذا ما جعل نظامها الجبائي له خصوصيات كثيرة ومتنوعة، جعلت الدول تأخذها بعين الاعتبار في صياغة النظام الجبائي المتعلق بهذه الصناعة. وقصد التعرف على الجباية البترولية نتطرق إلى المطالب التالية:

- المطلب الأول: الجباية البترولية.
- المطلب الثاني: خصائص الضرائب البترولية وأهم أنظمتها و عقودها.
– المطلب الثالث: المحيط الاقتصادي لأنشطة البحث والاستغلال في الصناعة البترولية.
- المطلب الرابع: حصة الحكومة في الصناعة البترولية..

المطلب الأول: الجباية البترولية :

إن الجباية الخاصة بالنشاطات البترولية معقدة ومتشعبة، ولها خصوصيات كثيرة مقارنة بالنشاطات الأخرى، كما تعد من أبرز مصادر الإيرادات العامة نظرا لما تتميز به من خصائص.

ـ أولا/ دورة حياة الحقل النفطي:

يمر الحقل النفطي بعدة مراحل، يتم خلالها فرض الضرائب البترولية حسب النظام الجبائي المطبق في كل دولة، وتشمل[1] :

1- **الترخيص** : تقوم الحكومة المضيفة، بإعطاء ترخيص أو تدخل في اتفاقيات شراكة مع شركات نفطية أجنبية، لاستغلال وتطوير الحقل النفطي دون انتقال ملكية الموارد الطبيعية لهذه الشركات.

2- **الاستكشاف**: بعد امتلاك حقوق التنقيب، تقوم الشركات البترولية بإجراء الدراسات التحليلية، السيسموجرافية و الجيوفيزيائية، ومن خلال المعطيات المتحصل عليها تشرع الشركة في حفر الآبار

3- **التثمين**: إذا اكتشف النفط، تقوم الشركات البترولية بحفر أبار أخرى لمعرفة كمية النفط المكتشفة إن كانت تجارية أم لا، وبعد ذلك توضع خطط ودراسات التطوير والإنتاج وتقدير تكاليف الاستغلال.

4- **التطوير**: إذا كان التثمين إيجابي، أي وجود النفط بكميات تجارية، تبدأ عمليات تطوير الحقل باستعمال وسائل جيوتقنية وبيئية تحظى بموافقة الهيئات الوصية للحكومة المضيفة، وتبنى المرافق المساعدة على إنتاج النفط..

[1] Silvana tordo, fiscal systems for hydrocarbons design issues, world bank, working paper n°123,2007,p.3,4.

5- **الإنتاج**: بعد حفر الآبار وبناء المرافق الضرورية ،يبدأ الإنتاج في الحقل لكن يجب القيام ببعض الأعمال لضمان استمرارية إنتاجية الآبار من وقت لأخر.

6- **الإخلاء**: تبدأ عملية إخلاء الحقل لما تصبح تكاليف الإنتاج مساوية للإيرادات المتأتية من هذا الحقل . و يمكن تلخيص مراحل حياة الحقل النفط في شكل رقم I-1):

شكل رقم(I _ 1):مراحل حياة الحقل النفطي

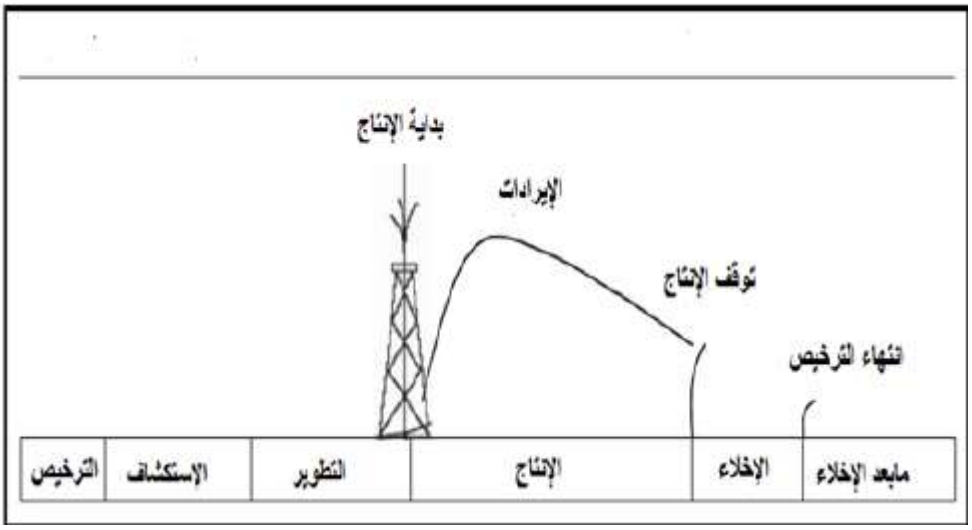

Source: Silvana tordo, fiscal systems for hydrocarbons design issues, op.cit, p. 4.

ثانيا/ تعريف الجباية البترولية:

يمكن تعريف الجباية البترولية على النحو التالي:

- إن الضرائب البترولية، تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض. التي هي ملك الدولة [1].

- إن الضرائب البترولية، يمكن تكييفها على أساس انه مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض مملوكة للدولة[2].

تتركز الجباية البترولية على نوعين من الضرائب بحسب مراحل المشروع النفطي :

[1] جلول حروشي، الضغط الضريبي في الجزائر ، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2001 ، ص 158.

2 [2] ليلى عيساوي، حمداوي الطاوس، تنسيق الجباية وتحديات المحيط الاقتصادي العالمي الجديد، الملتقى الدولي حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة ، 2003 ، ص131 .

1- **الضرائب المفروضة في مرحلة البحث في(الاستكشاف):** في هذه المرحلة لا وجود لأثر الإنتاج أو الربح، لكن هناك العديد من الدول تقوم بفرض الضرائب على الشركات، من أجل السماح لها من الاستفادة من رقعة التنقيب فيها، وتميز في هذه الرحلة بين ضريبتين:

أ- ضريبة حق الدخول: يمنح الترخيص بالبحث، بعد مناقصة المستفيد الذي يعطي أكبر ضريبية حق الدخول ،وتقدر هذه الضريبة بملايين الدولارات، وأول من عمل على فرضها الولايات المتحدة الأمريكية[1]، في سنة 1971 تحصلت بريطانيا على 15 رقعة بحت في بحر الشمال، وكلفها هذا دفع 90 مليون دولار كحق الدخول.

ب- ضريبة حق الإيجار: هذه الضريبة يدفعها صاحب الترخيص، بحسب المساحة التي استفاد منها. وقد ظهر هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما استغلت شركات البترول الأراضي الخاصة، وأخذت به بعد ذلك الدول الأخرى.

2- **الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال** : ونجد في هذه المرحلة الضرائب التالية:

أ- ضريبة حق الدخول في الإنتاج: ويتم دفع هذه الضريبة على شكل دفعات موزعة، على أساس الكميات المنتجة في رقعة البحث، فإذا كانت الكمية المنتجة كبيرة كانت قيمة الضريبة كبيرة والعكس صحيح، وتحدد الضريبية بوضع سقف للإنتاج اليومي

ب- ضريبة حق الإيجار في مرحلة الاستغلال: يدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يدفع بها في مرحلة البحث ،الا أن قيمته تكون أكبر، مما يفسر المساحات الصغيرة التي تمنح للشركات في هذه المرحلة من الصناعة البترولية. والإيجار يكون سنويا، ثابتا طول مرحلة الاستغلال أو متزايد بحسب سقف الإنتاج، يطرح من حساب الإتاوة باعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج.

ج- الإتاوة: إن الإتاوة شائعة الاستعمال من طرف الحكومات للحصول على الإيرادات المتأتية من استغلال مواردها الطبيعية، وتأتي على رأس الحقوق في الصناعة النفطية[2].

---

[1] **جوهرة شرقي، بناء نموذج تنبؤي للجباية البترولية، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص3 .**

[2] Silvana tordo,op.cit, p .38

فالإتاوة عبارة عن مدفوعات نقدية أو عينية، تلتزم الشركات النفطية الأجنبية بأدائها إلى الدولة المتعاقدة معها عن كل إنتاج بترولي تحصل عليه. ويتم تحديد هذه الإتاوة على أساس مبلغ معين عن كل وحدة من الإنتاج.[1]

ويختلف معدل الإتاوة من دولة إلى أخرى، فبعض الدول تعليق معدلات مختلفة لكل نوع من المحروقات، وهناك من تأخذ بمعدل تصاعدي بحسب كمية الإنتاج المستخرجة ومثال ذلك الاتفاق الذي ربط بين ليبيا بالشركة الفرنسية SNPA عام 1965 وكان كما يلي:

12,5% لكمية تصل الى 400.000 برميل /يوم،

14 % من 400.000 الى 550.000برميل/يوم،

15%كثر من 550.000 برميل/ يوم.

د- الضريبة على الدخل: استخدمت الدول المستهلكة نظام الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لحساب الضريبة على الدخل في قطاع المحروقات ،أما الدول المنتجة والتي يعتمد دخلها الوطني على المداخل البترولية، فقد تبنت نظاما جبائيا خاصا بالمحروقات، حيث عملت بمعدل 50% إلى غاية 1970؛ إلا أنه بعد اتفاق طهران وطرابلس فرضت الدول الأوروبية معادل 55 %وصل في فنزويلا إلى 60%[2].
والشكل الموالي يوضح المراحل التي تفرض فيها الضرائب.

[1] **محمد يونس الصائغ، أنماط عقود الاستمارات النفطية في ظل قانون الدولي، مجلة الرغدين للحقوق المجلد:12 العدد 46، 2010،ص 246،247.**

[2] جوهرة شرقي ، مرجع سابق، ص.8..

شكل رقم (I-2) مراحل العملية الإنتاجية والضرائب المفروضة

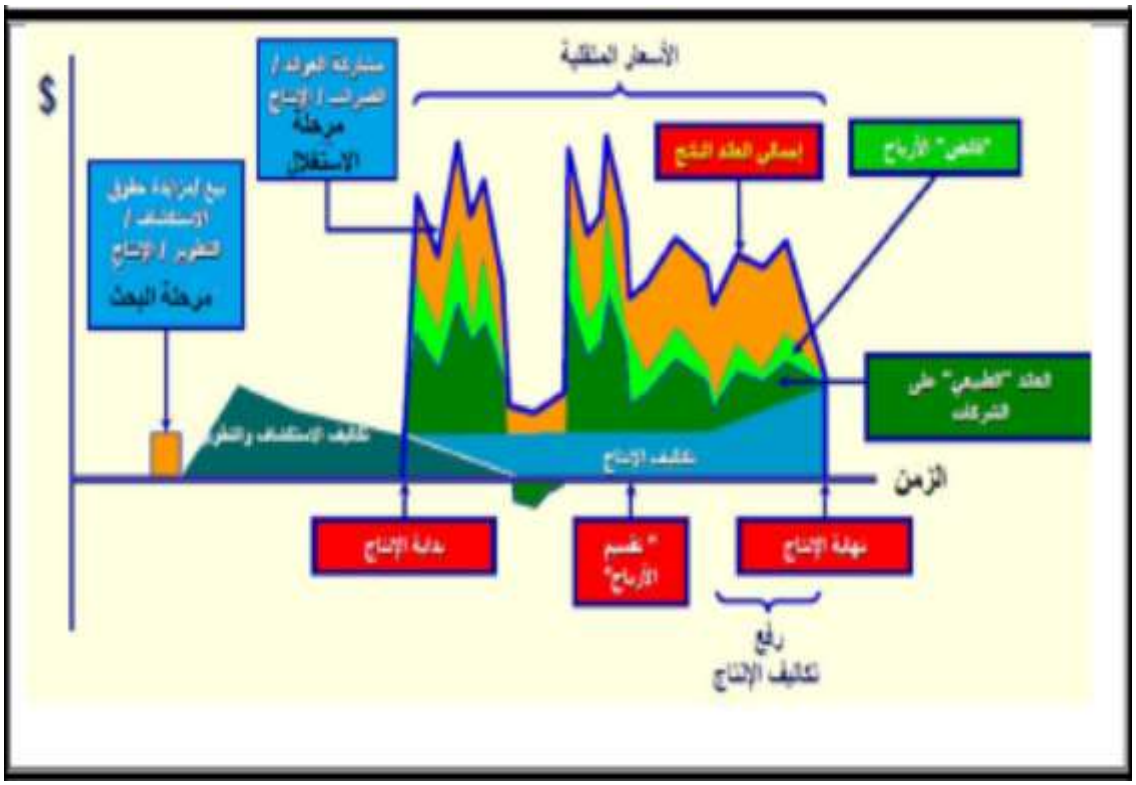

المصدر: جورج أندرسون، الأدوات المالية في أنظمة النفط والغاز حلقة دراسية من الفيدرالية العملية في العراق، منتدى الفيدراليات، فينسيا، إيطاليا، 2006، ص. 13.

المطلب الثاني: خصائص الضرائب البترولية وأهم أنظمتها و عقودها

تتميز الجباية البترولية بعدة خصائص، الأمر الذي جعل الصناعة البترولية تعرف العديد من الأنظمة والعقود الجبائية، تختلف في تطبيقاها حسب السياسة النفطية المطبقة في كل دولة سواء المنتجة منها أو المستهلكة .

أولا/ خصائص الضرائب البترولية:

تتميز الضرائب البترولية بعد خصص يمكن ذكرها[1]:

1- **احتمالية نشوء عوائد ريعية كبيرة**: وتمثل هذه العوائد الريعية وعاء جذابا بصفة خاصة على أساس الكفاءة وعلى أساس العدالة كذلك إذا كانت ستعود كما هو الحال في الغالب على الأجانب.

[1] صندوق النقد الدولي، **النظم المالية العامة للصناعات الاستخراجية :التصميم و التطبيق**، 2012 ، ص12-14

2- **انتشار عدم اليقين** : بشكل واضح ولكن ليس فقط في أسعار المنتجات البترولية، ولا تمثل الصعوبة الأساسية في تفاوتها الواسع بقدر صعوبة التنبؤ بها، كما ينشأ عدم اليقين كذلك فيما يتعلق بالجيولوجيا وتكاليف

المدخلات، والخطر السياسي والذي يتراوح بين الصادرة إلى التغيرات في النظام المالية العامة المستقبلية، بما في ذلك تلك التي قد تنجم عن المناخ والسياسات البيئية.

3- **تفاوت المعلومات**: من المحتمل أن يكون مستثمرو القطاع الخاص الذين يقومون بالاستكشاف والتطوير أكثر دراية من الحكومات المضيفة بالجوانب الفنية والتجارية لمشروع ما، في حين أن الحكومات المضيفة ستكون أكثر دراية بنواياها المستقبلية بشأن المالية العامة.

4- **ارتفاع التكاليف وخلق مشاكل الاتساق الزمني**: عادة ما تنطوي مشاريع الصناعات البترولية، على نفقات ضخمة جدا يتحملها المستثمرون مقدما ولا يمكن استردادها عند انتهاء المشروع، وعليه فإن ميزان القوة التفاوضية بتحول بصورة كبيرة من المستثمر إلى الحكومة المضيفة بمجرد تكبد تلك التكاليف، وحتى الحكومات التي لديها أحسن النوايا لديها حافز لتقديم شروط مالية عامة جذابة قبل بداية المشروع ولكن بعد ذلك بعدما يصبح الوعاء الضريبي وإدراك المستثمرين لهذا الأمر يمكن أن يحد من الاستثمار (تعطيل الاستثمار) وهو ما يضر بالجانبين.

5 -النفط مورد ناضب : إن أهمية محدودية الرسوبيات النفطية للأداء الاقتصادي في الأجل الطويل والتطورات في أسعار النفط محل شك، غير أنه على مستوى المشروع، يمكن أن يشكل نضوب النفط قلقا شديدا، فتكلفة الفرصة البديلة الرئيسية لاستخراج اليوم هي الاستخراج المستقبلي الضائع.

ثانيا / عقود الجباية البترولية:

إن أنظمة الجباية البترولية الموجودة في العالم يمكن تصنيفها حسب ما يعرضه مالك للموارد الطبيعية على الشركات المستخرجة من ضرائب إلى فئتين [1]:

- أنظمة الامتياز .
- أنظمة العقود .

قد تتنوع أنظمة الجباية البترولية كثيرا في تفاصيلها ولكن جميعها تحدد قضيتين رئيستين: طريقة توزيع الأرباح غاليا تدعي الريوع بين الحكومة المضيفة والشركات المتعاقدة، وكيفية التعامل مع التكاليف.

1 mohummed mazzel , petroleum fiscal system and contracts , diplpmica verlag gmbh, hamborg, germany,2010, p.8.

شكل رق م (I-3):أنظمة الجباية البترولية

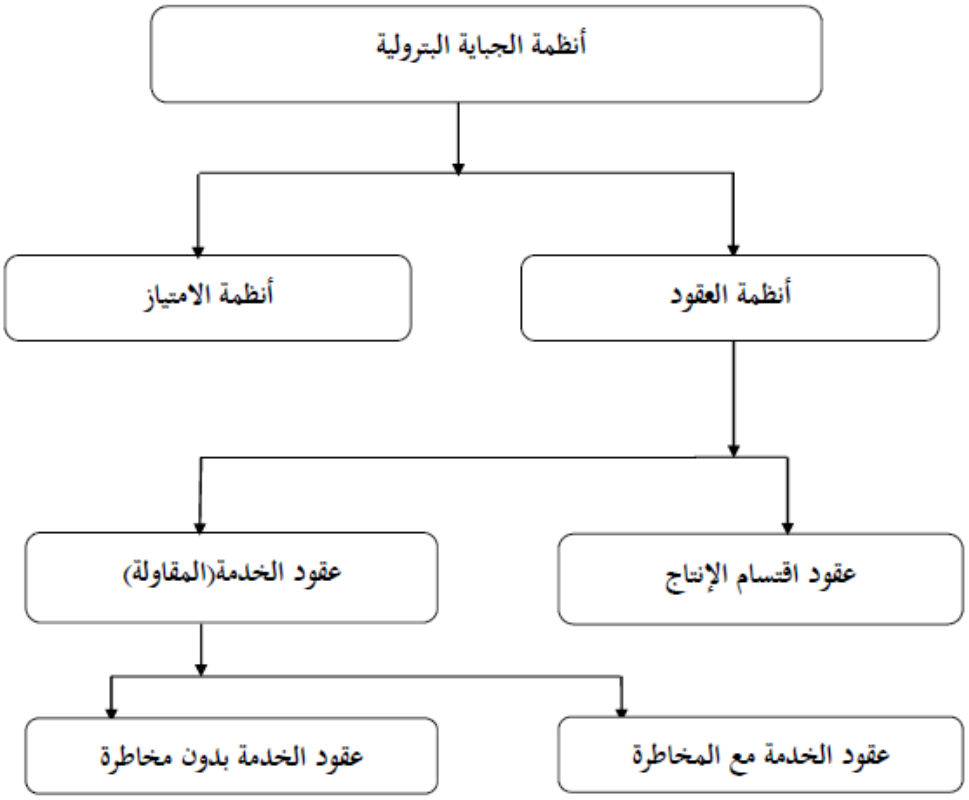

Source: Daniel johnston,international petroleum fiscal systems and production sharing contracts, pennal publishing company, Oklahoma, U.S. A ,1994, p .8.

1-أنظمة الامتياز: يعد عقد الامتياز، النوع الأول من أنظمة الجباية البترولية الذي عرفته الصناعة النفطية، فقد ساد هذا النمط لأطول فترة بين الدول التي منحت الامتياز وبين شركات النفط التي أخذت الامتياز في بداية القرن العشرين.

ومن الأمثلة الشهيرة عن ذلك عقد الامتياز التقني الذي أبرم في عام 1901 بين شاه إيران والمليونير البريطاني الجنسية وليام دارسي، والذي يعد أول عقد امتياز نفطي تم إبرامه في الشرق الأوسط. فقد منح هذا العقد

طبقا للمادة الأولى منه، الطرف الأجنبي المذكور الحق في البحث عن النفط ومشتقاته واستغلاله وتسويقه وبيعه لمدة ستين عاما[1] .

يمكن تعريف عقد الامتياز، بأنه ذلك التصرف التي تمنح الدولة بمقتضاه الشركة الأجنبية الحق المطلق في البحث والتنقيب عن الموارد الكامنة في إقليمها أو في جزء منها، والحق في استغلال هذه الموارد والتصرف فيها وذلك لفترة زمنية معينة، مقابل حصول هذه الدولة على قوات مالية معينة[2] .

فتحت نظام الامتياز تضمن الحكومة الامتياز أو الترخيص لشركات النفط الدولية، وتعطيها حقوق الاستغلال والإنتاج لمدة معينة وفي مساحات محددة، ويتطلب هذا من الشركات النفطية الدولية أن تعطي علاوة التوقيع أو رسوم الترخيص للحكومات، لضمان حق الامتياز أو الترخيص وهذا النوع من الأنظمة مطبق تقريبا في نصف دول العالم[3] .

ويتم تقديم الشروط المالية وغيرها في عقد الامتياز في اتفاق تسوغه الحكومة المضيفة، وينشر ويفتح باب تقديم العروض أمام الشركات المنافسة، ويدفع الفائز المتقدم سعر العرض (عادة ما يدفع ضريبة الترخيص أو علاوة توقيع العقد) وتحتفظ الحكومة المضيفة بهذه الرسوم بصرف النظر عن اكتشاف النفط وإنتاجه تجاريا أو لا .

وإذا تم الإنتاج التجاري من النفط، فإن الحكومة المضيفة تأخذ أيضا إتاوات تعتمد على الإيراد الإجمالي أو الدخل الصافي وكلاهما يعتمد على كمية الإنتاج وسعر البيع، وتسترد الشركة النفطية الفائزة بالعرض جميع المخاطر المالية للاستثمار بما فيها التنقيب[4] .

ويجب أن نميز بين عقود الامتياز القديمة والحديثة كما هو موضح في الجدول الموالي:

---

[1]محمد يونس، مرجع سابق، ص240 .

[2]نفس المرجع، ص23 .

[3] David johnston, and others, international petroleum taxation for the independent petroleum **association of** America, ipaa America's oil gas producers, Washington, U.S.A, 2008, p.2.

[4]جينيك رودان، **ألفباء عقود النفط اتفاقيات الامتياز والمشاريع المشتركة واتفاقات المشاركة بالإنتاج،الرقابة على النفط**، دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005 ص1 .

الجدول(l -1):الفرق بين عقود الامتياز القديمة و الحديثة

خصائص عقود الامتياز القديمة	خصائص عقود الامتياز الحديثة
الاحتكار مقابل التنافس	
- مساحة شاسعة - فترة زمنية طويلة - حقوق الاستثمار حصرية - إشراف كامل على الجدول الزمني وبرنامج العمل من طرف المتعاقد - لا يوجد متطلبات الإنتاج	- مساحة محددة بدقة - فترة محدودة - فترة تنقيب (3–5 سنوات) - فترة إنتاج (15–20سنة) - قوانين التخلي عن الإنتاج - ضرورة وجود برنامج عمل - متطلبات إضافية للاستثمار - الترخيص عبر مناقصات
إيرادات الحكومة مقابل ربحية صاحب الامتياز	
- إتاوة (مبلغ ثابت عن كل طن أو برميل) - تعويض مالي زهيد	- إتاوة أعلى (تصاعدية كلما زادت كمية النفط زادت النسبة المئوية، والعكس صحيح) - ضريبة دخل كبيرة - علاوات* - - إيجار سنوي يعتمد على حجم المنطقة - شروط مالية أكثر إنصافا

المصدر :جينيك رودان مرجع سابق، ص109 .

2- **عقود اقتسام في الإنتاج** : لاتعد عقود اقتسام الإنتاج، نظاما تعاقديا جديدا في مجال صناعة النفط العالمية، فقد ظهر هذا النوع من العقود في إندونيسيا منذ صدور قانونها النفطي رقم 476 لسنة 1961، كما تعد مصر رائدة بالأخذ بعقود اقتسام الإنتاج، فقد كانت أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تأخذ هذا النظام في معاملتها مع الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط[1] .

[1] محمد يونس ، مرجع سابق، ص. 204

في هذا النظام تحتفظ الدولة بملكية الموارد وتفاوض على نظام لتقاسم الأرباح، في البداية قاومت الشركات الأجنبية هذا التغير خوفا من أن تشكل سابقة تؤثر على امتيازاتها في بلدان أخرى، ولكن الشركات المستقلة دخلت هذا النوع من الاتفاقيات ولم يكن أمام الشركات العملاقة سوى أن تحذو حذوها، فانتشرت عقود اقتسام الإنتاج على نطاق عالمي[1] .

ويرجع شيوعها في الدول النامية المنتجة للنفط إلى عدم قدرة تلك الدول على تحمل مخاطر البحث عن النفط ولافتقارها للعملة الأجنبية التي تتطلبها عمليات الاستكشاف، فضلا عن صعوبة الحصول على التقنيات المتقدمة التي تستخدم في تلك العمليات وتلخص أهم ملامح عقود اقتسام الإنتاج فيما يلي [2]:

- يتم التفاوض على العقد بين الدولة المضيفة وبين شركة أجنبية، يسند إليها غاليا البحث عن النفط وإنتاجه، وتتراوح فترة البحث بين ستة إلى اثني عشرة سنة، تتخلى بعدها الشركة عن المنطقة إذا لم تعثر على النفط بكميات تجارية، ولا تسترد ما أنفقته.
- تلتزم الشركة بإنفاق مبالغ معينة وحفر عدد معين من الآبار خلال فترة البحث، كحد أدق وذلك تحت إشراف الدولة المضيفة ومراقبتها .
- إذا عثر على النفط بكميات تجارية ترفع مدة العقد إلى نحو 25 سنة أو أكثر حسب الاتفاق، وتنشأ شركة مشتركة من الجانب الوطني والشركة الأجنبية لتنمية الحقل وإنتاج النفط واقتسامه.
- تسرد الشركة الأجنبية جميع النفقات التي تكبدتها على أقساط سنوية بحصولها على كميات من النفط المنتج تتراوح ما بين 30 %إلى 40% من إجمالي الإنتاج، ويستخدم حساب القيمة الدولارية لهذه الكمية أعلى السعرين الذين تحققا في السوق الحرة من تصدير تصيب الشريكتين الوطني والأجنبي في ظل ظروف تسويقية متماثلة .

يوزع باقي النفط المنتج يعد استقطاع الحصة المخصصة لاسترداد النفقات، بحيث تحصل الشركة الأجنبية على نسبة معينة يحددها العقد، ويغلب أن تختلف نسبة التوزيع وفقا للمستوى الذي يبلغه حجم الإنتاج بحيث قد تبدأ بنحو 25% للشريك الأجنبي إذا بلغ الإنتاج حدا معينا ثم يتناقص نصيبه مع ارتفاع حجم الإنتاج، ويحصل الجانب الوطني على الباقي، فالشروط المالية لاتفاقات اقتسام الإنتاج تشبيه شروط اتفاق الامتياز رغم أن الأنظمة المختلفة تؤدي إلى نتائج تجارية مختلفة. وغالبا ما تلقى الحكومة علاوة توقيع العقد، وفي الكثير من الأحيان تتخلى الحكومة عنها أو تبادلها مقابل حصة أكبر من الأرباح .

---

[1] جينيك رودان، مرجع سابق، ص18 .

[2] حسين عبدالله، **اقتصاديات النفط والغاز، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، المجلد الرابع، البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2006 ،ص401.

وقد تطورت عقود اقتسام الإنتاج بحيث ظهرت منها العديد من النسخ التي تشترك بمفهوم اقتسام الإنتاج وتختلف في التفاصيل ومن أشهرها النسخة الإندونيسية المصرية والبيروفية، وهذا التنوع ليس مفاجئا إذ أنه نتيجة المفاوضات المكثفة وكذا اختلاف اهتمامات ومصالح الأطراف باختلاف الظروف، وتعتمد تركيبة عقد اقتسام الإنتاج على سلامة البنية التحتية القانونية للدولة، مثلا إذا كان لا يوجد في البلاد القواعد الأساسية التي تحكم إنتاج البترول فمن الطبيعي أن يتضمن الاتفاق تغطية لهذه القضايا التي يغطيها عادة القانون باختصار، فكلما كان النظام القانوني في البلاد ضعيفا كلما زادت القضايا التي تغطيها وتحددها اتفاق اقتسام الإنتاج[1] .

3- **عقود المقاولة**: إن عقود المقاولة لا تعد نظاما جديدا في مجال صناعة النفط العالمية فقد ظهر هذا النوع من العقود لأول مرة في المكسيك عام 1950، فقد دعتها الحاجة للإمكانيات الفنية إلى الاستعانة بعقود المقاولة لمباشرة عمليات صناعة النفط مع الشركات الأمريكية، وعلى الرغم من أن عقود المقاولة تتباين فيما بينها من عقد إلى آخر سواء كانت من حيث فترات البحث والتنقيب أم مدة العقد ذاته، أو من حيث المقابل التي تحصل عليه الشركات الأجنبية أو من حيث إدارة العمليات، بيد أن هذه العقود تمتع بخصائص مشتركة وسمات عامة يمكن أن نوجزها فيما يلي[2] .

- تعد شركة النفط الوطنية المتعاقدة مع الشركة الأجنبية هي المالك الوحيد للنفط المنتج ولكافة الأصول الثابتة وكذلك الأصول المنقولة التي تستخدمها الشركة على وجه الدوام، وتحسب تكلفتها على حساب الشركة الوطنية ولعل ذلك يرجع إلى كون الشركة الأجنبية مجرد مقاول، يعمل لحساب الشركة الوطنية وليست صاحبة الامتياز أو شريكا للشركة الوطنية.

- تلتزم الشركة الأجنبية بأن توفر الأموال اللازمة لتغطية نفقات البحث والتنقيب عن النفط، وتعد هذه الأموال قروضا بدون فائدة تسددها الشركة الوطنية. في حال عدم اكتشاف النفط بكميات تجارية، تتحمل الشركة الأجنبية وحدها هذه النفقات وبدون أن يكون لها الحق في الحصول على تعويض، كما تلتزم أيضا بتوفير الأموال اللازمة لتمويل عمليات الاستثمار وكذلك نفقات التشغيل. وتعد هذه الأموال قروضا بفوائد تلتزم الشركة النفطية بسدادها في خلال فترة زمنية معينة

- تلتزم الشركة الأجنبية بتسويق جزء من النفط المنتج في حالة طلب شركة النفط الوطنية ذلك، على أن تحصل الشركة الأجنبية على تعويض عن نفقات التسويق أو على عمولة يتفق عليها الطرفان في العقد؛

---

[1] جبينيك ،رودان، مرجع سابق، ص81 .

[2] محمد يونس، مرجع سابق، ص282،281

- تحصل الشركة الأجنبية في مقابل الالتزامات التي تتحملها على الحق في شراء نسبة معينة من النقط وبأسعار خاصة وفقا لما هو متفق عليه في العقد .
- و تولى الشركة الأجنبية إدارة العمليات خلال فترة البحث وتنقيب عن النفط واكتشافه مع أخذ رأي الشركة الوطنية .

يوجد عدة أنواع من عقود المقاولة، لكن أشهرها يتمثل في:
أ- عقود الخدمة الخالصة ينفذ المتعاقد في عقود الخدمة الخالصة عمليات الاستكشاف والتطوير مناصفة مع الحكومة المضيفة مقابل أتعاب، فالمتعاقد لا يتحمل مخاطر الاستكشاف. هذا النوع من العقود ليس مستعملا كثيرا ولكنه موجود في بعض دول الشرق الأوسط ، التي لديها الأموال وتبحث من الخبرة كإيران، السعودية و الكويت فعقود الخدمة الخالصة مشابهة للعقود المستعملة في خدمات الصناعة النفطية أين يدفع طالب الخدمة رسوم إزاء الخدمة كخدمات حفر الآبار[1] .

ب- عقود الخدمة مع المخاطرة: تختلف عقود الخدمة مع المخاطرة جذريا مع عقود الخدمة الخالصة، فتحت عقود الخدمة مع المخاطرة يوفر المتعاقد رأس المال الموجه للاستكشاف وتطوير مصادر البترول مع تحمل المخاطر.

فإذا كان الاستكشاف ناجحا يسمح للمتعاقد باسترجاع التكاليف من خلال بيع الغاز والنفط، وكذلك يتلقى اتعاب على أساس نسبة مئوية من الإيرادات المتبقية، وتخضع هذه الأتعاب في معظم الأحيان للضرائب، ورغم تحمله مخاطر الاستكشاف لا يشارك المتعاقد في الإنتاج و تبقى ملكية الحقل للحكومة المضيفة [2] .

المطلب الثالث: المحيط الاقتصادي لأنشطة البحث والاستغلال في الصناعة البترولية :

تضمن دراسة البعد الاقتصادي لأنشطة البحث والاستغلال، التطرق إلى المتعاملين في المنبع البترولي وتوضيح علاقة الدولة بالشركات البترولية، وكذلك تحديد العوامل الاقتصادية و المالية. كما سنتطرق لسوق البحث البترولي وكيفية منح العقود البترولية.

أولا/ المتعاملون في المنبع البترولية :

يتدخل في المنبع البترولي متعاملان أساسين هما الدولة والشركات البترولية والتي سوف نحاول سردها فيما يلي:

1- **الدولة**: تقوم الدولة بجرد كل ما تملكه من أملاك منجميه للمحروقات وهذا عن طريق إحصاء عام لكل المحيطات الموجودة وتخصيص الأموال والإمكانيات من أجل تمويل وتطوير هذه الأملاك عن طريق تنمية النشاط.

[1] Muhammed mazzel, op.cit, p. 27.
[2] Ibid, p.28.

الصناعي وكذا تقويم القدرات البشرية واليد العاملة الماهرة لبناء نسيج صناعي متكامل مع إقامة علاقات شراكة من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة[1] .

2- **الشركات البترولية**: تعمل الشركات البترولية العالمية إلى تحقيق ما يلي:

أ- الوصول إلى احتياطات هامة عن البترول والغاز من أجل الإنتاج .

ب- تعظيم الربح .

ج- توفير القدرات البشرية بالتقنيات العالية والحديثة والقدرات العلمية في مجال البحث والتنقيب والإنتاج.

د- تقويم القدرات الصناعية أي الاندماج في المنبع والمصب للصناعة البترولية العالمية[2] .

ثانيا /علاقة الدولة بالشركات البترولية :

تمثل علاقة الدولة في تحقيق أهدافهما المشتركة:

1- **أهداف الدولة**: تختلف أهداف الدولة فيما يخص السياسة البترولية بناء على التطورات العالمية ووضعيتها البترولية. وتتمثل أغلب أهداف البلدان المصدرة للبترول في الرقابة التامة لنشاطاتها البترولية وتعظيم مدا خيلها وهناك بعض البلدان المصدرة والتي تواجه تراجع في مدا خيلها بسبب تراجع احتياطاتها أو لأسباب أخرى من المحروقات موارد أخرى من المحروقات. أما بالنسبة للبلدان المستوردة ومن اجل تقليل من العجز في ميزانيها التجاري تحاول أن تشجع البحث عن البترول في مناطق غير مستغلة بالتعاون مع الشركات البترولية بالإضافة إلى هذه الأهداف تحاول الدولة أن تطور أكثر قدراتها التكنولوجية في مجال البحث والإنتاج عن طريق تكوين اليد العاملة المتخصصة وتطوير التقنيات الحديثة في مجال الصناعة البترولية، في الأخير تحاول وضع إطار جبائي وتعاقدي مرن، من أجل أن تقاوم بصفة عقلانية تغيرات أسعار البترول والحفاظ على مستوى مقبول النشاطات البحث والتطوير[3] .

2- **أهداف الشركات البترولية**: تمحور أهم أهداف الشركات البترولية فبمايلي[4]:

أ- الوصول إلى نجاعة مقبولة لاستثماراتها مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر البحث المرتبطة بالإجراءات الجبائية والتعاقدية.

ب- الاستفادة من تغطية سريعة للاستثمارات المعهودة بحيث تكون التكلفة التقنية الإنتاج المحروقات مقبولة في مناطق ذات مخاطر محددة .

.

---

[1] Ibid,p.17.

[2] Ibid, p.18.

[3] مجلد ميلود، الجباية البترولية لعقود البحث و الإنتاج :نحو ملائمة أكثر مع السوق، ماجيستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير،جامعة الجزائر، 2002 ، ص111 .

[4] نفس المرجع، ص111 . 112

ج- البحث عن تحديد الاحتياطات والاستحواذ على مصادر تموين من المحروقات على المدى الطويل بالإضافة إلى تقويم المعدات التقنية من أجل ربحية أكثر للاستمارات البحث بغرض تفعيلها مع تقنيات جد متطورة وحديثة وكذا إعادة تأهيل الموارد البشرية والصناعية .

ثالثا/ العوامل الاقتصادية والمالية العقود البحث والإنتاج:

1- **العوامل الاقتصادية**: من أهم العوامل الاقتصادية لعقود البحث والإنتاج هو انه يجب ان يأخذ بعين الاعتبار توزيع التكاليف ضمن البنود التعاقدية، إذا أردنا هنالك توزيع عادل للمداخيل ما بين الدولة والمستثمر لاجمالي التكاليف المحققة مهما كان مستواها وبالتالي ففرضيات التكاليف تخص بأكثر اهتمام.

وبما أن الجباية البترولية الممكنة ماهي إلا الفرق ما بين سعر البيع والتكلفة التقنية المستحقة للاستكشاف والتطوير والاستغلال، فإن المشكل الأساسي في كل عقد بترولي أو في كل جباية بترولية يتمثل في كيفية تقاسم هذا الريح البترولي ما بين الدولة والشركة البترولية.

2- **آليات تقاسم الجباية البترولية**: تقسم الجباية البترولية بناء على المعايير التالية:

أ- معايير ثابتة حسب المناطق الجغرافية.

ب- مقاييس تقنية كالعمق، الإنتاج اليومي أو المجمع.

ج- مقابس محاسبية كالسعر، الربحية، أو الرسوم الإضافية .

د- إضافة إلى هذه العوامل هناك ما يسمى بالمعدل المتوسط لاقتطاعات الدولة، في الجباية البترولية وهو معيار مستعمل غاليا من أجل مقارنة العقود البترولية بناء على حساب نسبة العمر الاقتصادي الممكن ما بين العوائد الإجمالية للدولة والجباية البترولية معبر عنه بالدولار آخذين في عين الاعتبار معادل القيم الحالية، وحساب معدل اقتطاع الدولة والذي لا بد أن يضمن ربحية معقولة للمستمرة التي في غالب الأحيان يكون معدلها ما بين 15%9و25% [1].

ثالثا /سوق البحث البترولي:

إن كل الدول التي تملك أملاك منجمية بترولية تتنافس من أجل جلب أكبر عدد ممكن من رؤوس الأموال للصناعة البترولية، وكل دولة لها قوة في التفاوض تبعا لقدراتها البترولية وبناء على متطلبات السوق البترولية العالمية وبالتالي فالتفاوض على العقد البترولي لا يأخذ فقط الوضعية البترولية للبلاد المعني بل كذلك بناء على الفائدة البترولية .

[1] Daniel johnston, international petroleum fiscal systems and production sharing contracts, op.cit, p. 135.

للحوض المزمع استغلاله، دون أن ننسى وضعية السوق العالمية للبحث البترولي المبنية على أساس قوى السوق أين يطبق قانون العرض والطلب الذي يدخل القلق في قوى التفاوض ما بين مختلف الأطراف

تمضى غالبا أغلب العقود لتعهدات طويلة والتقلبات التي تحدث في مدة العقد، لا تغير مباشرة التوازن الاقتصادي العام لحيثيات العقد ولا تدخل بالضرورة في إعادة النظر في العقد الذي ابرم في ظروف تقنية ومالية معينة، كاحتمال تحقيق اكتشافات، أخذ التكاليف بعين الاعتبار، وتطور سعر البترول على المدى الطويل.

وعندما لا يتحقق أحد من هذه الأهداف، تكون الأطراف المتعاقدة مجبرة للالتقاء وإعادة التفاوض، هذا التفاوض يعبر عن تبادل الآراء في أطار متكافئ بين الدولة والشركة البترولية، لتطوير علاقات في إطار شراكة قوية مبنية على تفهم كبير للأخطار التقنية والمالية [1] .

رابعا/ طرق منح العقود البترولية:

ترتبط طرق منح العقود حسب حالة تقدم البحث والتنقيب في المناطق المفتوحة ولدرجة أهمية القدرات الصناعية، ففي حالة التنازل على مكامن قيد الاستغلال فإن الإعلان عن مناقصة دولية هو الإجراء المعمول به غاليا.

تمر عملية تشجيع الاستثمارات على تنظيم فعال لإجراءات منح محيط البحث أو التنازل لفائدة الشركات للمكامن، من أجل الحصول على ظروف حسنة ومناسبة، وبالتالي فعملية منح الرخص المنجمية أو العقود البترولية في مناطق البحث تقم بحرية وبطرق مختلفة بناء على قدرة الدولة على تحقيق مصالحها، ولذلك فالأنظمة المعمول بها في الدول التي يتوفر لديها منظومة تشريعية جبائية شاملة، والذي تحدد فيه المناطق الغير مستغلة، وبالتالي شروط الطلبات تكون مقبولة ضمن الإطار القانوني وتخص هذه الطلبات التعهد بالأشغال والمصاريف اللازمة للقيام بالأعمال الأساسية للتنقيب أو البحث .

المطلب الرابع: حصة الحكومة في الصناعة البترولية:

تحاول الدول الحصول على القسم الأكبر من عوائد النفط، وهذا من خلال نظام جبائي كفؤ يستطيع امتصاص جلي الريع البترولي.

أولا/ ريع الاقتصاد البترولية :

يرتكز مفهوم الريع الاقتصادي أساسا على أسس النظرية الاقتصادية في تعاملها مع عنصر الأرض، و الذي يعتمد بشكل كبير على عوامل الإنتاج من عمل، آلات ورأس للمال. فنظرية الريع تبحث في العلاقة التبادلية

[1] Ibid P.13

حول كيفية توزيع الإنتاج بين ملاك الأراضي و العمال وأصحاب المال من خلال الريع، الأجور و الأرباح، حيث

يمكن أن تميز بوضوح بين الأرباح والريع. وقد كان دفيد ريكاردو أول من أعطى الريع معناه الاقتصادي المحكم أكاديميا في كتابه مبادئ الاقتصاد والضرائب، والريع بالمعنى الريكاردي هو الدخل الإضافي من الأرض الزراعية المتأتي من الميزة الاقتصادية من استعمال نفس وحدة المساحة بما يتجاوز عائد الأرض الحدية المستعملة لنفس الغرض، أي ما يتجاوز الكلفة عند تساوي عناصر الإنتاج من عمل ورأسمال . فإن الأرض الخصبة تنتج غلة أكثر من الأرض الرديئة حتى لو استعملتا نفس المدخلات من بذور وأسمدة وعمل ومياه، والأرض" الحدية " تغطي الكلفة وما دون الحدية لا يستغل، والدخل الناتج من الأرض الأخصب من الحدية هو ريع، وهو بهذا المعنى غير الإيجار التعاقدي المتأتي من الأرض أو العقار للغير .وينطبق الريع الريكاردي على ميزات الموقع والعوامل الطبيعية . ومن هذا المفهوم تم اشتقاق ريع المنجم الذي يطبق اليوم على الريع المتأتي من إنتاج الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز عندما تكون كلفة الإنتاج أقل بكثير من سعر البيع .

لكن في أدبيات الصناعة النفطية هناك صعوبة في التمييز بين الربح والريع وبالتالي فهي تعتبر مسألة حساسة أثارت جدلا بين الاقتصاديين والخبراء المختصين، فالأرباح الناتجة عن الصناعة النفطية هي مرادف للريع الاقتصادي كما يقول بعضهم..

وتستعمل كلمة "الريع" باللغة العربية و " rente" باللغة الإنكليزية بعدة معان، غير ما أوردناه أعلاه في تعريف الريع الاقتصادي بمفهوم دفيد ريكاردو، فالريع يستعمل كبديل لكلمة "royalty" بمفهوم الإتاوة أو حصة المالك وفي الصناعة النفطية كانت ترد الكلمة بشكل مستقل عن الضريبية باعتبارها حصة للمالك قبل احتساب الضريبة وكان هذا الاستعمال شائعا في زمن الامتيازات، ولا تزال تستعمل في بعض العقود النقطية، أما الاستعمال الشائع لكلمة ' rente' باللغة الإنكليزية فهو ما يتعلق بإيجار البيوت والعقارات..

إن الريع الاقتصادي في الصناعة النفطية، هو " الفرق بين قيمة الإنتاج وكلفة الاستخراج وتكون هذه الأخيرة من كلفة الاستكشاف، التطوير وكلفة العمليات، وكذلك حصة الأرباح التي تحصل عليها الشركة النفطية، فالريع يعالج مسألة الفائض، فالدول النفطية تحاول أن تحصل على أقصى حد ممكن من هذا الريع من خلال الاقتطاعات التي تشمل الضرائب، الإتاوات وكذلك العلاوات كما يوضحه الشكل الموالي، و الذي يبين المداخيل المتأتية من إنتاج النفط والغاز، التكاليف وكذلك الأرباح، فدور الحكومة هو وضع و رسم نظام جبائي كفؤ تستطيع من خلاله أن تحصل على مجمل الريع [1].

[1] Daniel Johnston, international exploration economics, risk and contract analysis, penwell corporation, Oklahoma, U.S.A, 2003,p. 2.

شكل رقم(I -4):توزيع الريع البترولي

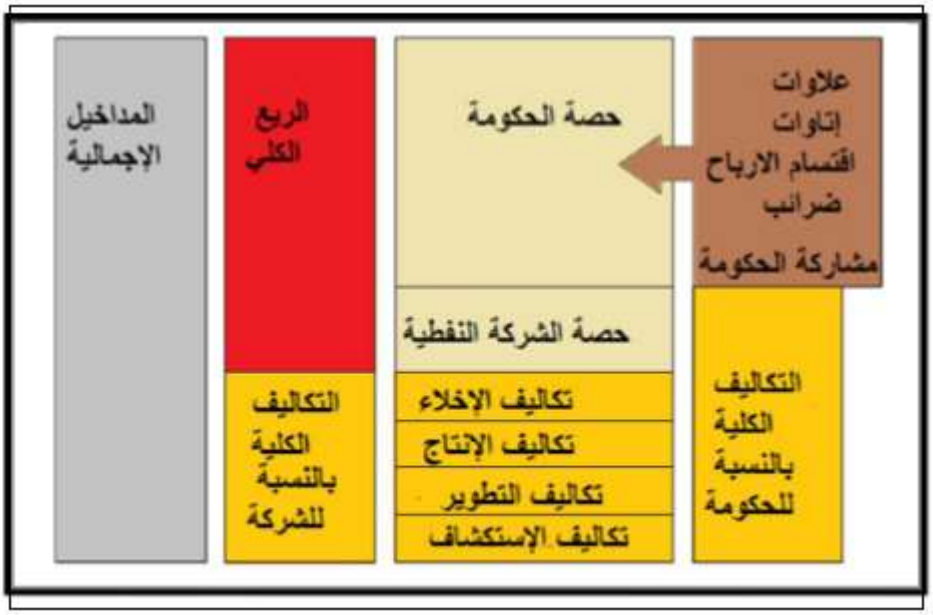

Source: daniel johnston, international petroleum fiscal systems and production sharing contracts, op.cit،P. 7,

ثانيا : الريع البترولي و حصة الحكومة:

إن من مصلحة البلدان الغنية بالنفط أن تستخدم مواردها للحصول على أموال، من أجل استعمالها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولتحقيق ذلك توقع حكومات الدول النفطية عقود مع شركات أجنبية لاستثمار وبيع النفط والغاز، حيث تحدد شروط العقد المقدار الذي تحصل الدول الغنية بالموارد النفطية، ولهذا تعمل الحكومة على مضاعفة إيراداتها بوصفها طرا فا في العقد وهذا ما يزيد الضغط عليها ويضعها في موقف صعب يقضي بضرورة أن تنظم نفسها لأنها ستواجه صعوبات في التفاوض مع شركات عملاقة تمتلك المئات من القانونيين ذوو الخبرة[1] .

وبمأمن الدولة هي مالكة الموارد فمن الطبيعي أن تكون الحصة الكبرى من الربوع لها، وتعتمد هذه الحصة على عدد من العوامل بما في ذلك درجة المغامرة التي تتحملها الشركة المستثمرة ماليا، تجاريا سياسيا وبيئيا، و مدى توفر مشاريع بديلة هذه الشركات في أرجاء العالم وكذالك سعر النفط السائد في السوق وقت التفاوض، ويمكن

[1]جينيك رودان، مرجع سابق، ص7 .

لحصة الحكومة أن تزداد مع ازدياد ربحية المشروع وعلى هذا فحين يكون الاستثمار ناجحا يمكن لإيرادات الحكومة أن تزداد دون أن يؤثر سلبا على حوافز التنقيب والإنتاج ولكن في الممارسة يبدو من الصعب وضع نظام ضريبي بتكيف تماما مع معدل الإيرادات المنجزة فعليا لدى الاستثمار في مشروع ما وكذلك الطريقة التي سيتم فرض العبء الضريبي خلال مراحل معينة من عمر المشروع النفطي.

وتحاول الدول المنتجة للنفط صياغة أنظمة وعقود نفط تسمح لها بتحصيل الجزء الأكبر من الريع البترولية فمنها من وفقت في ذلك ومنها من لم توفق رغم تغييرها لأنظمتها الجبائية (أنظر الجدول(ا-2) رقم. فقد شهدت السنوات الأخيرة قيام دول كثيرة في تغيير أنظمتها الجبائية، وحصل الأمر إلى صياغة نظم كل عامين أو أقل، وهذا كله من أجل زيادة حصتها من الإيرادات المتأتية من النفط.

الجدول(ا -2): التغير في أنظمة الجباية البترولية في بعض الدول وما صاحبه من تغيير في حصة الحكومة

السنة	انخفاض في حصة الحكومة	زيادة في حصة الحكومة
1999	كندا، كولومبيا، نيجيريا، المملكة المتحدة	الهند
2000	أستراليا، كندا، إيطاليا، المغرب، هولندا، النرويج، البيرو، الفيليبين، تايلاند	روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية
2001	أستراليا، الدنمارك، هولندا، باكستان	الإكوادور، مصر، إندونيسيا
2002	كندا، الهند، هولندا، البيرو	الأرجنتين، روسيا، المملكة المتحدة، فنزويلا
2003	إندونيسيا، إيطاليا، سوريا، المملكة المتحدة	مصر، هولندا، نيجيريا، روسيا، السودان
2004	أستراليا، كولومبيا، نيوزيلندا، النرويج البيرو، فيتنام	الأرجنتين، البرازيل، الدنمارك، كازاخستان، باكستان، روسيا
2005	البرازيل، إندونيسيا، كازاخستان، النرويج	الجزائر، بوليفيا، نيجيريا، فنزويلا

Source : mohummed mazzel,op.cit, p :72

ويوضح في الشكل رقم(5) حصة الحكومات من إيرادات النفط، فهناك دول نجحت في زياد حصتها كروسيا والجزائر و أخرى فشلت كالبيرو وكولومبيا، وشهدت الفترة الممتدة بين 1998و2007 تغيرات كبيرة في الأنظمة الجبائية كان الهدف منها زيادة حصة الحكومة من الريع النفطي و كانت أنظمة الامتياز وأنظمة العقود الأكثر تطبيقا من طرف الدول النفطية، حيث نلاحظ أن هذه الأخيرة يمكن أن تطبق نفس الأنظمة الجبائية لكن لا يعني أن هذه الأنظمة متشابهة فهي تشارك في المفهوم الأساسي لكن تختلف في التفاصيل أي أنه يمكن أن نجد عدة نسخ لنظام جبائي معين، فمثلا لما طبقت ليبيا نسخة أخرى من نظام اقتسام الإنتاج ارتفعت حصتها من حوالي 88 % إلى أكثر من 90%

المبحث الثاني: الناتج المحلي الخام كمؤشر اقتصادي

مؤشرات الاقتصاد الكلي تعكس الوضعية الاقتصادية على مستوى الأمة من خلال دراسة العلاقات القائمة بين المتغيرات التجميعية (agrégats économiques) (الدخل، الاستثمار، الاستهلاك، مستويات الأسعار، معدل النمو، التضخم ...الخ). فهي تعتبر أدوات فعالة في يد السلطات الإدارية بحيث توفر نظرة معمقة على الأداء الاقتصادي لبلد ما أو منطقة معينة، تمكنها من بناء و وضع السياسات الاقتصادية المناسبة لحل الأزمات (الإختلالات-- الاقتصادية الكلية و وكذا اتخاذ القرارات. بشكل أعم مؤشرات الاقتصاد الكلي تهم جميع الفاعلين الاقتصاديين (agents économiques بحيث تأخذ في الاعتبار قبل اتخاذ أي قرار (استثمار، استهلاك، ادخار و غيره).

المطلب الأول: قياس الأداء الاقتصادي بواسطة الناتج المحلي الإجمالي(Gross Domestic Product)

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي المقياس الرئيسي للأداء الاقتصادي لمختلف بلدان العالم. حيث أنه يشير إلى مستوى نمو (أو تقلص) اقتصاد دولة ما.

تعريف الناتج المحلي الإجمالي: هو إجمالي القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود بلد ما في فترة زمنية معينة، بما في ذلك الإنتاج من قبل الشركات الأجنبية العاملة في أراضي البلاد، باستثناء الإنتاج من قبل الشركات المحلية في الخارج. :

قياس الناتج المحلي الإجمالي: لقياس الناتج المحلي الإجمالي (PIB) يكفي تحديد إحدى المجمعات الثلاث حيث إنها متساوية تقريبا :

الإنتاج ≈الدخل ≈الإنفاق

بمعنى أن القيام بعملية الإنتاج تؤدي إلى تولد الدخل الذي بدوره يؤدي إلى خلق الإنفاق.

هناك إذن ثلاث طرق لقياس الناتج المحلي الإجمالي (PIB) :

a- عن طريق الإنتاج (méthode des valeurs ajoutées) يتم حساب إجمالي القيم النقدية للسلع و الخدمات النهائية كما يلي:

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع القيم المضافة + الضرائب غير المباشرة - إعانات الإنتاج

$$PIB = \sum VA + \sum \text{impôts sur les produits (TVA + droits de douanes)} - \sum \text{subventions sur les produits}$$

تعرف القيمة المضافة (valeur ajoutée) بأنها صافي الإنتاج الذي نحصل عليه في كل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية وهذا بعد استبعاد السلع الوسيطة.

القيمة المضافة = الإنتاج الكلي- الاستهلاك الوسيط

Valeur ajoutée (VA) = Production Totale (ou CA) - Consommation intermédiaire[1]

[1] الديوان الوطني للإحصاء ، اليوم الإفريقي للإحصاء ،الجزائر في 2011/11/21،تاريخ التصفح يوم 2020/05/11 ‹ pdf › IMG › www.ons.dz

b-عن طريق الدخل (méthode des revenue des facteurs de production)

يتم حساب جميع عوائد عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض) المساهمة في عملية الإنتاج حيث أن - الأجر هو دخل العمل (دخل العمال و رواتب الموظفين) Revenue du travail

الفائدة هي دخل رأس المال Revenus du capital

- الريع هو دخل الملكية (عقار: الأرض, مبنى) Revenus de la propriété

- الربح هو الدخل المتحصل عليه بعد أن دفعت عوامل الإنتاج وهكذا:

الأجور + الفوائد + الريوع + الأرباح = PIB

* تتمثل الأرباح في الأرباح الموزعة وغير الموزعة و الضرائب على أرباح الشركات (IBS)

C- عن طريق الإنفاق (méthode des dépenses): يتم حساب جميع النفقات للحصول على الإنتاج المحلي. الفئات الرئيسية للإنفاق هي:

- **الإنفاق الاستهلاكي** (الخاص او الشخصي) : و هو كل ما ينفقه قطاع العائلات الأفراد) على شراء السلع (الدائمة durable و غير الدائمة bien non durable) و الخدمات (services) **مثل**: الكتب والأثاث، الأغذية والملابس، التعليم و الصحة، و يرمز له بالرمز **"C"** (Consommation)

- الإنفاق الاستثماري: و هو كل ما ينفقه قطاع الإنتاج (الخاص و العام في شراء السلع الاستثمارية الإجمالية، **مثل**: شراء الآلات والمعدات (machines et équipements). بالإضافة إلى إنفاق القطاع العائلي على المساكن الجديدة ، و يرمز له بالرمز **"I"** (Investissement)

- الإنفاق الحكومي: وهو كل ما ينفقه قطاع الحكومة و المتمثل في المشتريات العامة للسلع والخدمات الاستهلاكية المخصصة للإدارات العمومية و المنافع العامة مثل: الأشغال العمومية (الطرق والسكك الحديدية)، و يرمز له بالرمز "**G**"(Dépenses du gouvernement)

- صافي الصادرات: و هو صافي التعامل مع العالم الخارجي و المتمثل في الميزان التجاري (BC) ، و يرمز له بالرمز " **X - M** " ، حيث : **X** تمثل الصادرات (exportations) و **M** الواردات (Importations)

وهكذ[1]ا:

:

PIB=C+I+G+(X-M)

≈

Dépense Intérieure Brute (DIB)

الانفاق المحلي الإجمالي

---

[1]المرجع نفسه

-:الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (النقدي)

يمكن حساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي بطريقتين: إما باستعمال أسعار السنة الحالية (année courante) أو أسعار السنة المرجعية (سنة الأساس) (année de reference).

- في الحالة الأولى، تتحصل على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (PIB nominal)

في الحالة الثانية، تتحصل على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (PIB réel)

- بما أن الأسعار المستعملة تخص نفس السنة المرجعية (بغض النظر عن السنة التي يتم فيها حسابها)، فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، على خلاف الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، لا يمكن أن يتغير إلا إذا اختلف متوسط الكميات المنتجة. أما الناتج المحلي الإجمالي الاسمي فيمكن أن يختلف إلى حد كبير بسبب تغيرات في الأسعار أو الكمية المنتجة :

ولتقييم الأداء العام للاقتصاد بشكل صحيح، يعتمد الاقتصاديون على تقدير الناتج المحلي الإجمالي **المعدل** (corrigé) حسب تغيرات الأسعار، أي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما يعكس التغييرات في حجم الإنتاج فقط. فيعتبر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مؤشر الاقتصاد الكلي الأساسي لدولة ما.

المطلب الثاني:قياس معدل النمو الاقتصادي (Taux de croissance économique) يقاس النمو الاقتصادي باستخدام النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي. وفقا للبنك الدولي (BM). النمو السنوي الإجمالي الناتج المحلي (٪) يمثل النسبة المئوية للتغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي بين سنتين. ويعكس الزيادة (أو الانخفاض في حالة النمو السلبي) المستوى النشاط الاقتصادي في بلد ما. يتم حساب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (أو معدل التغير في النسبة المئوية) بالطريقة التالية:

$$\text{Taux de croissance du PIB (\%)} = [(PIBN - PIB_{N-1})/PIB_{N-1}]^* 100$$

حيث يتم قياس الناتج المحلي الإجمالي بالحجم (en volume) لتجنب اعتبار تضخم الأسعار كنمو اقتصادي، أي باستعمال الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (PIBR) لأنه يعكس التغييرات في حجم الإنتاج فقط .

نشر تقارير الناتج المحلي الإجمالي و معدل النمو الاقتصادي:

كافة الأسواق تنتظر هذا المؤشر لأنه يعد من اقوي المؤشرات الاقتصادية قياسا لقوة الاقتصاد.. يتم نشر) قياسات الناتج المحلي الإجمالي و معدل النمو الاقتصادي للجزائر من طرف الديوان الوطني للإحصائيات) (Office National des Statistiques -ONS) ذلك بصفة فصلية (trimestrielleو)

الموقع: http : / / www . ons . dz/

: أخر تقرير:المنشور رقم 828: الحسابات القومية الربع سنوية (الربع الثاني 2018)

Publication n° 828, Les comptes nationaux trimestriels (2ème trimestre 2018)[1]

[1]المرجع نفسه

الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي (PIB) والناتج الوطني الإجمالي (PNB)

الناتج المحلي الإجمالي PIB: القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل الدولة من جانب المواطنين الذين يحملون جنسية الدولة ويقيمون داخل الدولة أو الأجانب الذين يعملون داخل الدولة (كل ما يتم إنتاجه محلية).

الناتج الوطني الإجمال PNB: القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المواطنون الذين يحملون جنسية الدولة سواء كانوا مقيمين داخل الدولة أو خارجها.

المطلب الثالث: عيوب الناتج المحلي الإجمالي (Les limites du PIB):

على الرغم من أهمية الناتج المحلي الإجمالي كمقياس رئيسي للنمو الاقتصادي إلا أنه يتميز بعيوب يجب الإشارة إليها:

- هو غير كافي لتقييم الثروة الإجمالية للبلد لأنه لا يقيس النشاطات غير السوقية

(activités non marchandes) رغم إنها تعتبر إنتاج حقيقي مثل: العمل المنزلي (domestique travail)، العمل التطوعي (travail bénévole)؛

- لا يمكنه تقدير السلع و الخدمات غير الرسمية (économie informelle) و الأنشطة التجارية غير القانونية (تجارة المخدرات، غسيل الأموال):

- لا يقيس رفاهية السكان (bien - être) و نوعية الحياة (qualité de vie)[1] :

- لا يأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الاجتماعية وعدم المساواة (inegalites) لأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (habitant/ PIB)هو فقط متوسط لا يشير إلى كيفية توزيع الثروة على السكان؛

لا يأخذ بعين الاعتبار تدهور البيئة (التلوث) التي تسببها بعض المصانع او المنتجات

المبحث الثالث :الإطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر.

تغير التشريع الجزائري الخاص بقطاع المحروقات منذ الاستقلال عدة مرات ، وفي كل مرة كان القانون الجديد يأتي بإطار تنظيمي وتعاقدي يختلف عن الإطار السائد في المرحلة التي سبقته، ولقد أدخلت عدة تعديلات على ضرائب النفط المفروضة تارة من أجل زيادة حصة الحكومة من الريع النفطي وتارة أخرى لتطوير قطاع المحروقات، وسنحاول في هذا المبحث أن نتطرق

المطلب الأول : الجباية البترولية خلال الفترة 1962-1985 ولقد تميزت هذه المرحلة بمرحلتين أساسيتين:

أولا: المرحلة الأولى : من 1962 إلى 1983 لقد ارتكز نظام الجباية البترولية في بداية هذه المرحلة على صيغ قانون البترول الصحراوي الصادر سنة 1958 تحت رقم 58-1111 من طرف الحكومة الفرنسية، وكذلك على تدابير اتفاقيات أيفيان الممضاة في 18 مارس 1962 والتي نصت على ضرورة ضمان المصالح البترولية لفرنسا في الصحراء الجزائرية، حيث كان نظام الامتياز هو النظام المطبق تعطي فيه الجزائر الأولوية

---

[1] المرجع نفسه .

للشركات الفرنسية وتمنحهم تراخيص البحث والإنتاج لمدة 6 سنوات، وهذا ما أمن إمدادات فرنسا من البترول في تلك الفترة ، كما نصت أيضا هذه الاتفاقيات على أن تدفع فرنسا للجزائر. حقوقها بالفرنك الفرنسي. إلا أن الجزائر كانت تبحث على بسط سيطرتها على ثروتها النفطية وبدأت بوضع خطط وبرامج تمكنها من ذلك وقد ترجم هذا سنة من خلال:

- إنشاء شركة سونا طراك في 31 ديسمبر 1963 المختصة في نقل وتسويق المحروقات، لتكون الأداة التي من خلالها تستطيع الجزائر تسيير مواردها الطاقوية؛

بإنجاز خط نقل المحروقات من حوض الحمراء إلى ميناء أرزيو بالتعاون مع الشركة الإنجليزية CJB بطول 800 كلم بتمويل كويتي وبعد تأميم المحروقات في 24 فيفري1971 ،أصدرت في 12 أفريل من نفس السنة نصوص متعلقة بتعامل الدولة الجزائرية مع جباية المحروقات (الأمر17 -22 الصادر في أفريل 1971 (اعتمدت نفس الأسلوب المتبع في الشرق الأوسط، وحددت في نفس الوقت تدخل الشركات الأجنبية في عمليات استكشاف واستغلال المحروقات السائلة على أساس التعاون الدولي [1] .

وقد كانت جباية المحروقات تعتمد أساسا على:

1- الإتاوة : يخضع للإتاوات نشاط إنتاج المحروقات السائلة والغازية، في حين نشاطات النقل والتمييع هي خارج مجال الإتاوات.

2- الضرائب المباشرة البترولية : وهي تفرض عند تحقيق الأرباح على عكس الإتاوة، وهي تدفع في تسبيقات شهرية بدلالة الربح الجبائي المحقق في الشهر السابق، للتسديد على كل الأنشطة بنسبة تصل إلى 85 % من النتيجة الخام . وتتكون النتيجة الخام من رقم الأعمال الجبائي مخفض بالأعباء الهيكلية والإتاوات على نشاط الإنتاج

الضريبة المباشرة البترولية = 0.85*(السعر الجبائي - الإتاوات – تكاليف الإنتاج.)

ثانيا: المرحلة الثانية من 1983 إلى 1985:

وقد تميزت بإصلاح الجباية البترولية، فيما يخص الوعاء الضريبي المستخدم لحساب الإتاوة والضريبة البترولية، لأن استخدام السعر المرجعي أدى إلى مفارقة تمثلت في كون السعر المرجعي أعلى دائما من السعر الحقيقي، وجاء هذا الإصلاح في قانون المالية 1983 حيث تقرر تحديد القيمة المستعملة في حساب الجباية البترولية على المكثفات على أساس السعر الحقيقي من ميناء شحن المنتج.

وبالنسبة للجباية على البترول الخام المسلم للتكرير ألغت المادة 74من قانون المالية 1983 ، التمييز الذي كان قائما بين البترول المسلم للسوق المحلي وذلك الموجه للتكرير من اجل التصدير .وتم تحديد قيمة واحدة لحساب الجباية على البترول الخام مهما كانت وجهته، وأصبح الوعاء الضريبي الجديد الموجه للتكرير المحدد انطلاقا من

1ذباح رميسة، عباسي برابح، **الجباية البترولية و تأثيرها على النمو الاقتصادي الجزائري**، مذكرة ليسانس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2013/2012.

السعر المتوسط لتقييم الطن من المنتجات المكررة في السوق المحلي والسوق الخارجي، أما بالنسبة للبترول المصدر على حاله فقد اختفى مفهوم السعر المرجعي الجبائي ليصبح السعر الجبائي مطابقا لسعر البيع الحقيقي

المطلب الثاني :الجباية البترولية من خلال قانون 86-14 والقانون المعدل له 91-21

القانون 86-14 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بأنشطة الاستكشاف والبحث والاستغلال والنقل عن طريق الأنابيب للمحروقات- **مبادئ القانون86- 14** [1] : لقد وضعت الجز ائر مبادئ لهذا القانون حفاظا على المصالح العليا للدولة الجزائرية هي :

المبدأ الأول :تعود ملكية الموارد الطبيعية المستخرجة من باطن الأرض(المحروقات)للدولة الجزائرية وهي المالك الوحيد لها وهذا ما تدعو إليه الأمم المتحدة حيث أن العنصر لا يغير ولا يناقش في العقود الأجنبية في مجال البحث والاستغلال للمحروقات مهما كان الحال .

المبدأ الثاني :تقوم الدولة بالرقابة الكاملة والمستمرة على جميع النشاطات و في هذا المجال الاستراتيجي رقابة تسمح لها بالتحكم في جميع النشاطات .

المبدأ الثالث :تحتكر سوناطراك حتى البحث وباستغلال المحروقات ، و وتستعمل لذلك كل الإمكانيات الوطنية التي تساعدها لأداء مهمتها فهي تتعامل مع الشركاء الأجانب حتى تتحصل على التكنولوجية والمالية لتضمن تطوير الثروة الوطنية .

المبدأ الرابع :باستطاعة الدولة قبول أو رفض كل شراكة مع شركة أجنبية ، وفي هذا الإطار كل العقود المبرمة من طرف الشركة الوطنية تدرس وتناقش في مجلس الوزر اء حتى يتم التصديق عليها .

المبدأ الخامس :إجباريا حصة الشراكة الوطنية51 % من الإنتاج على الأقل وحصة الشركة الأجنبية هي 49%على الأكثر.

ولقد جاء القانون 86 -14لتغطية نقائص كثيرة في مجال الجباية البترولية التي كانت تعاني منها الشركات البترولية في الجزائر أهمها :

-إن المادة21من القانون 86 -14 تنص على أن هناك ثلاث أنواع للشراكة وهي : عقد تقاسم الإنتاج ، عقد الخدمات ، عقد الشراكة بالمساهمة ، فيما يخص الجانب الجبائي لهذا القانون فهناك تعديلات هامة تشمل الإتاوة والضريبة المباشرة البترولية أصبحت الإتاوة تحسب حسب المناطق

كمايلي :

- المنطقة العادية(ن) نسبة الإتاوة 20 %

[1] "قانون 86-14 "المؤرخ في 19 اوت 1986 متعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، الجريدة الرسمية العدد 35 ،الصادرة بتاريخ 1986/08/27.

-المنطقة (p) نسبة الإتاوة 16.25%

- المنطقة(ب)نسبة الإتاوة12.%

ضريبة المباشرة البترولية : أصبحت تسمى بالضريبة على النتائج ويطبق معدل38 % على نشاطات النقل والتمييع ويبقى المعدل العادي مطبقا على نتيجة نشاطات التنقيب والبحث وهو85 % هذا في المنطقة العادية ولكن هناك تخفيضات في هذا المعدل حسب صعوبات الاستغلال وقد قسم هذا القانون مناطق البحث إلى منطقتين(أ)،(ب)بالإضافة إلى المنطقة العادية(ن)والمعدلات هي75 % في المنطقة أ65 % في المنطقة (ب)ويمكن أن يصل هذا المعدل42 % في المناطق المعزولة من أجل تشجيع الاستثمار فيها .

إن تقسيم المناطق سواء في الإتاوة أو الضريبة على الناتج يتم حسب صعوبة الاستغلال المتمثلة في الطبيعة الجيولوجية للأرض في كل منطقة وبعد هذه المناطق عن مراكز الشحن و التصدير وهذا حسب المرسوم رقم 87 -157 المؤرخ بتاريخ21جويلية 1987

-تعديل القانون 86-14 بواسطة المرسوم بواسطة 91-21\ [1].

لقد جاء تعديل 1991 لعدة أسباب أهمها :

-لم يؤدي القانون 86-14 إلى تطوير استغلال المحروقات في الجز ائر حيث استهلكت حوالي312 من الاحتياطي الفعلي في الإنتاج .

-إمكانية الإنتاج لا تتجاوز25 % من الاحتياط وهذه النسبة أقل من المعدل العالمي إلى50 %

--الرخصة المقدمة للمؤسسات الأجنبية منذ صدور القانون 86 -14 لاتمثل20 % من المناطق الأجنبية (سوى 105ألف كلم2)كما أن تطور الإطار القانوني استوجب تعديل النصوص القانونية لإعطاء مرونة أكبر لعقود البترول في الجزائر ولدراسة الدوافع الاقتصادية والقانونية لتعديل النص التشريعي المتمثل في القانون 86 -14 سنقوم باستعراض أربعة عناصر رئيسية كما يلي :

تكثيف جهود البحث :

رغم التقدم المحقق في هذا المجال منذ صدور القانون 86 -14 فإن نشاط البحث يبقى غير كاف بالنسبة لقدرات الدولة ومن هذا وجب تحسين التشريع بما يستوجب دعم الجهود المبذولة في هذا المجال

- إن هذه الإصلاحات تسمح بوضع الإطار القانوني من شأنه تعزيز القدرة على منافسة الشروط الممنوحة للشركات البترولية الأخرى ، لأنه في هذا المجال المنافسة هي جد هامة نظر ا للاحتياطات المعتبرة على المستوى العالمي خاصة دول أوروبا الشرقية .

ومن جهة أخرى فإنه تجدر الإشارة أنه بعد ثلاثين سنة من استغلال البترول فإن احتياطنا قد تم استخراجه

[1] الأمر 91/21 المؤرخ في 04 ديسمبر 1991 ،يعدل و يتمم القانون رقم 91-21 المتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، الجريدة الرسمية، العدد63،الصادرة بتاريخ 1991/12/07.

بشكل واسع وحسب التقديرات الأخيرة فقد بقي في الحقول المستغلة حاليا حوالي نصف ما نتج إلى حد الآن إضافة إلى ذالك فإن بعث برنامج تصدير الغاز الطبيعي وآفاق تعميم استهلاكه على المستوى الوطني يتطلب تجنيد كمية هامة من احتياطاتنا الغازية المؤكدة خلال السنوات القادمة ، وهذا الوضع يؤكد مدى أهمية الاستعجال في بعث الاستثمارات في مجال المحروقات(الاكتشافات)وذلك لرفع حجم الاحتياطات المعروفة عن طريق اكتشاف حقول جديدة .

ولأغراض أمنية على المدى الطويل يجب أن تنصب هذه الأهداف على تعويض الكميات المنتجة كل سنة باكتشافات أخرى جديدة و استصلاح الحقول المكتشفة .هناك عدة حقول غاز رطب المكثفات وغاز البترول لم تستصلح لسببين :

الإمكانيات المالية الهائلة التي يجب توفيرها(حوالي 5 مليار دولار) القانون لا يسمح للشركات الأجنبية بالانتفاع من الحقول المكتشفة سابقا إن الكميات السائلة التي يمكن استخراجها من هذه الحقول تقدر ب 200 مليون طن ، أي ما يعادل 30 مليار دولار بسعر تلك الفترة . إن الشراكة الأجنبية على استعداد تام للمشاركة في استصلاح هذه الحقول حسب صيغ أي يتعين على الجانبين

يتعين إ إجراء تعديلات على القانون لترخيص هذا النوع من الانتفاع خاصة وأن الدعم الذي توفره الشركات الأجنبية يمكن للدولة من تفادي تفاقم المديونية مع إمكانية تقاسم المخاطر المرتبطة بالاستغلال والتطوير لهذه الحقول تحسين استخراج الاحتياطي في الحقول المنتجة

المطلب الثالث:الجباية البترولية من خلال قانون : رقم 05-07

. الأسباب التي دفعت لإصدار القانون 05 -07 [1] .

1/الأسباب العامة :

الإطار القانوني المسير لقطاع المحروقات في الجزائر نابع من القانونين المؤرخين في سنتي 1986 و 1991على التوالي وهذا لا يشارك الشركات الأجنبية ، والمؤشرات التالية تبين ذلك :عدد الآبار المستغلة من طرف الشركات الأجنبية كان بمعدل ثمانية وعشرون بئر ا في السنة بين 1995و1999، بينما سقط إلى معدل ستة عشرة بئر ا في السنوات بين1990و2003 كمية الاستثمارات الأجنبية بقيت ثابتة بقيمة 5.1 مليار دولار أمريكي .وعلى عكس الحالات السابقة فقد تعدى حجم المحروقات المباعة سنة 2004 حجم الاحتياطات المؤكدة في نفس السنة مما يدل على أن نشاطات البحث والاستكشاف أصبحت ضعيفة مقارنة بالسنوات السابقة .

التأقلم وفق المضمون العالمي :أعادت الإصلاحات الجديدة النظر في مبدأ تقاسم الاندماج بين سونا طراك 51 %من جهة ، ومن جهة أخرى الشركات الأجنبية ب 49 %الإصلاح الجديد يقترح على الشركات الأجنبية مساهمة تتراوح مابين 43 %و100 % .

رفع وتحسين إنتاجية " سونا طراك " :نتائج سنة 2004 لا يمكنها إخفاء الحقيقة الواقعة في الميدان بحيث أ ن إنتاجية الشركات الأجنبية تتعدى إنتاجية الشركة الوطنية ، ففي سنة 2003 بلغت إنتاجية " سونا طراك " في المكامن المكتشفة 1229 بإجراء شهري METTRES PAR MOIS APPARIERL مقابل معدل 1805 MPMA المسجل من قبل الشركات الأجنبية .

نفس الوضعية فيما يخص مكامن الاستغلال بمعدل1501 MPMA لسونا طراك مقابل2373 MPMAللشركاء الأجانب أما معدل النجاح في المكامن فقد سجلت سونا طراك وحدها 21 %مقابل معدل عام 30%

[1] قانون المحروقات رقم05 -07 ،المؤرخ في 28/04/2005 ،الجريدة الرسمية ،العدد50 الصادرة في 2005/19/07

التقييم الأمثل للثروات الباطنية :

في مساحة تتعدى مليون ونصف كلم 2 سجلت الجزائر معدل 08 آبار كل 10000كلم2 ،بينما المعدل العام يتعدى 100 بئر في نفس المساحة ، ووصل إلى 500 بئر في ولاية تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية وعليه فان " سونا طراك " التي تستحوذ تقريبا على نصف القطاع ألمنجمي لم تكن فعالة بقدر الكفاية في دفع وتفعيل الإنتاج وعلى ضوء ذلك فان كل الاقتطاعات التي منحت في إطار استقطاب الاستكشاف ستكون مقيدة لضمان الاستثمار في إطار البحث في الميدان النفطي حسب القانون الجديد

.تحقيق التوظيف الأمثل لرؤوس أموال " سونا طراك " :

القانون الجديد يمنح " سونا طراك " إمكانية تقمص دور العون التجاري في البحث ، بحيث بإمكان الشركة الوطنية التخلي عن النشاطات ذات القيمة المضافة الضعيفة مثل : تركيب القنوات والتركيز على الاستغلال البترولي وخاصة الصناعات البتروكيماوية

.

التحكم الأمثل في قطاع المحروقات: لقد جاء القانون الجديد بقرار إنشاء هيئة تسهر على تفادي المس بالمحيط البيئي المادي أو المالي للدولة من جر اء نشاطات البحث واستغلال المحروقات ، هذه الهيئة مكلفة بالسهر على احترام كل الشروط لاسيما الجودة ، الأمن ، الشفافية ، البيئة ، قواعد المنافسة فيما يخص الأسعار **خلق تنافسية سليمة :**

لقد خول القانون السابق عدة امتيازات للشركة الوطنية من بينها ميزة السلطة الحاكمة المسند إليها من طرف الدولة ، الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان الى الخلط بين " سونا طراك "الحاكمة (المنظمة) و"سونا طراك المتعامل ، مما خلق صراعات مصالح بين المؤسسة الوطنية والشركات الأجنبية ، لذلك فقد نص القانون الجديد على إنشاء وكالة وطنية " النفط " دورها الأساسي هو ترقية النظام ألمنجمي والمحروقات .

جعل سونا طراك "متعامل عالمي فعال :

إن الامتيازات التي استفادت منها الشركة الوطنية مكنتها من أن تكون الشركة الوطنية الأكثر تهيئا واجهة المنافسة أي أنها الوحيدة التي بإمكانها المحافظة على فعاليتها في المدى الطويل ، وحتى خارج الحدود الوطنية .

التأكيد الأمثل لحسن التسيير :

في2003 تم إلغاء القانون المتعلق بالمحروقات ، الأمر الذي سمح بوجود عدة مبررات ديماغوجية لإصدار القانون الجديد كأفضل دليل على أن عهد التحفظ قد انتهى وان هناك سياسة قوية في مجال تغيير أسلوب التسيير

***أهم التعديلات التي جاء بها القانون 05-07**

يهدف القانون الجديد الى تحديد النظام القانوني لنشاطات البحث عن المحروقات واستغلالها ، نقلها عبر الأنابيب ، تكريرها ، تحويلها ، تسويقها ، تخزينها وتوزيع المنتجات البترولية وكذا الهياكل والمنشآت التي تسمح بممارسة هذه النشاطات ، وفيما يلي أهم ما تم تحديثه في هذا المجال بواسطة القانون الجديد

1/الأدوات الجديدة في الرقابة على النشاطات :

ينص القانون الجديد في المادة 12 على إنشاء وكالتين وطنيتين مستقلتين مكلفتين بالتنفيذ المحكم للتعليمات والقوانين الموضوعة من قبل الدولة ، أي القيام بمهمة السلطة العمومية ، هاتين الوكالتين تتمتعان بذمة مالية خاصة ، وليس بإمكانها الاستثمار أو التسويق في قطاع المحروقات تم تمويلها عن طريق نسبة مئوية من عائدات الإتاوة المدفوعة من قبل الشركات البترولية ، وكذلك كل عائد مقابل الخدمات التي تقدمها هاتين الوكالتين للشركات البترولية وهاتين الوكالتين هما :الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات " النفط " :

حسب المادة 14 من القانون الجديد 05 -07 تكلف " النفط " ما يلي :

- ترقية الاستثمارات في مجال البحث واستغلال المحروقات .
- تسيير وتحسين بنوك المعطيات الخاصة بالبحث واستغلال المحروقات.
- تسليما رخص التنقيب.
- القيام بعمليات طرح المناقصات عن المنافسة، وتقييم العروض المتعلقة بنشاطات البحث و الاستغلال.
- منح مساحات البحث و مساحات الاستغلال و إبرام عقود البحث و / أو الاستغلال.
- متابعة ومراقبة بصفتها متعاقدا تنفيذ عقود البحث و / أو الاستغلال طبقا لأحكام هذا القانون.
- .دراسة مخططات التنمية والموافقة عليها وتحسينها دوريا.
- .التأكد من استغلال موارد المحروقات يتم ضمن المحافظة المثلى عليها
- .تحديد حجم الإتاوة و إعادة دفعها للخزينة العمومية ابتداء من يوم العمل الموالي ليوم تحصيلها بعد خصم المبالغ المحددة في المادة15 من هذا القانون.
- ترقية تبادل المعلومات الخاصة بالسوق الغازي.
- الحرص على أن المتعامل قد سدد الرسم على الدخل البترولي والرسم المساحي المنصوص عليها في هذا القانون وكذا دفع الرسوم المتعلقة بحرق الغاز واستعمال المياه عند الاقتضاء.
- المساعدة في ترقية الصناعة الوطنية، وتشجيع نشاطات البحث والتنمية .
- التعاون مع الوزير المكلف بالمحروقات في مجال السياسة القطاعية وإعداد النصوص التنظيمية التي تحكم

نشاطات المحروقات .

♦ القيام بإعداد مخطط المدى المتوسط والمدى الطويل لقطاع المحروقات بناءا على مخططات متوسطة وطويلة المدى للمتعاقدين، وإرساله إلى الوزير المكلف بالمحروقات في شهر يناير من كل سنة .

♦ تبادل المعلومات الجبائية فيما يخص عقود البحث أو / واستغلال المحروقات مع الإدارة الجبائية .

الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات : وتدعى سلطة ضبط المحروقات، وتهدف إلى السهر على احترام : جميع التنظيمات و النصوص القانونية السارية المفعول الواردة في هذا القانون شكلا ومضمونا لحفظ مصالح الخزينة العمومية وفق الصلاحيات الممنوحة لها وتتعدد مهامها إلى عدة أشكال كفرض الغرامات والعقوبات على المخالفين ورفع الانشغالات و التوصيات للوزير المكلف.

2 . / النظام القانوني المتعلق بالاستثمارات في النشاطات البترولية :

فيما يخص الإطار الجبائي فان القانون الجديد يقترح نظاما أكثر مرونة من اجل مواجهة أخطار تقلبات السوق البترولية .

الإطار القانوني المنظم للنشاطات البترولية :

حسب ما تنص عليه المادة 32.13 من القانون05 -07 المتعلق بقانون المحروقات يبرم عقد البحث و / أو الاستغلال بناءا على مناقصة وطنية طبقا للإجراءات المحددة عن طريق التنظيم كما أوكلت للوكالة الوطنية لتثمين الموارد محروقات " النفط " مهام إبرام العقود وإجراء المناقصات حسب التنظيم المعمول به

الامتياز : وثيقة بموجبها الوزير المكلف بالمحروقات لصاحب الامتياز بإنجاز واستغلال منشآت النقل بواسطة الأنابيب لمدة محدودة مع مراعاة تنفيذ الالتزامات المكلف بها بموجب هذه الوثيقة .

صاحب الامتياز : الشخص الذي يستفيد من امتياز النقل بواسطة الأنابيب متحملا في ذلك كل الأخطار والتكاليف والخسائر المترتبة على ذلك.

النظام الجبائي المطبق النشاطات البترولية : يتمثل هذا النظام الذي يحدده القانون 05 -07 المتعلق بالمحروقات كما يلي :

رسم مساحي غير قابل للحسم يدفع شهريا للخزينة العمومية .ضريبة تكميلية على الناتج تدفع سنويا للخزينة العمومية .

إتاوة تدفع شهريا للخزينة العمومية .

ضريبة عقارية على الأملاك الأخرى ماعدا أملاك الاستغلال كما هو محدد في التشريع والتنظيم الخاضعين للجباية العامة المعمول بها .

رسم على حرق الغاز .

رسم على الاستفادة من حق التنازل عن الحقوق والالتزامات .

رسم على استعمال المياه الصالحة للشرب .

رسم خاص يسدده المتعاقد للخزينة العمومية يتناسب مع القرض الذي قد يحصل عليه في السوق الدولية .

وتحدد إجراءات وكيفيات حساب هذه الرسوم والضر ائب حسب التنظيم .

تولي الدولة دور " سونا طراك " :

لقد منح القانون الجديد كامل الصلاحيات للدولة فيما يخص حقوق الملكية للقطاع ألمنجمي والسلطة العمومية فيما يتعلق بالتسيير والتنظيم ، وعليه فقد تم الفصل بين دور الدولة كمالكة للقطاع ألمنجمي ومنظمة ساهرة على المنفعة العامة ، ودور شركة سوناطراك كمتعامل اقتصادي وتجاري ، فأعفيت

"سوناطراك " من مهام السلطة العمومية التي مارستها لصالح الدولة وتفرغت كلية لممارسة مهامها الأساسية الصناعية و التجارية ، في حين لم يغير القانون الجديد النصوص القانونية المتعلقة بر أس مال الشركة ومهامها وسيرها .

خاتمة الفصل:

في عالمنا المعاصر، يمثل استغلال النفط في الدول المتقدمة (المستهلكة) مصدر نمو اقتصاداتها و محركا لصناعاتها، هذا ما يجعل هذه الدول مرتبطة بالواردات النفطية. بينما يعتبر استغلال النفط في الدول المنتجة مصدر ثروة أساسي نظرا لمدى ارتباط هذه الدول بالصادرات النفطية من أجل تدعيم ميزان مدفوعا تها ودعم النشاط الاقتصادي عن طريق مدا خيل الإيرادات الجبائية وترجمتها إلى مختلف السياسات الاقتصادية (سياسية الاتفاق والاستثمار الحكومي...).

وفقا للمقولة: "من ما تقدمه الدولة يجب أن تأخذ منه و لو حصة"، ونظرا لندرة الموارد الاقتصادية المتاحة من جهة، و تطور دور الدولة بمهماتها من جهة أخرى، و عموما هدف كل شركة هو تحقيق عائد، وفي نفس الوقت هدف الحكومات يكمن في ضمان الحصول على مزايا مباشرة و غير مباشرة و بذلك تكون لها فعالية هامة في النشاط الاقتصادي، لذلك فإن السياسية الجبائية تمثل محور الصراع بين الحكومات والشركات.

إن التحليل الاقتصادي لأي مشروع نفطي بالمنبع يعد ديناميكي و معقد، فكل سنة حوالي 50 بلد يقوم بعروض للمناقصة بهدف الحصول على رخصات للاستكشاف و الاستغلال، بينما حوالي (30 بلد يقدم نماذج من العقود النفطية و/أو أنظمة جبائية جديدة، بالإضافة إلى أن أغلب البلدان تعدل قانونها للمالية حسب ميزانيتها السنوية.

إن عالم النفط مليء بحالات عدم التأكد إذ لا نعرف ماذا سيحدث في الغد ولا حتى في الدقائق القادمة ، فبالرغم من تطور التقنيات الحديثة إلا أن المستقبل يبقى دائما مجهول و لسنا متأكدين من حدوثه، فأغلب معطيات حقل نفطي هي في حد ذاتها مصدر من مصادر عدم التأكد لحساب المؤشرات الاقتصادية، إلا في حالة إهمال الحقل حينها تكون فرضيات العوائد، التكاليف، الإتاوات و الضرائب معلومات تامة طوال مدة حياة المشروع فيمكن تحديد المر دودية و تقاسم الربح بتأكد تام.

يؤدي قطاع المحروقات في الجزائر دورا محوريا في توفير احتياجات برامج التنمية من الموارد المالية ذلك أن النفط والغاز يعتبر المصدر الأساسي لموارد الجزائر من النقد الأجنبي حيث تصل نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات حوالي 97% وتقدر نسبة إيرادات الدولة من المحروقات في الميزانية العامة للدولة حوالي (70%، في حين تبلغ مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام نسبة (40%، كما يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة في البلاد وبشكل عام يمكن القول أن النفط والغاز عصب الحياة والمحرك الأساسي لكافة عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونظرا لتلك الأهمية البالغة للنفط والغاز فإن السياسات الحكومية تعتبر النفط والغاز الركيزة الأمامية البناء اقتصاد الوطني للاعتبارات التالية:

يمثل المصدر الرئيسي من مصادر الدخل الوطني و احتياطي الصرف و مورد اساسي لميزانية الدولة، |

- المصدر الأول لتمويل المشروعات الاقتصادية والاجتماعية التنموية التي تقوم الدولة بتمويلها للنهوض بالبنية التحتية للاقتصاد

مصدر الطاقة الإقامة العديد من الصناعات، مصدر الصناعات الاستخراجية والتحويلية المرتبطة بالنفط.

بقدر ما أصبح النفط سلاح سياسي بالنظر إلى الصدمات البترولية لسنوات السبعينيات، فالعرض والطلب عليه و أسعار بدائه أصبحت كلها أسئلة جوهرية معاصرة في الفكر الاقتصادي، كما هو خطر يهدد البلدان المنتجة التي تعتمد على مدا خيل الجباية النفطية بشكل كبير في ميزانية الدولة من أجل تمويل تنميتها، يتمثل هذا الخطر في العلة الهولندية .

الفصل الثاني:دراسة قياسية

لا ثر الجباية البترولية على الناتج المحلي الخام

مقدمـــــــة الفصل:

بعد الدراسة النظرية لظاهرة الجباية البترولية وأثرها على الناتج المحلي الخام في الفصل السابق سنحاول في هذا الفصل تقديم إطار نظري خاص بمنهجية البحث في الاقتصاد القياسي حيث أصبح هذا الأخير، من العلوم البالغة الأهمية في الوقت الحاضر، باعتباره الأداة الأساسية التي تقدر مكونات النظرية الاقتصادية وغيرها من العلوم، بإعطائها تقديرات عددية تقربها إلى الواقع لتكون أكثر منطقية وقبولاً، فغالبية العلاقات التي تقدمها لنا النظرية الاقتصادية يمكن صياغتها في صورة نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات العملية، وهذا ما يمكننا من وضع التنبؤات على الآثار الكمية على أحد المتغيرات الاقتصادية، التي يمكن أن تترتب على التغير في أحد أو بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى، حيث أن أغلب المتغيرات الاقتصادية قابلة للقياس الكمي وبالتالي فإن استخدام الأسلوب الرياضي يساعدنا في شرح العلاقات الاتجاهية بين المتغيرات الاقتصادية، لهذا يحاول الاقتصاد العالمي الجمع بين النظرية الاقتصادية والأساليب الرياضية والطرق الإحصائية للحصول على تقديرات كمية يمكن استخدامها في التنبؤ والتحليل واتخاذ القرارات، فيمكن القول أن الاقتصاد القياسي أصبح بمثابة مختبر النظرية الاقتصادية، لهذا سنحاول في هذا الفصل أن نلم بالإطار العام لمنهجية البحث في الاقتصاد القياسي وإجراء دراسة تجريبية لأثر الجباية البترولية على الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة من 1980 إلى 2018باستعمال نماذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالاتي:

-المبحث الأول: أهمية الجباية البترولية في تمويل ميزانية الدولة

-المبحث الثاني: منهجية البحث في الاقتصاد القياسي

-المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الجباية البترولية على الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة 1980 -- 2018 .

المبحث الأول: أهمية الجباية البترولية في تمويل ميزانية الدولة

أصبحت المسائل المالية الدولية تحظى منذ بضع سنوات باهتمام كل الأجهزة الرسمية للدولة و المواطنين العاديين على السواء وهذا خاصة بعدما عرف أهم مصدر لتمويل نفقات الدولة أي الجباية

البترولية، انخفاضا محسوسا إذ تدرج حاصلها من 56 مليار دج في سنة 1982 إلى 24 مليار دج في سنة 1988.

سنتناول في هذه الدراسة بالأرقام بيان مصادر الجباية البترولية و أهميتها في تمويل ميزانية الدولة و التطور الذي طرأ عليها منذ الاستقلال.

-**المطلب الاول**:.**حصة الجباية البترولية ضمن إجمالي الجباية**: تمتاز العائدات الناتجة عن إنتاج و تصدير المحروقات بخاصيتين أساسيتين الأولى تتعلق بكميتها أي ضخامة حجمها والثانية بنوعيتها لاعتبارها المصدر الرئيسي للحصول على موارد بالعملة الصعبة، لهذه الأسباب ميزها المشرع عن الجباية العادية و الموارد الأخرى للميزانية بأن فتح لهما خطا مستقلا في ميزانية الدولة[1].

تتكون الجباية البترولية من اقتطاعين : الأول وهو ضريبة غير مباشرة تتمثل في إتاوة مفروضة على إنتاج المحروقات السائلة و الغازية و الثاني يعتبر ضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن نشاطات بحث و استغلال و نقل المحروقات. إن الإيرادات القادمة من قطاع المحروقات تحتل مكانة هامة في ميزانية الدولة: الجدول (II-1) يوضح تطور الإيرادات البترولية مقارنة بإجمالي الجباية .

[1] بشير يلسي، **تمويل الميزانية العامة للدولة**، ديوان المطبوعات الجامعية،1989،ص12.

لم تكن الجباية البترولية لغاية سنة 1971 تعد موردا أساسيا أو استثنائيا ملفت للانتباه إذ كان حاصلها متواضعا نسبيا ولم تكن نسبتها تتعدى 20% من مجموع الموارد النهائية، في حين أن الموارد الجبائية العادية وحدها بلغت نسبة 59,06% سنة 1971.

غير أن الأمور لم تبق على هذا المجال بحيث عرفت الجباية البترولية أول قفزة في سنة 1972 عندما ارتفعت فجأة نسبتها في التمويل من 20% سنة 1971 إلى 36% في سنة 1972. ولا شك أنه كان لقرار تأميم البترول والغاز في 24 فبراير 1971 الأثر الكبير في ارتفاع موارد هذا المصدر.

و أستمر الارتفاع إلى أن بلغ سنة 1975 نسبة 59.2% ووصل ذروته سنة 1982 عندما بلغ حده الأقصى أي 66,8% من مجموع الموارد النهائية للميزانية وبهذا اعتبرت سنة 1982 السنة التي عرفت فيها المصادر البترولية أوجها كما كان لها انعكاسات ايجابية على الوضعية المالية للدولة فأصبحت ميزانية الدولة تمول كما سبق القول بنسبة66,8% بواسطة الجباية البترولية وحدها في الوقت الذي كانت فيه الجباية العادية لا تمول الميزانية العادية إلا بقدر متواضع لا يتعدى 31,3%.

بيد أن سنة 1982 كانت كذلك السنة التي توقف عندها ارتفاع الجباية البترولية حيث انطلقت ابتداء من السنة 1983 حركة الانخفاض إلى التقهقر إلى أن وصلت نسبة 31,99% سنة 1986، ثم 22% سنة 1988، ولقد نتجت هذه الانخفاضات المحسوسة في الجباية البترولية كما هو معلوم عن تضافر عاملين: انخفاض سعر المحروقات في الأسواق الدولية، من جهة وانخفاض سعر الدولار الأمريكي العملة المتعامل بها دوليا لتسويق هذه المادة من جهة أخرى.

فبحكم هذين العاملين انهارت أسعار المحروقات و بالتالي انخفضت موارد الدولة الناتجة عن الجباية البترولية واختل توازن ميزانها التجاري مما اضطر الحكومة على أن تعيد النظر في ميزانية سنة 1985 على ضوء الوقائع الجديدة .

قامت الحكومة فعلا في سنة 1986 بتخفيض حجم الجباية البترولية المقدر في الميزانية الأصلية من 48 مليار دج إلى 29 مليار وهذا تماشيا مع تقهقر أسعار المحروقات.

وفي نفس الوقت أعادت النظر في الجباية العادية فرفعت حاصل الجباية المباشرة من 13,8% مليار دح إلى 15,5 %مليار وحصل نفس الشيء بالنسبة لموارد التسجيل و الطابع الذي ارتفع من 2,2 مليار دج. إلى 3 مليار بينما خفضت التقديرات بالنسبة للضرائب غير مباشرة الأخرى: خفضت الضرائب على الأعمال من 21,5 مليار دج. إلى 18 مليار والضرائب غير المباشرة من 10,5 مليار دح إلى 7 مليار و حاصل الجمارك من 11 مليار دج. إلى 5 مليار. و لقد تم هذا التخفيض تطبيقا لسياسة التقشف التي قدرتها الحكومة و

الناتجة عن انخفاض محصولات النفط و التي أدت إلى تقليص حجم السلع المعروضة للاستهلاك بحكم تخفيض شديد لعملية الاستيراد و العمل في نفس الوقت على تصدير اغلب المنتجات الوطنية للحصول على موارد جديدة بالعملة الصعبة تعويضا للنقص في مدخولات النفط وسعيا لإعادة التوازن لميزانها التجاري.

جدول رقم (II-1) يبين تطور الجباية البترولية مقارنة بالجباية العادية من 1963الى 2010 (بالمليون دج)

السنوات	الجباية البترولية	الجباية العادية	اجمالي الجباية	حصةالجباية البترولية	حصة الجباية العادية
1963	275	1906	2181	13%	87%
1964	298	2283	2581	12%	88%
1965	377	2375	2752	14%	86%
1966	632	2392	3024	21%	79%
1967	880	2497	3377	26%	74%
1968	1133	2819	3952	29%	71%
1969	1320	3414	4734	28%	72%
1970	1350	4106	5456	25%	75%
1971	1648	4334	5982	28%	72%
1972	3278	5156	8434	39%	61%
1973	4114	5842	9956	41%	59%
1974	13399	8000	21399	63%	37%
1975	13462	9733	23195	58%	42%
1976	14237	10739	24976	57%	43%
1977	18019	13260	31279	58%	42%
1978	17365	18014	35379	49%	51%
1979	26516	18329	44845	59%	41%
1980	37658	20362	58020	65%	35%
1981	50954	25760	76714	66%	34%
1982	41458	28030	69488	60%	40%
1983	37711	37141	74852	50%	50%
1984	43841	46968	90809	48%	52%
1985	46786	46992	93778	50%	50%
1986	21439	52656	74095	29%	71%
1987	20479	58215	78694	26%	74%
1988	24100	58100	82200	29%	71%
1989	45500	65500	111000	41%	59%
1990	74426	71100	145526	51%	49%
1991	161568	82700	244268	66%	34%
1992	193830	118034	311864	62%	38%
1993	179218	134731	313949	57%	43%
1994	222175	255006	477181	47%	53%
1995	339148	272552	611700	55%	45%
1996	507836	344364	852200	60%	40%
1997	570765	310735	881500	65%	35%
1998	378715	522786	901501	42%	58%
1999	560116	376984	937100	60%	40%
2000	1173200	308000	1481200	79%	21%
2001	956400	392200	1348600	71%	29%
2002	1007900	595100	1603000	63%	37%
2003	1350000	624300	1974300	68%	32%
2004	15770700	652500	16423200	96%	4%
2005	2352700	724200	3076900	76%	24%
2006	2799000	783000	3582000	78%	22%
2007	2711848	786776	3498624	78%	22%
2008	4003500	1183500	5187000	77%	23%
2009	2327700	1423700	3751400	62%	38%
2010	3099000	1500000	4599000	67%	33%

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء

الشكل رقم(II-1)يبين تطور الجباية البترولية مقارنة بالجباية العادية

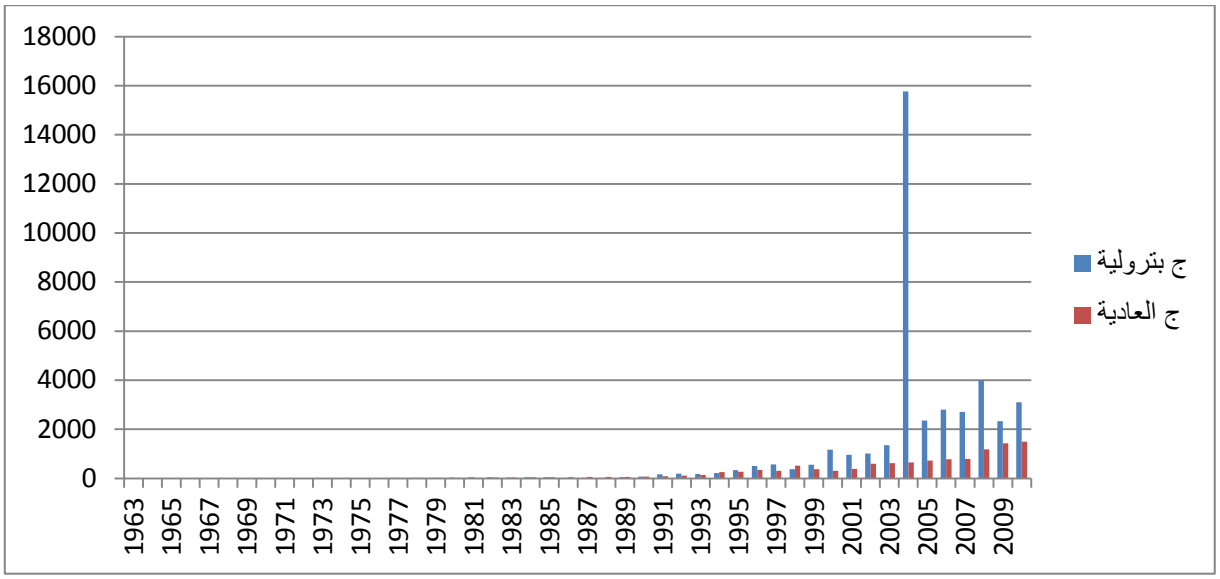

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم: (II-1)

و لقد بقي هذا الانخفاض قائما نسبيا إلى غاية ميلة 1989 أين وصل فيها حاصل الجباية البترولية مبلغ 26,7% مليار دج أي نسبة 23,27 % من مجموع مواردها للميزانية كما نسجل في نفس الوقت رد الاعتبار للجباية العادية التي بلغت نسبتها في تحويل الميزانية العامة,64,08%من مجموع الموارد النهائية .

و إبتداءا من سنة 1993 إلى حد الآن أصبحت الجباية البترولية في تزايد مستمر مع تجاوزها نسبة 50% من إجمالي الإيرادات و هذا بفعل عودة ارتفاع أسعار النفط من جهة، و كذا تعديلات سنة 1991 على قانون 1986 .

لتحليل مكانة الجباية البترولية مقارنة بالجباية العادية يتطلب حساب معدل تطور الجباية البترولية و كذا معدل تطور الجباية العادية لاحظنا من خلال الجدول(II-2) أن حصة الجباية البترولية مقارنة بالجباية العادية استمرت في الارتفاع منذ الاستقلال (11.86% سنة 1963،66.00%

سنة 1981، 50%سنة 1985)، هذه الحصة بدأت تتراجع بداية من 1986 إلى 1989 (28.93%سنة 1986، 41.36% سنة 1989)، و بعدها لاحظنا ارتفاع (51.73% سنة 1990، 66.13% سنة 1991) ثم نوع من الاستقرار (56.20% سنة 1992 ،56.34% سنة 1999)،وبعدها لاحظنا ارتفاع (79.21% سنة 2000)ثم تراجعت بداية من 2001 الى 2002(63.53% سنة 2001 ،62.87% سنة 2002) وبعدها لاحظنا ارتفاع(77.51% سنة 2007 ،77.18% سنة 2008)ثم تراجعت سنة 2009(62.05%)ثم نوع من الاستقرار ابتداء من سنة 2010(67.38%).

هذا الارتفاع في حصة الجباية البترولية ضمن الهيكل الجبائي يمكن أن يكون وفق أربع حالات ممكنة :

- عن طريق ارتفاع الإيرادات البترولية مع استقرار الإيرادات العادية،

-عن طريق استقرار الإيرادات البترولية مع انخفاض الإيرادات العادية

-عن طريق انخفاض الإيرادات البترولية مع انخفاض الإيرادات العادية لكن بمعدل مرتفع بالنسبة للإيرادات العادية ،

- عن طريق ارتفاع الإيرادات البترولية مع ارتفاع الإيرادات العادية لكن بمعدل مرتفع بالنسبة للإيرادات البترولية

- الجدول(II-1)يؤكد الفرضية الرابعة أي عندما كان معدل ارتفاع الجباية البترولية 26.51%سنة1965 مقارنة بسنة 1964 ارتفع معدل الجباية العادية بمعدل لا يتجاوز 4.02% لنفس السنة.

-, بصفة عامة أن معدل نمو الجباية البترولية أكثر ارتفاعا مقارنة بنمو الجباية العادية، حيث لم يتجاوز هذا الأخير عتبة 32% إلا سنة 1992 و سنة 1994 أين بلغت 65.16%و47.9 % على التوالي، بينما بلغ معدل نمو الجباية البترولية225.69% سنة 1974 مقارنة بسنة 1973 ثم 117.09% سنة 1991 مقارنة بسنة 1990،

ثم109.46%, سنة2000 مقارنة بسنة 1999ثم47.63% سنة 2008 مقارنة بسنة 2007.

الشكل رقم(II-2)يبين تطور معدل الجباية العادية مقارنة بالبترولية

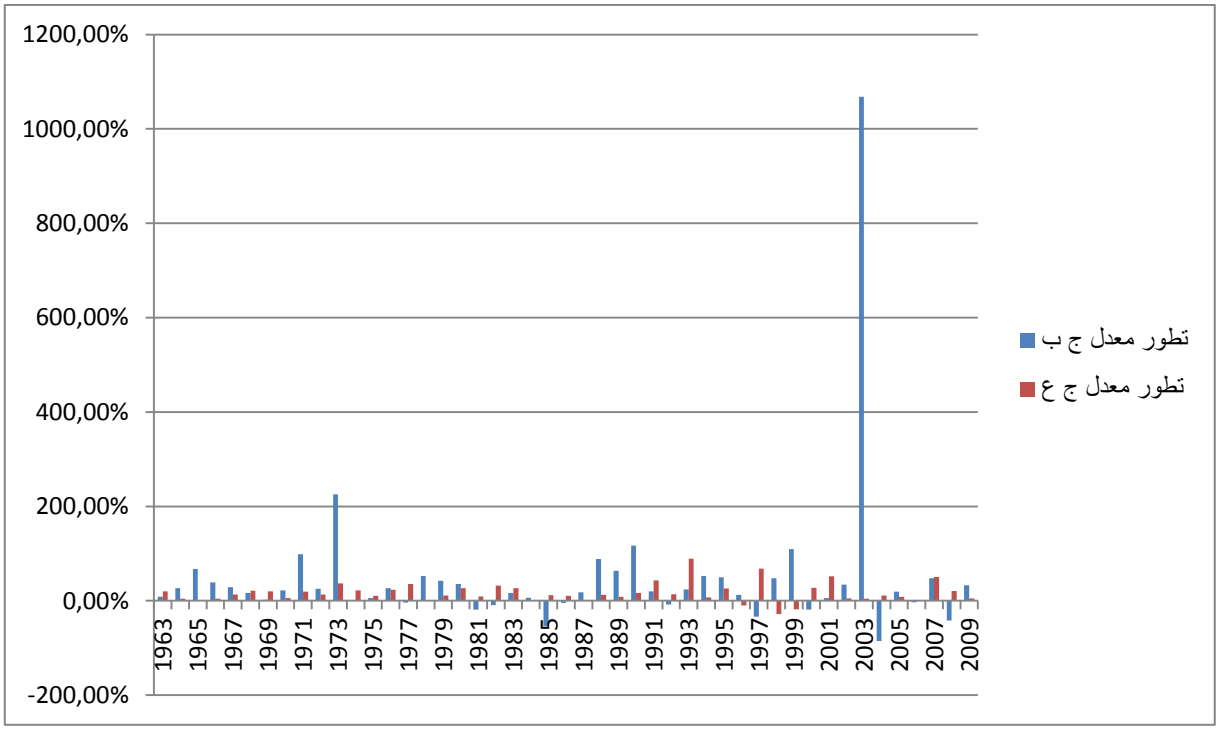

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول اسفله

جدولر قم(II-1)يبين تطور معدل الجباية العادية مقارنة بالبترولية

السنوات	الجباية البترولية	الجباية العادية	تطور معدل الجباية البترولية	تطور معدل الجباية العادية
1963	0.275	1.906	/	/
1964	0.298	2.283	8.36%	19.78%
1965	0.377	2.375	26.51%	4.03%
1966	0.632	2.392	67.64%	0.72%
1967	0.88	2.497	39.24%	4.39%
1968	1.133	2.819	28.75%	12.90%
1969	1.32	3.414	16.50%	21.11%
1970	1.35	4.106	2.27%	20.27%
1971	1.648	4.334	22.07%	5.55%
1972	3.278	5.156	98.91%	18.97%
1973	4.114	5.842	25.50%	13.30%
1974	13.399	8	225.69%	36.94%
1975	13.462	9.733	0.47%	21.66%
1976	14.237	10.739	5.76%	10.34%
1977	18.019	13.26	26.56%	23.48%
1978	17.365	18.014	-3.63%	35.85%
1979	26.516	18.329	52.70%	1.75%
1980	37.658	20.362	42.02%	11.09%
1981	50.954	25.76	35.31%	26.51%
1982	41.458	28.03	-18.64%	8.81%
1983	37.711	37.141	-9.04%	32.50%
1984	43.841	46.968	16.26%	26.46%
1985	46.786	46.992	6.72%	0.05%
1986	21.439	52.656	-54.18%	12.05%
1987	20.479	58.215	-4.48%	10.56%
1988	24.1	58.1	17.68%	-0.20%
1989	45.5	65.5	88.80%	12.74%
1990	74.426	71.1	63.57%	8.55%
1991	161.568	82.7	117.09%	16.32%
1992	193.83	118.034	19.97%	42.73%
1993	179.218	134.731	-7.54%	14.15%
1994	222.175	255.006	23.97%	89.27%
1995	339.148	272.552	52.65%	6.88%
1996	507.836	344.364	49.74%	26.35%
1997	570.765	310.735	12.39%	-9.77%
1998	378.715	522.786	-33.65%	68.24%
1999	560.116	376.984	47.90%	-27.89%
2000	1173.2	308	109.46%	-18.30%
2001	956.4	392.2	-18.48%	27.34%
2002	1007.9	595.1	5.38%	51.73%
2003	1350	624.3	33.94%	4.91%
2004	15770.7	652.5	1068.20%	4.52%
2005	2352.7	724.2	-85.08%	10.99%
2006	2799	783	18.97%	8.12%
2007	2711.848	786.776	-3.11%	0.48%
2008	4003.5	1183.5	47.63%	50.42%
2009	2327.7	1423.7	-41.86%	20.30%
2010	3099	1500	33.14%	5.36%

المصدر:من اعداد الطالب على ارقام ONS

إيرادات الجباية البترولية = الإتاوة + الضرائب

سوآءا في حالة القانون القديم أو وفق القانون الجديد للتبسيط سنأخذ فقط الضريبة على الإنتاج عموما ، الإتاوة =معدل الإتاوة x [قيمة الكميات المنتجة]

الضريبة على الإنتاج = معدل الضريبة x [قيمة الكميات المباعة - التكاليف]

إيرادات الجباية البترولية =معدل الإتاوة x [الكمية المنتجة x السعر القاعدي X سعر الصرف]+معدل الضريبةx[الكمية المباعة x سعر البيع X سعر الصرف - التكاليف] هذه المعادلة الأخيرة تبين أن تغير الإيرادات البترولية مقارنة بالإيرادات العادية يمكن أن يكون بسبب إحدى العوامل التالية:

- تغير في الكميات المنتجة و المصدرة خاصة

- تغير سعر البترول،

- تغير لسعر الصرف (دولار مقارنة بالدينار)،

-تغير معدلات الإتاوات و/أو مختلف الضرائب البترولية ،

- تغير بعض العوامل السابقة معا.

-المطلب الثاني :. تطور معدل ضغط الجباية البترولية على PIB:

إن مقارنة الإيرادات الجبائية مع الناتج الداخلي الخام تمكن من تقييم أثر هذه الموارد على الاقتصاد نلاحظ أن الجباية العادية كان تطورها بكيفية متقاربة نوعا ما، فقد كان معدل الزيادة بطيء جدا (7.47%سنة 2000، 9.58% سنة 2005)بالأخص السنوات الأخيرة أين كانت بصفة مستمرة، مع عدم تجاوزها نسبة 18%. هذا ما أظهر ضعف حقيقي للجباية العادية ضمن الموارد العامة للدولة، و هذا في عدم قدرتها على لعب دور مهم في التنمية الاقتصادية.

إن ضغط الجباية البترولية تطور تبعا لتقلبات سعر البترول فقد كانت خلال مرحلة ما قبل 1986 تتراوح ما بين متوسط 16%إلى 21%، ثم انخفضت ما بين 1986 إلى 1990 أين بلغت مستوى 6.55% سنة 1987.لترتفع بعدها إبتداءا من 1991 إلى حد الآن متجاوزة عتبة 30% بداية من 2008 و لأول مرة منذ الاستقلال (36.17% سنة 2008 و 45, 37% سنة) و هذا نتيجة لتعديل قانون 2006 و بالأخص بداية تطبيق الضريبة على الأرباح الاستثنائية (TPE) و ارتفاع سعر البرميل.

يمكننا القول أن ضغط الجباية البترولية تتحكم فيها الظروف و المتغيرات الدولية إلى جانب الإصلاحات القانونية، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار في هذا التحليل أن معدل تطور PIB

جدول رقم(II-1): جدول يبن معدل تطور حصة ا لجباية البترولية مقارنة بحصة الجباية العادية

السنوات	حصة الجباية البترولية	تطور حصة الجباية البترولية	حصة الجباية العادية	تطور حصة الجباية العادية
1963	13%	/	87%	/
1964	12%	-8%	88%	1%
1965	14%	19%	86%	-2%
1966	21%	53%	79%	-8%
1967	26%	25%	74%	-7%
1968	29%	10%	71%	-4%
1969	28%	-3%	72%	1%
1970	25%	-11%	75%	4%
1971	28%	11%	72%	-4%
1972	39%	41%	61%	-16%
1973	41%	6%	59%	-4%
1974	63%	52%	37%	-36%
1975	58%	-7%	42%	12%
1976	57%	-2%	43%	2%
1977	58%	1%	42%	-1%
1978	49%	-15%	51%	20%
1979	59%	20%	41%	-20%
1980	65%	10%	35%	-14%
1981	66%	2%	34%	-4%
1982	60%	-10%	40%	20%
1983	50%	-16%	50%	23%
1984	48%	-4%	52%	4%
1985	50%	3%	50%	-3%
1986	29%	-42%	71%	42%
1987	26%	-10%	74%	4%
1988	29%	13%	71%	-4%
1989	41%	40%	59%	-17%
1990	51%	25%	49%	-17%
1991	66%	29%	34%	-31%
1992	62%	-6%	38%	12%
1993	57%	-8%	43%	13%
1994	47%	-18%	53%	25%
1995	55%	19%	45%	-17%
1996	60%	7%	40%	-9%
1997	65%	9%	35%	-13%
1998	42%	-35%	58%	65%
1999	60%	42%	40%	-31%
2000	79%	33%	21%	-48%
2001	71%	-10%	29%	40%
2002	63%	-11%	37%	28%
2003	68%	9%	32%	-15%
2004	96%	40%	4%	-87%
2005	76%	-20%	24%	492%
2006	78%	2%	22%	-7%
2007	78%	-1%	22%	3%
2008	77%	0%	23%	1%
2009	62%	-20%	38%	66%
2010	67%	9%	33%	-14%

المصدر: من اعداد الطالب على ارقام ONS

جدول رقم(II-2) : يبين تطور معدل PIBمن 1963 إلى 2010

السنوات	الجباية البترولية	الجباية العادية	PIB	معدل الجباية البترولية	معدل الجباية العادية	تطور معدل PIB
1963	0.275	1.906	13.35	14%	2%	/
1963	0.298	2.283	14.37	16%	2%	7.64%
1965	0.377	2.375	15.49	15%	2%	7.79%
1966	0.632	2.392	15.01	16%	4%	-3.10%
1967	0.88	2.497	16.65	15%	5%	10.93%
1968	1.133	2.819	19.03	15%	6%	14.29%
1969	1.32	3.414	21.01	16%	6%	10.40%
1970	1.35	4.106	24.02	17%	6%	14.33%
1971	1.648	4.334	24.93	17%	7%	3.79%
1972	3.278	5.156	30.29	17%	11%	21.50%
1973	4.114	5.842	34.51	17%	12%	13.93%
1974	13.399	8	55.21	14%	24%	59.98%
1975	13.462	9.733	61.58	16%	22%	11.54%
1976	14.237	10.739	74.07	14%	19%	20.28%
1977	18.019	13.26	87.24	15%	21%	17.78%
1978	17.365	18.014	140.8	13%	12%	61.39%
1979	26.516	18.329	128.22	14%	21%	-8.93%
1980	37.658	20.362	162.5	13%	23%	26.74%
1981	50.954	25.76	191.46	13%	27%	17.82%
1982	41.458	28.03	207.55	14%	20%	8.40%
1983	37.711	37.141	233.75	16%	16%	12.62%
1984	43.841	46.968	263.85	18%	17%	12.88%
1985	46.786	46.992	291.59	16%	16%	10.51%
1986	21.439	52.656	296.55	18%	7%	1.70%
1987	20.479	58.215	312.7	19%	7%	5.45%
1988	24.1	58.1	347.71	17%	7%	11.20%
1989	45.5	65.5	418.01	16%	11%	20.22%
1990	74.426	71.1	536.7	13%	14%	28.39%
1991	161.568	82.7	799.7	10%	20%	49.00%
1992	193.83	118.034	1074.69	11%	18%	34.39%
1993	179.218	134.731	1189.72	11%	15%	10.70%
1994	222.175	255.006	1487.4	17%	15%	25.02%
1995	339.148	272.552	2004.99	14%	17%	34.80%
1996	507.836	344.364	2570.02	13%	20%	28.18%
1997	570.765	310.735	2780.16	11%	21%	8.18%
1998	378.715	522.786	2809.99	19%	13%	1.07%
1999	560.116	376.984	3212.54	12%	17%	14.33%
2000	1173.2	308	4123.514	7%	28%	28.36%
2001	956.4	392.2	4227.113	9%	23%	2.51%
2002	1007.9	595.1	4522.773	13%	22%	6.99%
2003	1350	624.3	5252.321	12%	26%	16.13%
2004	15770.7	652.5	6149.117	11%	256%	17.07%
2005	2352.7	724.2	7561.984	10%	31%	22.98%
2006	2799	783	8514.839	9%	33%	12.60%
2007	2711.848	786.776	9362.69	8%	29%	9.96%
2008	4003.5	1183.5	11069.025	11%	36%	18.22%
2009	2327.7	1423.7	10017.515	14%	23%	-9.50%
2010	3099	1500	11859.7	13%	26%	18.39%

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على ارقام ONS

شكل رقم(II-1)يبين تطورPIBمن 1963 إلى 2010

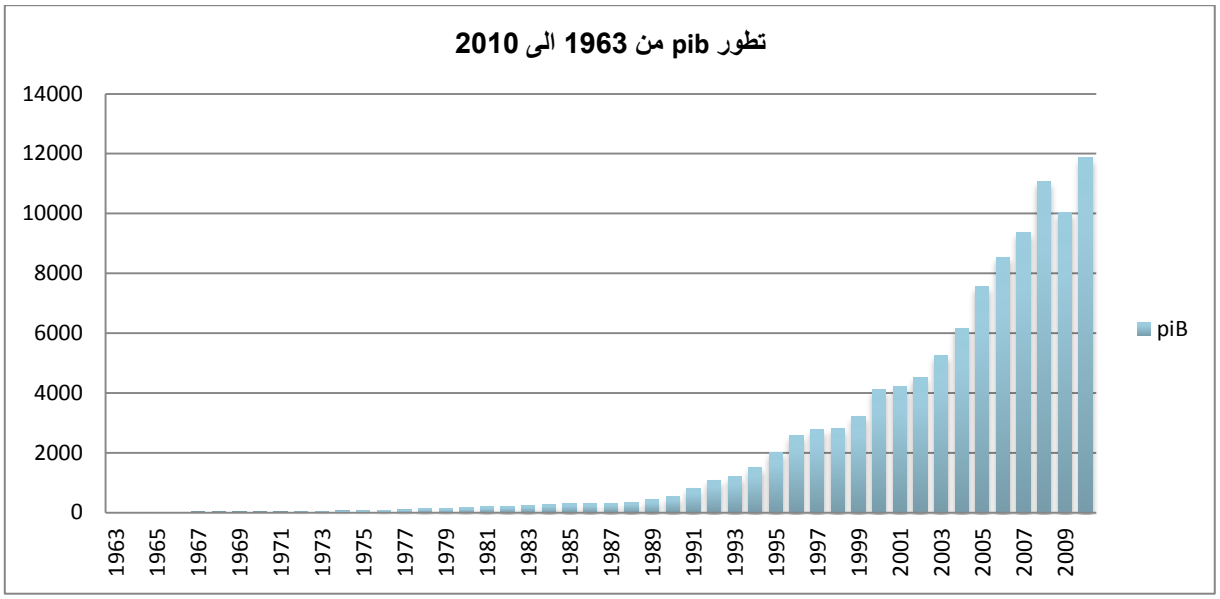

المصدر: من إعداد الطالب الاعتماد على جدول رقم II-3

شكل رقم(II-2)يبين تطور معدل PIB

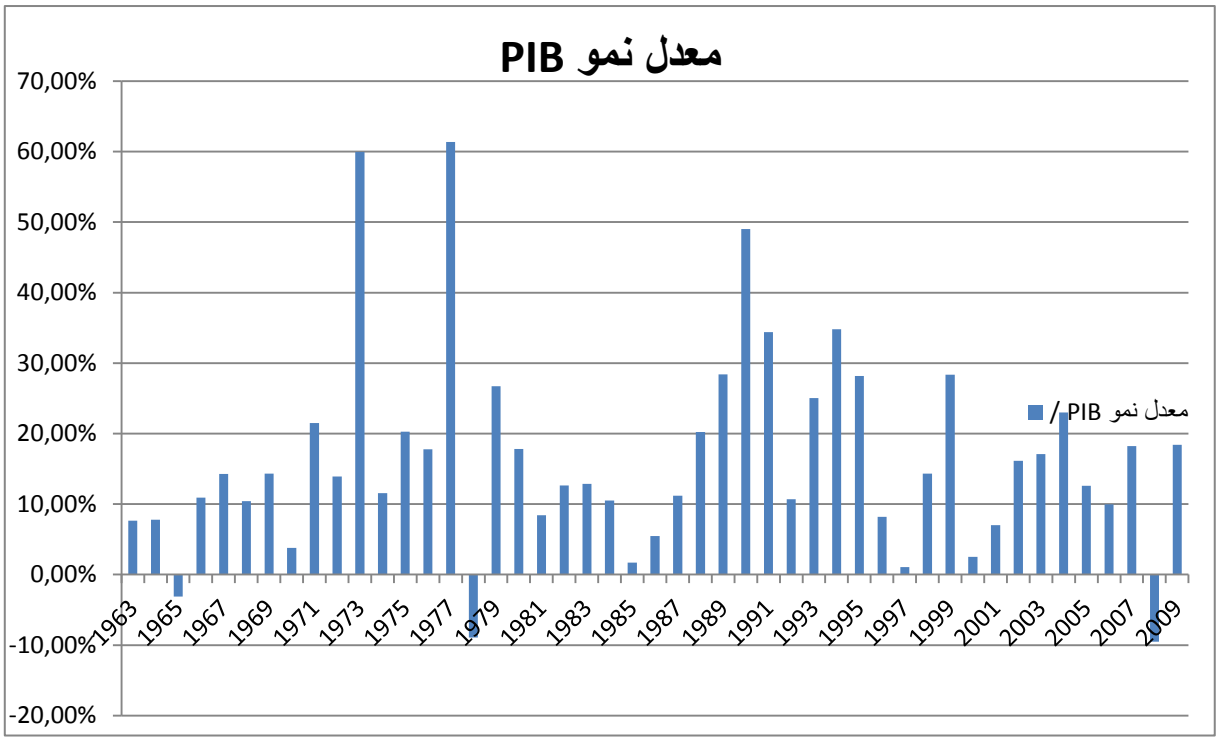

المصدر : من إعداد الطالب الاعتماد على جدول رقمII-4

في نمو مستقر نوعا ما إبتداءا من مئة 1995 (شكل رقمII-4- يوضح ذلك).

المبحث الثاني-منهجية البحث في الاقتصاد القياسي

يهتم الاقتصاد القياسي بقياس معلمات النموذج المستخدم في التقدير والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية، وهذا يتطلب إتباع منهجية معينة في البحث، لأن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية سببية أي بمعنى أن التغير في بعض المتغيرات يحدث أثرًا في المتغيرات الأخرى، ويمكن تحديد هذه المنهجية بالخطوات التالية:

المطلب الاول: مرحلة تعيين النموذج

تعد مرحلة صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه[1].ويتم صياغة النموذج انطلاقاً من الفرضيات التي توفرها النظرية الاقتصادية عن العوامل التي تتحكم في الظاهرة وعلاقات التأثير فيما بينها(المستقل والتابع).

بعد ذلك تحدد العلاقة الرياضية التي تربط بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة في شكل علاقة دالية عامة أو معادلة أو مجموعة معادلات، $y = f(x1x2 \dots xn)$ بحيث يرمز لكل عنصر أو عامل بمتغير.

من أجل تحديد أنسب الصيغ الرياضية التي تعبر عن هذه العلاقة بين هذه المتغيرات تعبيرًا دقيقًا (خطية أو غير خطية، بسيطة أو متعددة)يجب إتباع الخطوات التالية[2].

- إجراء تحليل تمهيدي بتعريف الظاهرة الناتجة أو المفسرة y ثم تحديد العوامل المؤثرة فيها (الظواهر المفسرة أو المسببة)، مع تحديد وحدات القياس التي يقاس بها تلك الظاهرة وكل العوامل المؤثرة فيها على حدى.
- التأكد من أن هناك علاقة جدلية واضحة بين الظاهرة المدروسة والعوامل المؤثرة فيها.
- جمع المعلومات الأولية مثل جمع المعطيات عن كل العوامل المرتبطة بالظاهرة المدروسة بواسطة إجراء القياسات اللازمة لكل منهم مع مراعاة أن تكون القيم متقابلة مع بعضها البعض من حيث المكان والزمان، ثم نقوم بترتيب هذه المعلومات في جدول خاص.
- التعرف على الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة ويتم ذلك بواسطة الرسم البياني.

---

[1] حسين علي بخيت وسحر فتح الله،" **الاقتصاد القياسي**، دار الا يزوري، عمان، الأردن،(2007) ، ص28

[2] علي مكيد،**الاقتصاد القياسي :دروس ومسائل محلول**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،(2007)ص ص 13-12.

للمعطيات المتعلقة بالمتغير التابع وكل متغير مستقل على حدى، عن طريق إسقاط أزواج المتغيرات على إحداثيات معينة ورسم الشكل الانتشاري الذي يمكن أن يؤكد لنا وجود علاقة بين المتغيرات أو عدم وجودها، والقوة التقديرية لهذه العلاقة وبناء النموذج الاقتصادي على ضوئها[1].

- اختيار أنسب الصيغ الرياضية التي تتلاءم مع الشكل الانتشاري فقد تكون العلاقة خطية أو غيرخطية، في شكل معادلة من الدرجة الثانية أو ثالثة، معادلة واحدة أو عدة معادلات.
- بعد استكمال تحديد النموذج الرياضي، يتم إدخال المتغير العشوائي μ_i لتقدير الأخطاء المعيارية للمعادلة ولصياغة النموذج القياسي.

المطلب الثاني :مرحلة تقدير معلمات النموذج

في هذه المرحلة يتم معالجة المعلومات المتوفرة عن المجتمع والعينة رياضيًا وإحصائيًا لاستخراج قيم المعلمات والمتغير العشوائي والتي تتفق منطقيًا مع الفروض الاقتصادية ومنها نحصل على الصياغة الرقمية للنموذج باستخدام عدة تقنيات بحيث تكون مناسبة للنموذج.
و تتكون هذه المرحلة من خطوات التالية:

- **تجميع البيانات :**

يتم تجميع البيانات عن المتغيرات التي يحتويها النموذج وهنا نجد عدة أنواع من البيانات، فقد تكون بيانات على شكل سلاسل زمنية تعطي قيم المتغيرات في فترات زمنية متتالية، أو بيانات مقطعية تعطي قيم معلومات عن المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بوحدات اقتصادية مختلفة في نقطة زمنية معينة، أو قد تكون بيانات مقطعية زمنية (سلسلة مقطعية) تحتوي على بيانات السلسلة الزمنية وعلى البيانات المقطعية في نفس الوقت، إضافة إلى وجود بيانات أخرى، أين توجد بعض المتغيرات النوعية التي تؤثر على المتغير التابع ويتم تكميمها بإعطائها قيماً عددية عادة ما تكون الصفر أو الواحد الصحيح وتعرف بالمتغيرات الصورية أو ما يسمى بالمتغيرات الصماء[2].

- **اختيار طريقة القياس المناسبة:**

تتعدد الطرق القياسية التي يمكن استخدامها في قياس العلاقات الاقتصادية، ومن بين تلك الطرق نجد[3]

- ✓ طريقة المربعات الصغرى وهي أشهر طريقة والأكثر استعمالاً؛

.

---

[1]وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح شلوف وآخرون،**" أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي"**، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية، عمان، الطبعة الأولى(2006) ، ص33

[2]نجيب إبراهيم نعمة الله ، **مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،(2002) مصر، ص23

[3]حاج حمودي صحراوي، **قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على المؤسسة العمومية الاقتصادية باستعمال النماذج القياسية الاقتصادية دراسة ميدانية لبعض المؤسسات العمومية الاقتصادية"** ، رسالة دكتوراه دولة(غير منشورة)، جامعة فرحات .عباس، سطيف،(2007) ص217

- ✓ طريقة الأكثر احتمالاً.
- ✓ طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة.؛ .
- ✓ طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين.
- ✓ طريقة المربعات الصغرى على ثلاث مراحل.

المطلب الثالث : مرحلة تقييم المقدرات

بعد عملية تقدير معلمات النموذج، تأتي المرحلة الموالية وهي تقييم تلك المعلمات ونقصد بها تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، ومن الناحية الإحصائية، وهناك ثلاث معايير أساسية التي تأخذ كأساس لعملية التقييم[1].

- ✓ معايير اقتصادية؛
- ✓ معايير إحصائية؛
- ✓ معايير القياسية أو الاقتصاد القياسي

- ➢ **معايير اقتصادية :**تتحدد المعايير الاقتصادية التي تستخدم في تقييم المعلمات من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية، وتتعلق هذه المعايير بحجم وإشارة المعلمات المقدرة، فالنظرية الاقتصادية تضع قيودًا مسبقة على حجم وإشارة المعلمات وهي تعتمد في ذلك على منطق معين.
- ➢ **معايير إحصائية :**تهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية بالتقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، ومن أهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية، يسميها البعض باختبارات من الدرجة الأولى.
- ➢ **معايير القياسية :**تهدف هذه المعايير إلى التأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة في الواقع، حيث أن المعايير القياسية تستخدم في اختبار المعايير الإحصائية نفسها، لهذا سميت باختبارات من الرتبة الثانية ومن بين هذه المعايير نجد معايير الارتباط الذاتي، ومعايير الامتداد الخطي المتعدد، ومعايير التعرف، ومعايير الثبات التباين وغيرها.

المطلب الرابع : مرحلة تقييم القوة التنبؤية للنموذج

بعد التأكد من جودة الأداء العام للنموذج المقدر، يتم تطبيق النتائج التي تم التوصل لها على الواقع واستخدامها في عملية التنبؤ[2].

و يمكن توضيح منهجية البحث في الاقتصاد القياسي كما هو مبين في الشكل:

شكل رقم3-0): منهجية البحث في الاقتصاد القياسي

.

[1]عبد القادر محمد عبد القادر عطية،" الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر(2005)، ص44

[2]حسين علي بخيت وسحر فتح الله ،مرجع سابق، ص30

شكل رقم(II-5): منهجية البحث في الاقتصاد القياسي

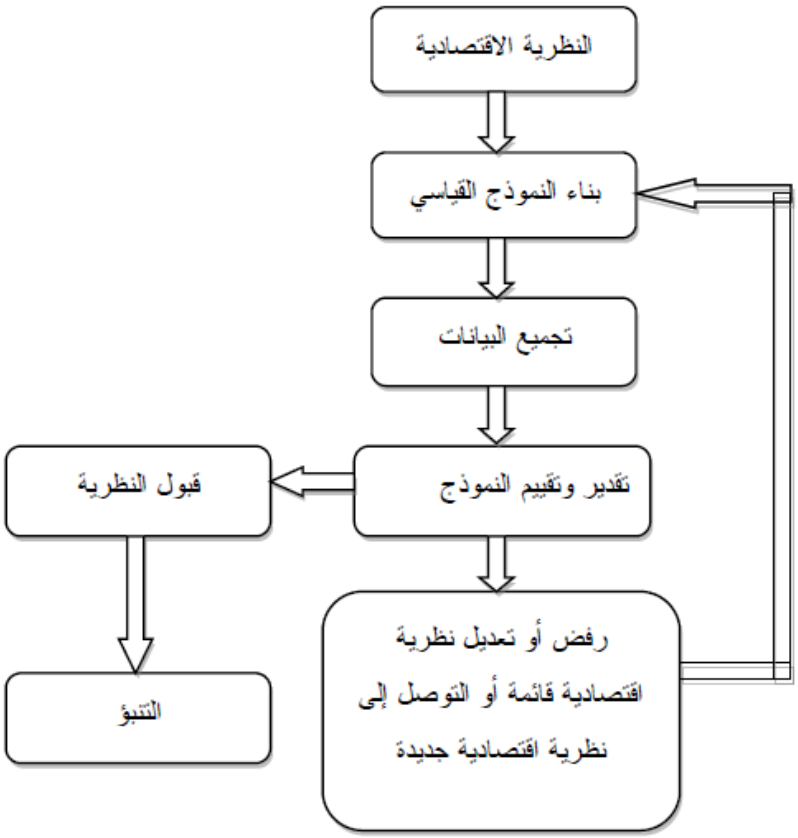

المصدر :حسين علي بخيت وسحر فتح الله مرجع سابق، ص30

المبحث الثالث:- دراسة قياسية لأثر الجباية البترولية على الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة 1980 - 2018

المطلب الاول : تعيين النموذج

نماذج الانحدار الذاتي للتاخيرات الموزعة (ARDL) :

اصبحت هذه النماذج تلعب دورا مهما للغاية مؤخرا في نمذجة بيانات السلاسل الزمنية غير المستقرة .على وجه الخصوص ،يتم استخدامها لتنفيذ ما يسمى "اختبار الحدود".لمعرفة ما اذا كانت العلاقات طويلة المدى موجودة عندما يكون لدينا مجموعة من السلاسل الزمنية ،بعضها قد يكون مستقر، والاخرى ليست كذالك.

اولا الشكل الاساسي لنموذج الانحدار ARDL هو :

$$y_t = \beta + \alpha_0 \beta_1 y_{t-1} + \dots + \beta_k y_{t-p} + \alpha_0 x_t + \alpha_1 x_{t-1} + \alpha_2 x_{t-2} + \dots + \alpha_q x_{t-q} + \varepsilon_t \quad (1)$$

او يمكن كتابته بالشكل المختصر التالي:

$$d(Y_t) = c + \lambda Y_{t-1} + \beta X_{t-1} + \sum_{i=1}^{m-1} a_{1,i} * d(Y_{t-i}) + \sum_{i=0}^{k} a_{2,i} * d(X_{t-i}) + \varepsilon_t$$

حيث t متغير عشوائي

لقد قام كل من Pesaan(1997) Shinand And Sun (1998), Pesaan et al (2001) بوضع نموذج جديد (ARDL) تمزج بين نموذج (AR)، و نموذج الإبطاء الموزع المحدود[1] ، حيث أن هذا الاختبار لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، و يمكن تطبيق ARDL بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستويا تها I(0)اومتكاملةمن الدرجة الاولى I(1)او خليط من الاثنين ولكن يجب الا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) [2] ،ويتميز هذا النموذج بالخصائص التالية:

- يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام.

[1] حسام علي داود، خالد محمد السواعي، **الاقتصاد القياسي ببن النظرية و التطبيق باستخدام eviews 7**دار المسيرة، ،الاردن 2013،ص312.

[2] محمد دحماني ادريوش، ناصور عبد القادر، **دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطنة**، الملتقى الدولي لجامعة سطيف1، 11-12 مارس 2013 ،ص16

- يتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك.
- يعطي أفضل نتائج للمعلمات في الأمد الطويل وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.
- يمكننا هذا النموذج من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الطويل حيث نستطيع تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى الطويل و المدى القصير في نفس المعادلة بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل .
- تعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الأخرى مثل جرانجر و جوهانسون[1].

ولاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (ECM)يقدم كل من Pesaan et al

(2001)منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد،و تعرف هذه الطريقة باختبار الحدود.

الخطوات الاساسية المتبعة فيهذا النموذج:

- التأكد من عدم وجود أي متغير(2)I.
- صياغة نموذج تصحيح الخطأ "غير المقبد"(EMC)
- تحديد بنية التأخير المناسبة للنموذج .
- تأكد من ان اخطاء هذا النموذج مستقلة بشكل متسلسل.
- تأكد من ان النموذج مستقرا ديناميكيا.
- اجراء اختبار الحدود لمعرفة وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرين.
- اذا كانت في الخطوة 6 ايجابية نقدر مستويات طويلة المدى بالإضافة الى" EMC" .

المطلب الثاني: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية وتعيين النموذج

[3] نعيمة زيرمي ، **اثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**،مذكرة مقدمه لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان،2015-2016 ص312.

اولا:-اختبار استقراريه السلاسل الزمنية لناتج الداخلي الخام(PIB)و الجباية البترولية(FP):

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على بيانات سنوية لكل من الناتج الداخلي الخام (PIB) والجباية البترولية (FP) هذه البيانات والإحصائيات تم جمعها من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي، وذلك للفترة الممتدة من سنة 1980 الى 2018. وفيما يلي تمثيل بياني لهذه المعطيات .

الشكل رقم(II-6) يمثل تطور الجباية البترولية والناتج المحلي الخام من 1980 الى 2018

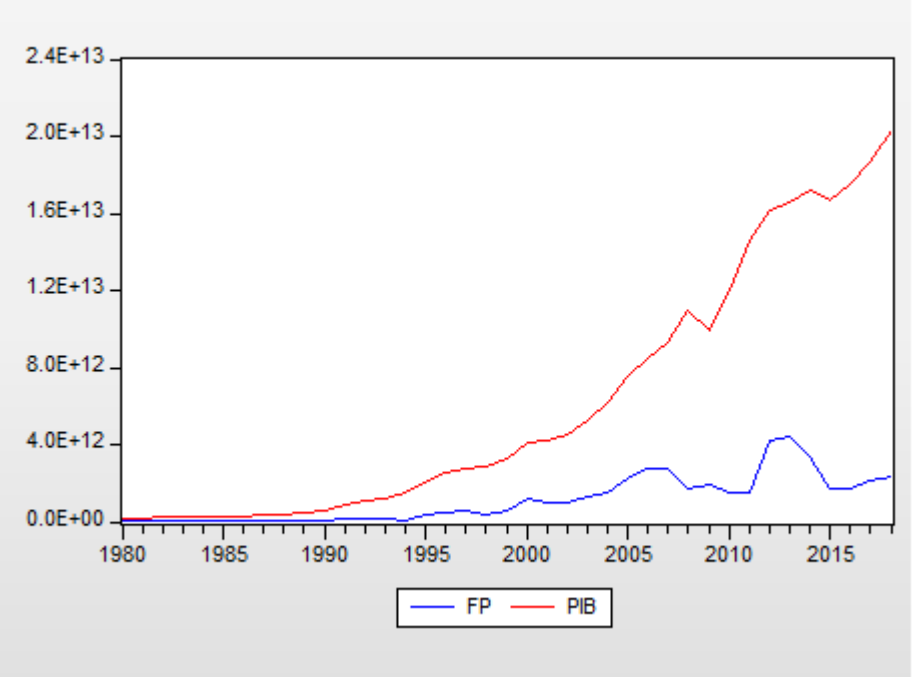

المصدر: من اعداد الطالب باستخدام Eviews 10.

من خلال التمثيل البياني للسلسلة الزمنية للناتج المحلي الخام، لاحظنا ان سلسلة ذات اتجاه عام اما منحنى البياني للجباية البترولية فهي سلسلة عشوائية. لذألك سنقوم بإدخال اللوغاريتم (log) لتهذيب السلسلتين:

في ظل تعدد الاختبارات الخاصة بالاستقرارية ، تم استعمال ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فليبس بيرون (PP)على النحو التالي :

بالنسبة للجباية البترولية(FP)

من خلال الجدول الموالي يتبين لنا أنه تم قبول الفرضية العدمية لكلتا الاختبارين (ADF وPP). وهذا يعني أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة و بالتالي فهي غير مستقرة عند المستوى

جدول رقم(II-5)يبين اختبار ديكي فولر المطور و فيليبس بيرون ل(FP)

اختبار ديكي فولر المطور(FP)	**احصائية t**	**القيمة الحرجة**
النموذج1 (بوجود قاطع)	0.115876	0.9619
النموذج 2(قاطع+اتجاه عام)	3.044236-	0.1341
النموذج3(بدون قاطع واتجاه عام)	0.479098	0.8128
اختبار فيليبس بيرون	**احصائية t**	**القيمة الحرجة**
النموذج1 (بوجود قاطع)	1.328183-	0.6065
النموذج 2(قاطع+اتجاه عام)	2.433815-	0.3574
النموذج 3(بدون قاطع واتجاه عام)	0.720850-	0.3977

المصدر: من اعداد الطالب باستخدام Eviews 10

يعطي الجدول الموالي نتائج دراسة استقراريه السلسلة الزمنية عند الفروق الأولى. ونستنتج من خلال اختباري ADFو PPأن سلسلة الجباية البترولية مستقرة من الدرجة الاولى .

جدول رقم(II-6) يبين اختبار ديكي فولر المطور و فيليبس بيرون ل(D(FP

اختبار ديكي فولر المطور(D(FP	احصائية t	القيمة الحرجة
النموذج1(بوجود قاطع)	4.975611-	0.0002
النموذج2(قاطع+اتجاه عام)	4.904249-	0.0017
النموذج3	0.297849-	0097.0
اختبار فيليبس بيرون	احصائية t	القيمة الحرجة
النموذج1(بوجود قاطع)	7.500404-	0.0000
النموذج2(قاطع+اتجاه عام)	7.314048-	0.0000
النموذج3(بدون قاطع واتجاه عام)	5.328322-	0.0000

المصدر: من اعداد الطالب باستخدام Eviews 10.

بالنسبة للناتج المحلي الخام (PIB):

من خلال الجدول الموالي، والذي يعطي نتائج اختبار ADFو PPلسلسلة الناتج المحلي الخام (PIB)، يتبين لنا أنه يمكن قبول الفرضية العدمية، والتي تعني أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة و بالتالي فهي غير مستقرة

جدول رقم(II-7)يبين اختبار ديكي فولر المطور و فيليبس بيرون ل(PIB)

اختبار ديكي فولر المطور(PIB)	احصائية t	القيمة الحرجة
النموذج1(بوجود قاطع)	3.011022	1.0000
النموذج2(قاطع+اتجاه عام)	0.933483-	0.9413
النموذج3(بدون قاطع واتجاه عام)	0.117207-	0.6356
اختبار فيليبس بيرون	احصائية t	القيمة الحرجة
النموذج1(بوجود قاطع)	3.175804	1.0000
النموذج2(قاطع+اتجاه عام)	0.765286-	0.9601
النموذج3(بدون قاطع واتجاه عام)	5.107801	1.0000

المصدر: من اعداد الطالب باستخدام Eviews 10

ولدراسة استقراريه الفروق الأولى لسلسلة الناتج المحلي الخام، قمنا بإعادة اختبار PP وADF، و النتائج في الجدول الموالي:

جدول رقم(II-8)يبين اختبار ديكي فولر المطور و فيليبس بيرون ل(PIB)

اختبار ديكي فولر المطور(DGP)D	احصائية t	القيمة الحرجة
النموذج1(بوجود قاطع)	0.999587-	0.7404
النموذج2(قاطع+اتجاه عام)	5.447221-	0.0004
النموذج3(بدون قاطع واتجاه عام)	0.101614-	0.6410
اختبار فيليبس بيرون	احصائية t	القيمة الحرجة
النموذج1(بوجود قاطع)	4.132458-	0.0026

النموذج2(قاطع+اتجاه عام)	5.854075-	0.0001
النموذج3(بدون قاطع واتجاه عام)	2.726321-	0.0078

المصدر: من اعداد الطالب باستخدام Eviews 10

نستنتج من اختباري ADFو PPلسلسلة (PIB) انها لا تحتوي على جذر وحدة وبالتالي فهذه السلسلة مستقرة من الدرجة الاولى.

ثانيا: تعيين النموذج

من خلال نتائج استقراريه السلسلتين، الناتج المحلي الخام والجباية البترولية، يتضح أنه لابد من دراسة التكامل المشترك بين السلسلتين، وعليه قمنا باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ، ARDL والذي يمكن صياغته كالتالي

$$\Delta\, LOg(PIB)_t = \alpha + \sum_{i=1}^{q} y_1 \Delta\, \mathrm{LOG}(\mathrm{PIB})_{t-1} + \sum_{i=1}^{q} y_2\, \Delta \mathrm{LOG}(FP)_{t-1} + \beta_1 Log(PIB)_{-1} + \beta_2 \mathrm{LOG}(FP)_{-1} + \varepsilon_t$$

حيث تكون معلمة المتغير التابع المبطأ لفترة واحدة على يسار المعادلة، و تمثلβ معلمات علاقة المدى الطويل بينما تعتبر معلمات الفروق الاولى y معلمات الفترة القصيرة في الحين تشير α و ε

الجزء القاطع و أخطاء الحد العشوائي على التوالي.

يتضمن اختبار نموذج ARDL في الأول اختبار وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، و إذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل و كذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، و لأجل ذلك نقوم بحساب إحصائيةF من خلال اختبار Wald حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج يعني غياب علاقة توازنية في المدى الطويل:

H_0 : β1= β2=0

مقابل الفرضية البديلة التي تعني وجود تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

H_1: β1≠ β2≠0

بعد القيام باختبار Wald نقوم بمقارنة إحصائيةF مع القيم الجدولية التي وضعها كل منPesaan et Al بهذه الجداول(1،2،3) قيم حرجة للحدود العليا و الحدود الدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية

وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، و يفرق Pesaran بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى و المتغيرات المتكاملة عند مستواها.

فاذا وجدنا ان قيمة Fالمحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم أي نقبل الفرضية البديلة التي تعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم و بالتالي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

بالنسبة للسلاسل الزمنية التي نحاول دراستها فقد وجدناها ساكنة من الدرجة الأولى و بالتالي يمكننا بالنسبة

إجراء اختبار ARDLعليها.

اولا: اجراء اختبار السببية لجانجر والنتائج الموضحة بالاعتماد على معيار المعلومات Schwaz

جدول رقم(II-9) اختبار السببية لجانجر والنتائج الموضحة بالاعتماد على معيار المعلومات Schwaz

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/15/20 Time: 16:44
Sample: 1980 2018
Lags: 5

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
PIB does not Granger Cause FP	34	10.0709	3.E-05
FP does not Granger Cause PIB		3.09366	0.0280

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على Eviews10

بعد ادخال عدد التأخيرات والمتمثلة في 5 اظهرت النتائج ان السببية في اتجاه واحد عند مستوى 5% نرفض الفرضية الصفرية التي تقول ان الجباية البترولية لا تسبب الناتج الداخلي الخام ،ونقبل الفرض البديل وبالنسبة للاتجاه المعاكس نقبل الفرضية الصفرية التي تقول ان الناتج الداخلي الخام يسبب الجباية البترولية وبالتالي سيكون المتغير التابع هو الناتج الداخلي الخام والمتغير المستقل هو الجباية البترولية.

ثالثا: تقدير نموذج.

بعد اختبار السببية، قمنا بتقدير نموذج ARDL، والذي يفسر تطور الناتج الداخلي الخام من حيث القيم السابقة له، فضلا عن القيم الحالية والسابقة للجباية البترولية، والجدول اسفله يوضح نتائج التقدير

جدول رقم(II-10)يبين تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: LOGPIB
Method: ARDL
Date: 06/14/20 Time: 19:37
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LOGFP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(1, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGPIB(-1)	0.273024	0.154095	1.771787	0.0854
LOGFP	0.070843	0.028922	2.449485	0.0196
C	0.083821	0.023870	3.511646	0.0013

R-squared	0.286370	Mean dependent var	0.126111
Adjusted R-squared	0.244392	S.D. dependent var	0.101783
S.E. of regression	0.088476	Akaike info criterion	-1.934575
Sum squared resid	0.266150	Schwarz criterion	-1.803960
Log likelihood	38.78964	Hannan-Quinn criter.	-1.888527
F-statistic	6.821866	Durbin-Watson stat	2.100455
Prob(F-statistic)	0.003229		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews10

من خلال الجدول اعلاه تظهر نتائج التقدير الامثل والتي اخذت بعين الاعتبار مدخلات النموذج تجدر الاشارة الى ان نموذج ARDL شديد الحساسية بالنسبة لفترات الابطاء لذا نستعين ببرنامج Eviews10 الذي يقوم تلقائيا بتحديد ها وهي فترة زمنية واحدة بالنسبة للناتج المحلي الخام و "صفر" بالنسبة للجباية البترولية. ليصبح النموذج المقترح من الشكل ARDL(1,0) .

علما أنه من أجل تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى، قمنا بحساب معيار Akaike لعدة تباطؤات زمنية و هي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم(II-7)يبين معيار Akaike لعدة تباطؤات زمنية

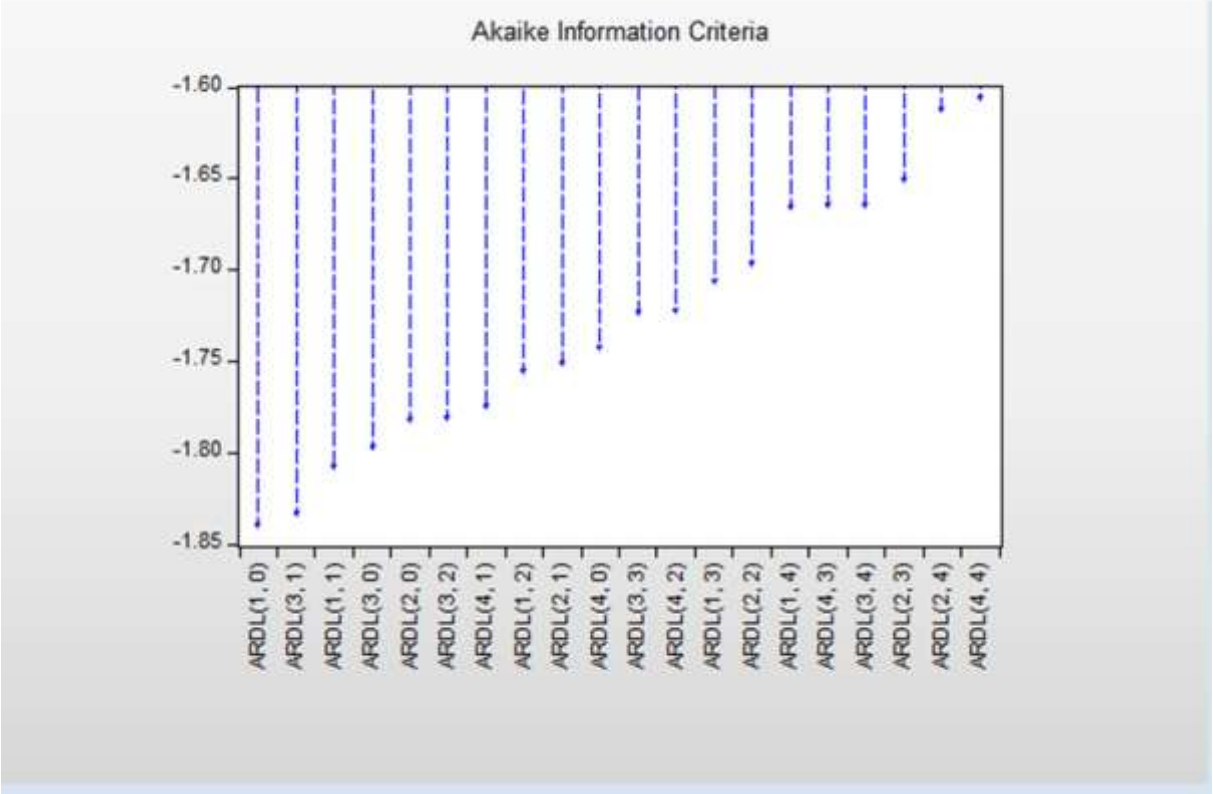

المصدر :من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eview_10

وتشير الاختبارات الاحصائية لمعادلة الانحدار الموضحة في الجدول اعلاه الى الجودة النسبية للنموذج المقدر من خلال معامل التحديد0.29= R^2 المعقولة نسبيا، اذا اخذنا في الحسبان العوامل الأخرى المؤثرة في PIB. اي ان النموذج يفسر 28 % من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الخام كما تشير الاحصائيات أن قيمة اختبار فيشر F-Statistic لمعنوية معامل التحديد $F_{STATISTIC}$ = 0.003229 وهي معنوية عند مستوى دلالة 1% بالإضافة الى معنوية معاملي PIB و FP من خلال اختبار ستودنت t-statistic و التي كانت 0.0854 و0.0196على التوالي.

رابعا: تقييم النموذج

- **الارتباط الذاتي للبواقي**

من المهم ان تكون اخطاء هذا النموذج مستقلة بشكل متسلسل،ان لم يكن الامر كذالك فلن تكون تقديرات المعلمات متسقة بسبب القيم المتخلفة للمتغير التابع التي تظهر على شكل متراجع وهذا يعطينا النتائج التالية

جدول رقم(II- 11) يبين اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Correlogram of Residuals

Date: 05/30/20 Time: 23:33
Sample: 1980 2018
Included observations: 37
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.052	-0.052	0.1099	0.740
		2	-0.038	-0.041	0.1699	0.919
		3	0.208	0.205	2.0108	0.570
		4	0.025	0.046	2.0382	0.729
		5	0.074	0.097	2.2881	0.808
		6	0.016	-0.016	2.2995	0.890
		7	-0.243	-0.267	5.1413	0.643
		8	0.071	0.004	5.3917	0.715
		9	-0.068	-0.099	5.6326	0.776
		10	-0.095	0.001	6.1153	0.805
		11	0.105	0.127	6.7236	0.821
		12	0.016	0.112	6.7389	0.874
		13	-0.114	-0.083	7.5170	0.874
		14	0.155	0.067	9.0182	0.830
		15	-0.120	-0.164	9.9673	0.822
		16	0.157	0.145	11.655	0.767

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر:من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews 10

ان قيم pالموضحة في العمود الاخير تقترح بشدة انه لا يوجد دليل على وجود ارتباط ذاتي متسلسل في البواقي معادلة الانحدار.ويمكن دعم هذه النتائج باختبارLM test والذي يبين ما مدى ارتباط البواقي فيما بينها :

- **اختبارLM test وهو يبين مدى ارتباط البواقي :**

جدول رقم(II-12)اختبارLM test وهو يبين مدى ارتباط البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.779666	Prob. F(2,32)	0.4671
Obs*R-squared	1.719202	Prob. Chi-Square(2)	0.4233

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/14/20 Time: 19:47
Sample: 1982 2018
Included observations: 37
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGPIB(-1)	0.529819	0.452219	1.171600	0.2500
LOGFP	0.019733	0.033547	0.588222	0.5605
C	-0.068908	0.060283	-1.143084	0.2615
RESID(-1)	-0.659363	0.538004	-1.225572	0.2293
RESID(-2)	-0.312843	0.287771	-1.087125	0.2851

R-squared	0.046465	Mean dependent var	4.88E-18
Adjusted R-squared	-0.072727	S.D. dependent var	0.085983
S.E. of regression	0.089055	Akaike info criterion	-1.874046
Sum squared resid	0.253783	Schwarz criterion	-1.656355
Log likelihood	39.66985	Hannan-Quinn criter.	-1.797300
F-statistic	0.389833	Durbin-Watson stat	1.903289
Prob(F-statistic)	0.814317		

المصدر:من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews 10

فرض العدم في هذا الاختبار ينص على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للاخطاء، ومن خلال الجدول أعلاه بملاحظة قيمة F-STATISTC التي تساوي 0.779666 مع اتفاع نسبة P=0.4671وبالتالي نبقبل الفرض الصفري اي ليس هناك ارتباط تسلسلي للاخطاء والنتائج الاخر تاكد ذلك مثلobs*R-squared= 1.719202 مع احتمالية Prob.Chi-squar(2)=0.4233 وهي اكبر من 10% بالاضافة الى احصائية DW التي تقارب 2.

❖ التوزيع الطبيعي للبواقي:

حسب إحصائية JAQUE-BERA(Prob=0.086672) اكبر من 5% وبالتالي يمكن القول أن الاخطاء تتوزع توزيعا طبيعيا.

الشكل رقم(II-8)التوزيع الطبيعي للبواقي

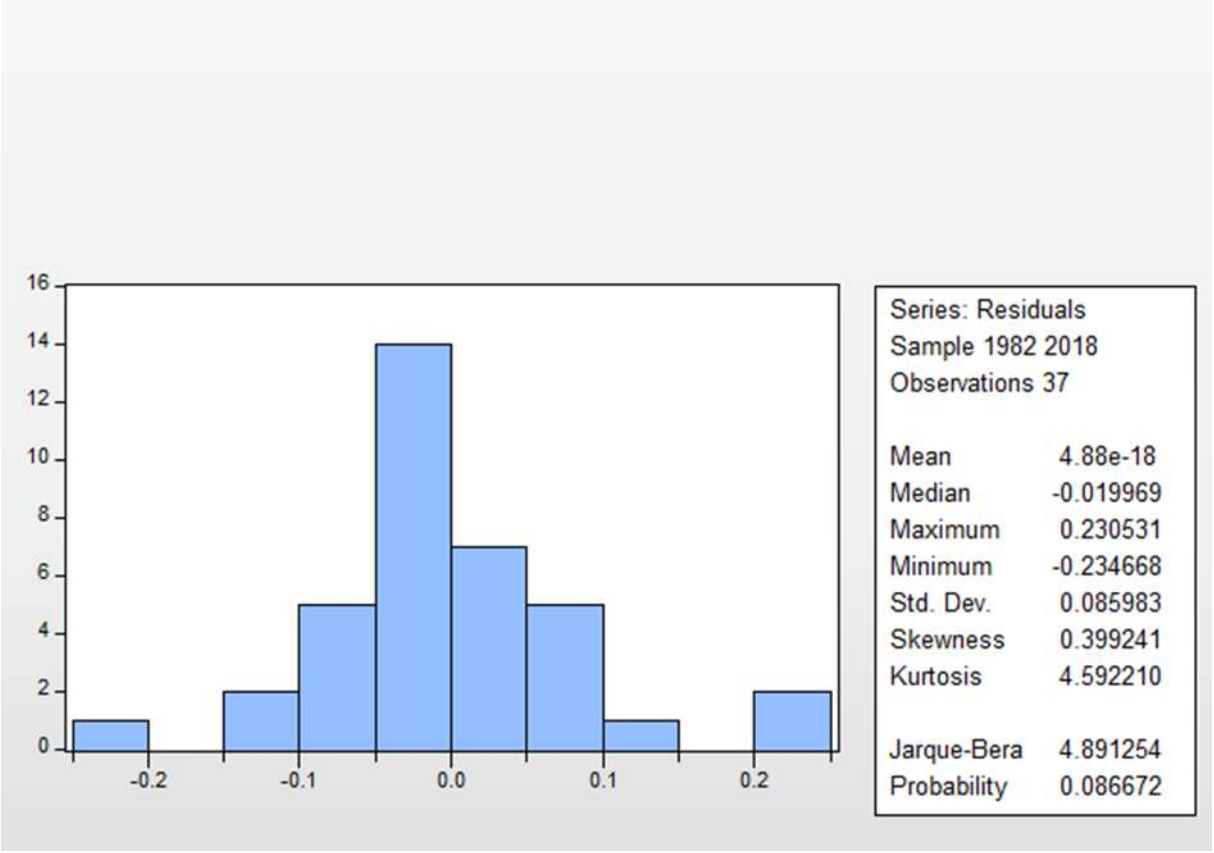

المصدر:من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews 10

❖ **معاملات المدى الطويل واختبارالحدود :**

جدول رقم(II- 13) بين معاملات المدى الطويل واختبار الحدود

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LOGPIB)
Selected Model: ARDL(1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/14/20 Time: 19:55
Sample: 1980 2018
Included observations: 37

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.083821	0.023870	3.511646	0.0013
LOGPIB(-1)*	-0.726976	0.154095	-4.717709	0.0000
LOGFP**	0.070843	0.028922	2.449485	0.0196

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGFP	0.097449	0.038115	2.556687	0.0152
C	0.115301	0.020421	5.646107	0.0000

EC = LOGPIB - (0.0974*LOGFP + 0.1153)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	7.697887	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	37		Finite Sample: n=40	
		10%	3.21	3.73
		5%	3.937	4.523
		1%	5.593	6.333
			Finite Sample: n=35	
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48

المصدر:من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews 10

في الجزء الاول تظهر لنا معادلة ARDL to cointegation حيث يظهر الثابت و ابطاء المتغير التابع و هي واحدة فقط وابطاء المتغير المفسر بصفر. اما في الجزء الثاني تظهر لنا معادلة العلاقة طويلة الاجل

او معادلة التكامل المشترك او معادلة تصحيح الخطأ

$$EC = LOGPIB - (0.0974*LOGFP + 0.1153)$$

وفي الجزء الاخير من الجدول تظهر نتائج اختبار الحدود والتي تعتمد على توزيع F والقيمة الظاهرة هي القيمة المحسوبة التي يجب مقارنتها بالقيم الجدولية بـBounds –Test التي قام بتطويرها بيساران ولها حدين الاعلى والادنى تتغير القيم الجدولية بتغير عدد المتغيرات المستقلة k و حسب حجم العينة n و نسبة المعنوية و فرضية العدم هي انه لا توجد علاقة توجد علاقة طويلة الاجل تتجه من المتغير المفسر بالمتغير التابع. في حالة دراستنا هذه واذا وقعت القيمة المحسوبة اقل من الحد الادنى ونقبل الفرض البديل في حال كانت هذه القيمة اعلى من الحد الاعلى و تقع في حالة عدم التأكد اذا وقعت بين الحدين.

من الجدول اعلاه نرى ان احصائية F ل =7.697887Bounds –Test وهي تفوق بوضوح القيم الحرجة عند 10 % 5 %2.5% 1% ،(3.51) ،(4.16)،(4.79)،(5.58) على التوالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة عند كل المستويات.

- **معامل تصحيح الخطأ من نتائج التقدير لنموذج ARDL:**

من الجدول اسفله معامل تصحيح الخطأ *(-1)CoinEqهو سلبي (0.726976-)كما هو مطلوب بحيث ان prob=0.0000 وهو معنوي للغاية يشير هذا المعامل الى انه يتم تصحيح اكثر من 72%تقريبا من اي اختلال بين الناتج المحلي الخام والجباية البترولية وذلك خلال فترة زمنية (سنة واحدة)من اجل العودة الى النظام التوازني طويل الاجل .واهم من ذلك، يتم الابلاغ عن المعاملات طويلة الاجل من المعادلة التكاملية ،مع الاخطاء المعيارية. (احصائية tوقيم p).

جدول رقم(II-14)يبين معامل تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LOGPIB)
Selected Model: ARDL(1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/14/20 Time: 20:20
Sample: 1980 2018
Included observations: 37

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.726976	0.147015	-4.944908	0.0000

R-squared	0.404305	Mean dependent var	-0.001921
Adjusted R-squared	0.404305	S.D. dependent var	0.111404
S.E. of regression	0.085983	Akaike info criterion	-2.042683
Sum squared resid	0.266150	Schwarz criterion	-1.999145
Log likelihood	38.78964	Hannan-Quinn criter.	-2.027334
Durbin-Watson stat	2.100455		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	7.697887	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر:من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews 10

❖ **اختبار اختلاف تباين في حد الخطا**:

من الجدول الموالي يمكننا قبول الفرضية الصفرية لاختبار اختلاف التباين، والتي تنص على عدم وجود اختلاف تباين في حد الخطأ، وبالتالي لا يوجد اختلاف تباين في حد الخطأ، بالنظر الى قيمة F-STATISTC ومن ومن احتمالية هذه القيمة Prob=0.457512 وهي عالية و منه تباين الخطأ متجانس.

جدول رقم(II-15)يبين اختبار اختلاف تباين في حد الخطأ

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.800215	Prob. F(2,34)	0.4575
Obs*R-squared	1.663349	Prob. Chi-Square(2)	0.4353
Scaled explained SS	2.522722	Prob. Chi-Square(2)	0.2833

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/14/20 Time: 20:24
Sample: 1982 2018
Included observations: 37

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.004381	0.003750	1.168337	0.2508
LOGPIB(-1)	0.025670	0.024207	1.060414	0.2964
LOGFP	-0.004581	0.004543	-1.008254	0.3205

R-squared	0.044955	Mean dependent var	0.007193
Adjusted R-squared	-0.011224	S.D. dependent var	0.013821
S.E. of regression	0.013899	Akaike info criterion	-5.636419
Sum squared resid	0.006568	Schwarz criterion	-5.505804
Log likelihood	107.2738	Hannan-Quinn criter.	-5.590371
F-statistic	0.800215	Durbin-Watson stat	1.840620
Prob(F-statistic)	0.457512		

المصدر:من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews 10

- **اختبار استقراريه المقدرات :**

لاختبار استقراريه مقدرات معالم النموذج، قمنا بإجراء اختبار مربع المجموع التراكمي والمجموع التراكمي للمربعات. و يتضح من الشكلين اسفله أن القيم التجميعية للمنحنيين تقع داخل مجال الثقة المبين بالخطين المستقيمين، بمعنى ان المقدرات ثابتة عبر الزمن.

الشكل رقم(II- 9)اختبار مربع المجموع التراكمي

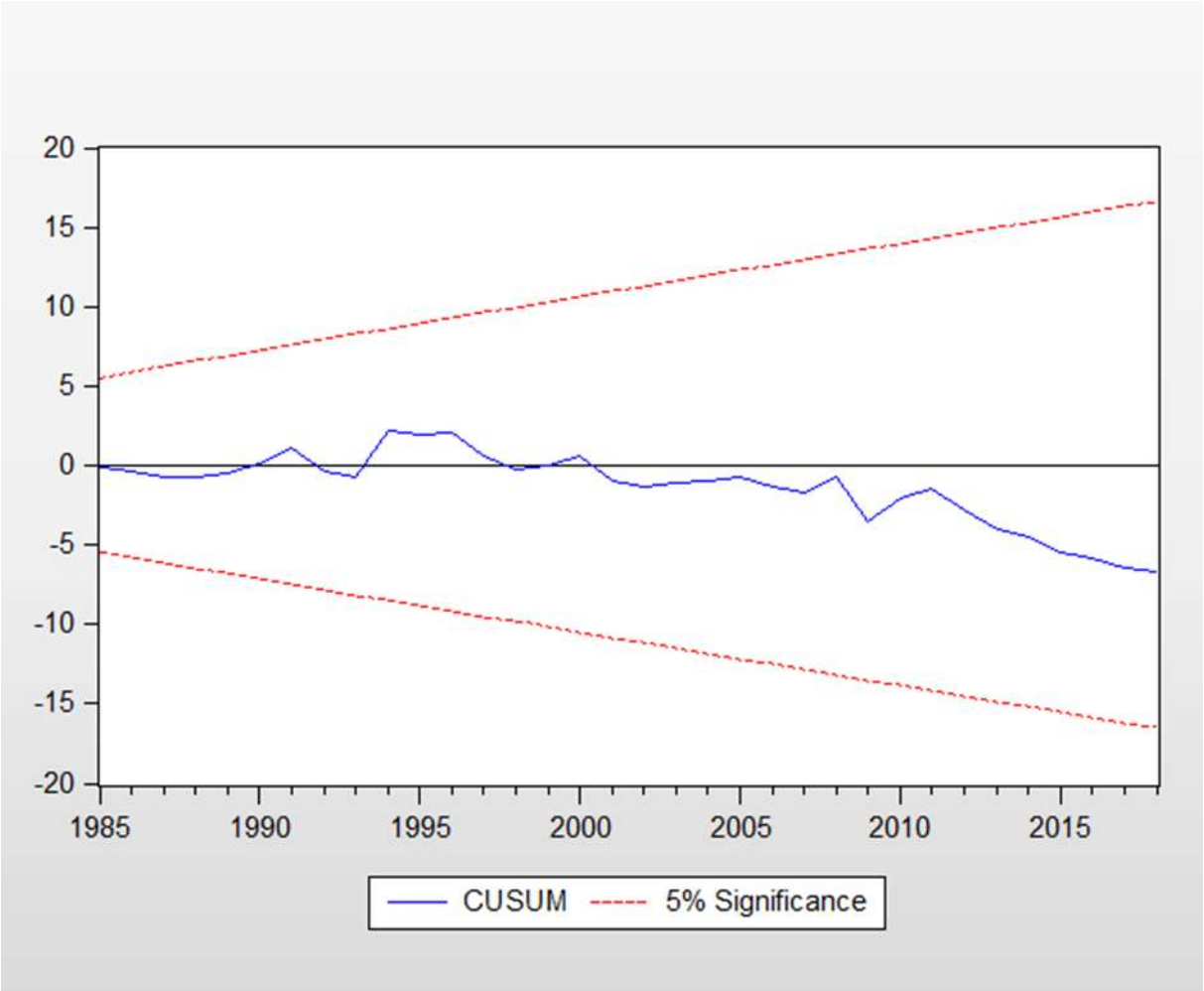

المصدر:من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews 10

الشكل رقم(II-10)يبين و اختبار المجموع التراكمي للمربعات

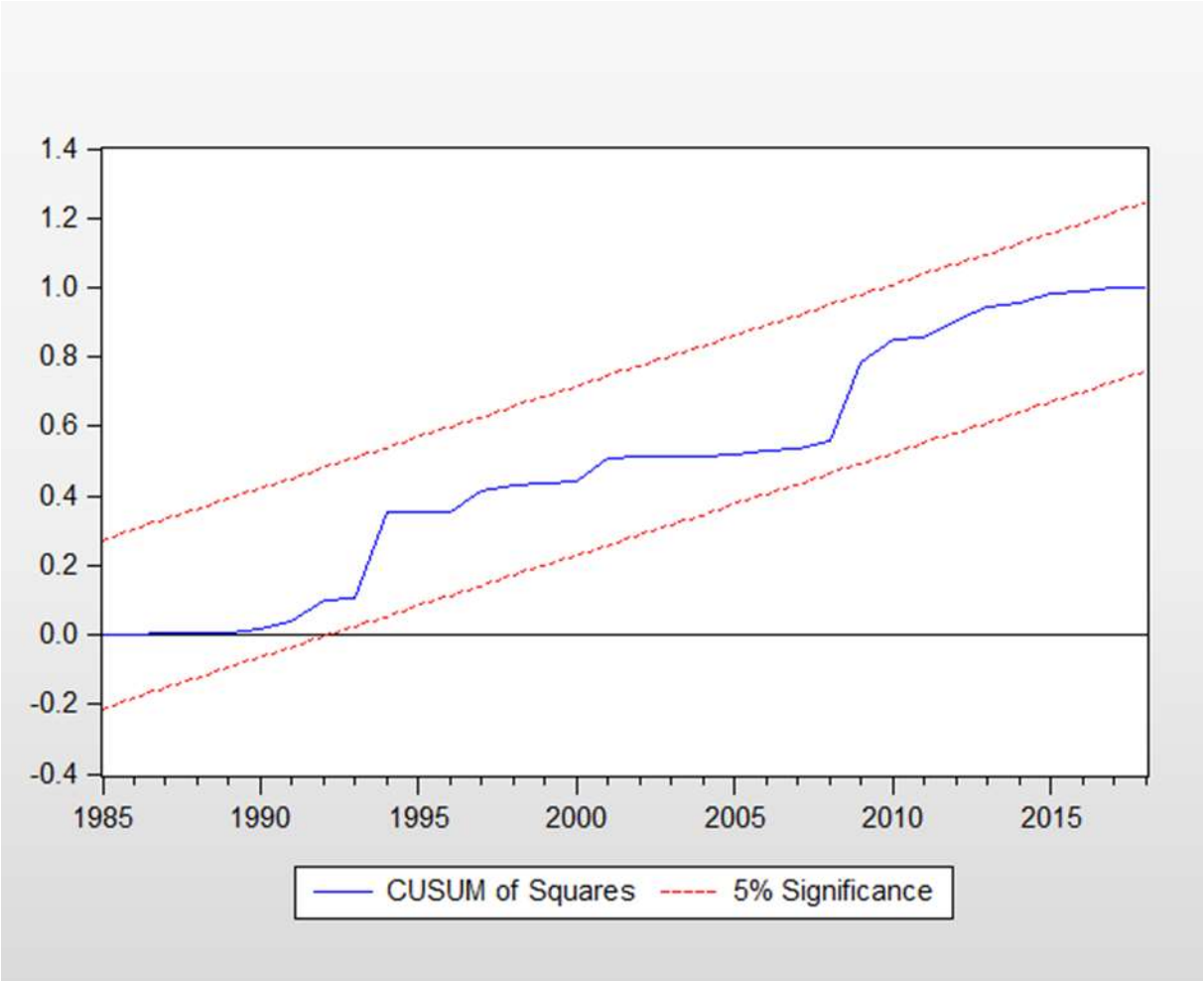

المصدر:من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews 10

❖ **- خاتـــمة الفصل :**

من خلال الاختبارات يؤكد ان النموذج ARDL ذو جودة عالية حيث انه:

- -كل معلماته كانت معنوية احصائيا.
- -اقتصاديا نستطيع القول ان كل المعاملات كانت بإشارة موجبة وهذا ما يدل على العلاقة الطردية بين الجباية البترولية والناتج المحلي الخام حيث أن ارتفاع الجباية البترولية ب1% يقابله زيادة ب 7% في الناتج المحلي الخام.
- -يمكن تصحيح الاخطاء في الاجل الطويل.
- -لا يوجد مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء.
- -لا يوجد اختلاف في تباين حد الخطأ.
- -المقدرات مستقرة عبر الزمن.
- -غياب السببية العكسية و المتجهة من الناتج المحلي الخام الى الجباية البترولية.

الخاتـــــــــمة

العامة

الخاتـــــــــــمة العامة:

يعتبر تحسين معدلات النمو الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية كانت ويقصد بمعدل النمو الاقتصادي حجم الناتج الممكن تحقيقه خلال سنة ما باستغلال كافة الموارد المتاحة، وكلما كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعا كلما دل ذلك على نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة، وفي الجزائر كان لتنامي الموارد المالية النفطية دورا ربارا زفي حسم الخيارات الاقتصادية للدولة، وذلك بتبني النظام الاشترا كي القائم على التدخل الحكومي في الاقتصاد والتوسع في الإنفاق العام،

خاصة الانفاق الاستثماري لإنشاء قاعدة إنتاجية عمومية. وتضاعفت الاستثمارات العمومية ب

15مرة خلال الفترة 1967 - 1979 ، لكن هذه الاستثمارات عرفت تراجعا كبيرا ، منذ أزمة النفط

1986إلى غاية 1999 ، وبعد ذلك انتعشت إيرادات الجباية البترولية بداية من سنة 2000

بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط، مما جعل الحكومة تزيد من حجم الإنفاق العام..

- **اختبار الفرضيات**:

-أثبت الد راسة القياسية أن حدوث صدمات ايجابية للجباية البترولية لها دور ايجابي في دعم

الناتج المحلي الخام ، ففي المدى الطويل فكل زيادة في الجباية البترولية ب 1% تؤدي الى رفع الناتج المحلي الخام بنسبة 7%، كما نجد أن نسبة مساهمة الجباية البترولية في الموازنة العامة تسبب في معدل النمو وهو ما يظهر اختبار السببية لغرانجر، وعليه ومن خلال هذه النتائج نقبل الفرضية الرئيسية والتي مفادها:

إن حدوث أي صدمة ايجابية في اي ايرادات الجباية البترولية لها أثر ايجابي على الناتج المحلي الخام .

من خلال هذا البحث يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها في النقاط التالية:

- تحتل الإيرادات العامة مكانة هامة في الاقتصاد الوطني، حيث تتر اوح نسبتها للناتج المحلي

الاجمالي ما بين 30% - 46% وهو ما يدل على جهد الحكومة في حشد وتوظيف الموارد المالية؛

- لعبت الجباية البترولية دور كبير في تغطية البر ا مج الاستثمارية خاصة في الفترة 2000-

2014 ، التي سمحت برفع قيمة الناتج المحلي الاجمالي في الجز ا ئر؛

- ما زا ل القطاع العمومي يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الوطني من خلال تكوين أزيد من

50% في الناتج المحلي الاجمالي، بالرغم من أن النسبة كانت أكبر خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات، الا ان الظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني منذ ازمة النفط 1986 أدت الى مشاركة القطاع الخاص في أخذ مكانة هو الآخر في الاقتصاد الوطني من خلال تبني سياسة الخوصصة والتحول نحو اقتصاد السوق ؛.

- **التوصيات** :
- على ضوء النتائج المتوصل اليها، يقتضي تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات التي يمكن من خلالها ان تلعب الجباية البترولية أو الايرادات الجبائية أو السياسة المالية عموما دوا ر مهما في دعم النمو الاقتصادي الوطني، وعليه نقترح ما يلي:

- ضرورة تحقيق الادارة الجيدة للإيرادات النفطية على المدى الطويل، مما يسمح لها بتخفيض التعرض لتقلبات أسعار النفط، كما ينبغي على الدولة العمل على تنويع مصادر النمو الاقتصادي بتحفيز قطاعات انتاجية كالزراعة والسياحة، وذلك لتقليل تأثير العوامل الخارجية المتمثلة في تذبذبات أسعار النفط على التوازنات في الاقتصاد الكلي؛

- بذل المزيد من الجهود لتحسين ادارة وتحصيل الضرائب وخدمات الادارة الجبائية لرفع حصة الجباية العادية في الموازنة العامة؛

-ضرورة تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام وذلك لتجنب العجز في الموازنة العامة، ومشاركة القطاع الخاص في المشاريع الاستثمارية) ،الذي يعد بمثابة قوة دافعة للنمو الاقتصادي؛

- يجب على الدولة أن تقوم بتخصيص ايرا اداتها لغرض تمويل النفقات المنتجة التي تساهم في تحسين مرا فق الصحة، التعليم والبنية التحتية، وهذا ما سيشجع الخواص مما يساهم في زيادة الاستثمار وبالتالي سيرتفع مستوى العمالة والنمو الاقتصادي في نهاية الأمر.

آفاق البحث:

من خلال ما سبق يتبادر إلى أذهاننا أن نقدم بعض الإقترا حات التي يمكن أن تكون مجالا للبحث

المتمثلة في:

- د راسة لمصادر الطاقة البديلة للجزائر و إحلالها للبترول .
- دور الاستثمار الأجنبي في زيادة حصيلة الجبائية في الجز ائر .
- دراسة قياسية لتوسيع الوعاء الجبائي والاقتصاد الاخضر على النمو الاقتصادي.

المراجع

اولا:بالغة العربية

أ) _الكتب

1. _بشير يلس ،تمويل الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية،1989.
2. _حسام علي داود، خالد محمد السواعي،الاقتصاد القياسي ببن النظرية و التطبيق باستخدام ايفيوز 7دارالمسيرة، ،الاردن .2013
3. _حسين عبدالله، اقتصاديات النفط والغاز، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2006
4. _حسين علي بخيت وسحر فتح الله ،الاقتصاد القياسي، دار الا يزوري، عمان، الأردن، (2007).
5. _عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر(2005)، .
6. _علي مكيد ،الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،(2007)
7. _ نجيب إبراهيم نعمة الله ، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،(2002) مصر
8. _وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح شلوف وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية، عمان، الطبعة الأولى (2006)،

ب)الرسائل الجامعية:

1_جلول حروشي، الضغط الضريبي في الجزائر ، رسالة ماجستير)غير منشورة(،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2001 ، . .

2_جوهرة شرقي، بناء نموذج تنبؤي للجباية البترولية، رسالة ماجستير)غير منشورة(،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003 .

3_ حاج حمودي صحراوي، قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على المؤسسة العمومية الاقتصادية باستعمال النماذج القياسية الاقتصادية دراسة ميدانية لبعض المؤسسات العمومية الاقتصادية . رسالة دكتوراه دولة(غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف)2007

4_ رميسة عذباح ، عباسي برابح، الجبابة البترولية و تأثيرها على النمو الاقتصادي الجزائري، مذكرة ليسانس، (منشورة)،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،.2012/2013

5_ سعيد صحراوي، محددات سعر الصرف، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009-2010.

6 _ميلود مجلد ،الجباية البترولية لعقود البحث و الإنتاج: نحو ملائمة أكثر مع السوق، ماجيستير) غير منشورة(، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير،جامعة الجزائر، 2002

7_ نعيمة زيرمي ، اثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر مذكرة مقدمه لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان،2015-2016 .

ت)الاوراق البحثية

1_إبراهيم الحفيظي، اثر انخفاض إيرادات الجباية البترولية على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر دارسة قياسية للفترة 1980-2016البوابة الجزائرية للمجلات العلمية(ASJP) ، الجزائر ،الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/asjpتاريخ النشر:2018/05/01 ص541_556

2_جورج أندرسون، الأدوات المالية في أنظمة النفط والغاز حلقة دراسية من الفيدرالية العملية في العراق، منتدى الفيدراليات، فينسيا، إيطاليا، 2006،

3_جينيك رودان، ألفباء عقود النفط اتفاقيات الامتياز والمشاريع المشتركة واتفاقات المشاركة بالإنتاج،الرقابة على النفط، دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005.

4_صندوق النقد الدولي، النظم المالية العامة للصناعات الاستخراجية: التصميم و التطبيق، 2012.

5_ عبد الحميد فجاني و صارمة عبد الوحيد ،دراسة العلاقة الديناميكية والسببية لأثر الجباية البترولية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014،مجلة البيت الاقتصادية والمالية،جامعة أم البواقي،الجزائر، العدد السادس، ديسمبر 2016 الموقع https://www.asjp.cerist.dz/asjp :تاريخ النشر:2016/12/25 ص49_80

6_ عماد معوشي ، دراسة تحليلية لإنهيار أسعار البترول، مع قياس أثر الجباية البترولية على الناتج المحلي الجزائري للفترة1980_2017،مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية، المجلد الثالث ، العدد الاول،مارس/2019، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة المدية الجزائر، على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/asjp، تاريخ النشر2019/03/15. ص129_138

7ليلى عيساوي، حمداوي الطاوس، تنسيق الجباية وتحديات المحيط الاقتصادي العالمي الجديد، الملتقى الدولي حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة ، 2003.

8_محمد يونس الصائغ، أنماط عقود الاستمارات النفطية في ظل قانون الدولي، مجلة الرفدين للحقوق المجلد:12 العدد 46، 2010،..

ث)المداخلات العلمية

1. _الديوان الوطني للإحصاء ، اليوم الإفريقي للإحصاء ،الجزائر في 2011/11/21،الموقع: www.ons.dz › IMG › pdf ›تاريخ التصفح يوم /2020/05

2. _دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، الملتقى الدولي لجامعة سطيف1، 11-12 مارس 2013

ج)القوانين والمراسيم

1. _قانون 86-14 ،المؤرخ في 19 اوت 1986 متعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، ا لجريدة الرسمية العدد 35 ،الصادرة بتاريخ 1986/08/27.
2. _ الأمر 21/91 المؤرخ في 04 ديسمبر 1991 ،يعدل و يتمم القانون رقم 91-21 المتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، الجريدة الرسمية، العدد63،الصادرة بتاريخ 1991/12/07.
3. _قانون المحروقات رقم05 -07 ،المؤرخ في 2005/04/28 ،الجريدة الرسمية ،العدد50 الصادرة في 2005/07/19

ح)مواقع الانترنت

1. _موقع البوابة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP)،: https://www.asjp.cerist.dz/asjp
2. _موقع الديوان الوطني للإحصاء: www.ons.dz › IMG ›

المراجع باللغة الانجليزية:

a-Books

1) _Daniel Johnston, international exploration economics, risk and contract analysis, penwell corporation, Oklahoma, U.S.A, 2003,.
2) _Daniel johnston, international petroleum fiscal systems and production sharing contracts, ..
3) _David 85ohnston, and others, international petroleum taxation for the independent petroleum association of America, ipaa America's oil gas producers, Washington, U.S.A, 2008, p.2
4) _Mohummed Mazzel , petroleum fiscal system and contracts , diplpmica verlag gmbh,
5) _Régis Bourbonnais,econométrie ,ed Dunod,paris,2015,.
6) _Silvana tordo, fiscal systems for hydrocarbons design issues, world bank, working paper

الملاحق

جدول يبين تطورpib و fp

ANNée	fis	pib
1980	3,77E+10	1,63E+11
1981	5,10E+10	1,91E+11
1982	4,15E+10	2,08E+11
1983	3,77E+10	2,34E+11
1984	4,38E+10	2,64E+11
1985	4,68E+10	2,92E+11
1986	2,14E+10	2,97E+11
1987	2,05E+10	3,13E+11
1988	2,41E+10	3,48E+11
1989	4,55E+10	4,22E+11
1990	7,62E+10	5,54E+11
1991	1,62E+11	8,62E+11
1992	1,94E+11	1,07E+12
1993	1,79E+11	1,19E+12
1994	4,68E+10	1,49E+12
1995	3,36E+11	2,00E+12
1996	4,96E+11	2,57E+12
1997	5,65E+11	2,78E+12
1998	3,79E+11	2,83E+12
1999	5,60E+11	3,24E+12
2000	1,17E+12	4,12E+12
2001	9,56E+11	4,23E+12
2002	9,43E+11	4,52E+12
2003	1,28E+12	5,25E+12
2004	1,49E+12	6,15E+12
2005	2,27E+12	7,56E+12
2006	2,71E+12	8,50E+12
2007	2,71E+12	9,35E+12
2008	1,72E+12	1,10E+13
2009	1,93E+12	9,97E+12
2010	1,50E+12	1,20E+13
2011	1,53E+12	1,46E+13
2012	4,19E+12	1,62E+13
2013	4,40E+12	1,66E+13
2014	3,39E+12	1,72E+13
2015	1,72E+12	1,67E+13
2016	1,68E+12	1,75E+13
2017	2,13E+12	1,86E+13
2018	2,35E+12	2,03E+13

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائياتons

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على الجباية البترولية ؛ و الناتج المحلي الخام و ذلك من اجل تحديد العلاقة بينهما . و قد استخدمت الدراسة اسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) لاختبار العلاقة بين الجباية البترولية والناتج المحلي الخام للفترة 1980_2018 .و ذلك بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

توصلت الدراسة الى ان الجباية البترولية تسبب الناتج المحلي الخام، وان العلاقة بينهما طرية . كما اقترحت ضرورة توسيع الوعاء الجبائي حتى لا يكون الناتج المحلي الخام رهينة لسوق البترول وكذا تنويع الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية : الجباية البترولية، الناتج المحلي الخام ،الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL).

Abstract:

This study aims to identify the oil collection. And gross domestic product, to determine the relationship between them. The study used the ARDL method to test the relationship between oil collection and gross domestic product for the period 1980_2018, according to the Eviews 10 program.

The study concluded that the petroleum tax is the source of gross domestic product and that the relationship between them is weak. He also suggested the need to broaden the tax base so that the GDP is not held hostage to the oil market, as well as the diversification of the national economy.

Keywords: petroleum taxation, GDP, autoregression of distributed time intervals (ARDL)